مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات DERASAT

دراسات

دوريّة نصف سنويّة محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

مستقبل العلاقات الاستراتيجية بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
د. معتز سلامه

صورة العربي في المناهج الدراسية الإيرانية
د. نبيل العتوم

التخطيط الاستراتيجي وأهميته للأمن الوطني والأمن الإقليمي
د. محمد عبدالغفار

ملف العدد: التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون
د. عمر العبيدلي

ملف القضايا الإقليمية: أحداث العراق وتأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية
د. محمد السعيدي إدريس
د. أشرف محمد كشك

المجلد الأول / العدد 1 2014م

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي: دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف - (973+) 17 752 778 :فاكس (973+) 17 **678 754** :

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

التسجيل في هيئة شئون الإعلام بمملكة البحرين

الترقيم الدولي الموحد للدورية ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ ISSN

دراسات

دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالغفار
مستشار جلالة الملك للشئون الدبلوماسية
رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

نائب رئيس التحرير
د. خالد محمد الرويحي
المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

المجلس الاستشاري
د. محمد عبدالغفار - رئيس المجلس الاستشاري
د. خالد محمد الرويحي - نائب رئيس المجلس الاستشاري
د. الصادق بخيت الفكي عبدالله الفقيه - الأمين العام - مؤسسة الفكر العربي
د. عمر أحمد العبيدلي - مدير برنامج الدراسات الدولية والجغرافيا السياسية
د. أشرف محمد كشك - مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية

مدير التحرير
أحمد عبدالعزيز الجار

المحتويات

التعريف بالدورية 1

الافتتاحية: لماذا دراسات؟
بقلم الدكتور محمد عبدالغفار 15

القسم الأول:
الدراسات

1. **مستقبل العلاقات الاستراتيجيّة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجيّ**
د. معتز سلامة 19

2. **صورة العرب في المناهج الدراسية الإيرانية**
د. نبيل العتوم 50

3. **التخطيط الاستراتيجي وأهميته للأمن الوطني والأمن الإقليمي**
د. محمد عبدالغفار 66

القسم الثاني:
ملف العدد: التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون

1. **تحدّيات الأمن الوطنيّ والأمن الإقليميّ لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة**
محمود محمّد عبد الغفار - مروه العبيدلي - عمر محمود 77

2. **التحدّيات الاقتصاديّة الخليجيّة: حلول بنّاءة وحلول ذات مجموع صفريّ**
د. عمر العبيدلي – غادة البستكي 88

3. **عرض لمؤتمر الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل**
د. أشرف محمد كشك 99

القسم الثالث:
القضايا الإقليمية: أحداث العراق وتأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. مستقبل العراق وتأثيره على الأمن الإقليمي الخليجي
د. محمد السعيد إدريس **120**

2. تنظيم داعش وتأثيره على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
د. أشرف محمد كشك **133**

القسم الرابع:
عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

أولاً: عروض الكتب

1. دولة صغرى في منطقة خطرة: تقييم استراتيجي للبحرين
محمود عبدالغفار **155**

2. التعايش مع ندرة المياه
غادة البستكي **158**

ثانياً: الندوات والمؤتمرات

1. ندوة التكامل الاقتصادي الخليجي..التحدّيات والحلول
عبدالعزيز الدوسري **160**

2. ندوة الدول الصغيرة: الديناميكية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط
د. محمد الهاجري **162**

ثالثاً: الوثائق

1. خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في منتدى اصيلة الثقافي الدولي 2014 في دورته السادس والثلاثين خلال ندوة الافتتاح تحت عنوان "الدولة الوطنية والاتحادات الاقليمية في عالم الجنوب" 166
2. "إعلان البحرين" لمؤتمر حوار الحضارات والثقافات، 5 – 6 مايو 2014م 177
3. كلمة مملكة البحرين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 68 لعام 2014م 180

قواعد وإجراءات النشر في الدورية 195

التعريف بالدورية:

1. دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين.

2. تعنى الدوريّة بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

3. من أبواب الدوريّة الثابتة:

أ. افتتاحية العدد، بقلم رئيس مجلس الأمناء يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.

ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي، ولا تتجاوز 8000 كلمة.

ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، ويتضمن من 5-7 مشاركين، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.

ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضمّ من 3 – 5 تقارير.

ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبيات والإيجابيات ومواطن التميّز وأوجه القصور. وينبغي ألاّ تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمّن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعيّة، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر).

ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدّى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.

ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقيّة البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.

ت. تنوّع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدوريّة لأكبر عدد من الكتّاب في العدد الواحد.

ث. القضايا الاستراتيجية المختصّة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.

5. تهدف الدوريّة الى:

أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصّصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الإلكتروني ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.

ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.

ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصنّاع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدوريّة.

6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاتها على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدّم العون للباحثين والمهتمّين.

افتتاحية العدد

لماذا دراسات؟

بقلم الدكتور محمد عبدالغفار

بقلم د. محمد عبدالغفار [1]

في ظل ثورة المعلومات التي يشهدها العالم فإن هناك حاجة ماسة لرصد وتحليل واستشراف التطورات الإقليمية والدولية الراهنة وانعكاساتها على الأمن الوطني والأمن الإقليمي للدول ولعل تلك هي مهمة مراكز البحوث والدراسات عموماً، والتي تقترب من 7 آلاف مركز على مستوى العالم.

وعلى الرغم من أهمية دور تلك المراكز تجاه دعم صانع القرار فإن تلك الأهمية تتعاظم بالنسبة لنوع آخر من المراكز والتي يطلق عليها "مراكز التفكير الاستراتيجي" والتي يندرج ضمنها مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، فمنذ صدور قرار تأسيسه عام 2009 وفقاً للمرسوم الذي أصدره جلالة الملك – حفظه الله ورعاه - كمركز تفكير استراتيجي، يضطلع المركز بمهام عديدة عكستها المؤتمرات والندوات النوعية التي عقدها المركز ودعا إليها نخب متميزة من الساسة والخبراء والأكاديميين حول القضايا الاستراتيجية الراهنة، فضلاً عن إصدار الدراسات الأكاديمية المتخصصة حول قضايا مملكة البحرين ودول مجلس التعاون.

وإيماناً منا بأهمية نشر المعرفة فقد عكفنا على رصد ودراسة مضامين الدوريات التي تعنى بقضايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ثم كان لدينا حرص على أن تقدم دوريتنا "دراسات" إضافة جديدة لتلك الدوريات من خلال أمرين:

أولهما: اختيار قضايا غير نمطية وذات طابع استراتيجي.

وثانيهما: اختيار باحثين متخصصين في تلك القضايا.

ومع أن إصدار دورية "دراسات" يعد تنفيذاً لما ورد بالخطة الاستراتيجية للمركز"2014-2018 التي تم تدشينها في 29 يناير 2014 فإن ذلك الإصدار يحقق الهدف الأساسي للمركز ليس فقط أن يكون أول مركز قائم على المعرفة، بل واستفادة كافة فئات المجتمع البحريني منها.

وإنني إذ أقدم لقرائنا الكرام باكورة مجلة "دراسات" لا يسعني إلا أن أتقدم بكل الشكر والتقدير والعرفان للسادة أعضاء مجلس أمناء المركز على دعمهم لإصدار هذه الدورية.

كما أشيد بالجهود الدؤوبة للدكتور خالد الرويحي المدير التنفيذي للمركز وفريق العمل معه من الباحثين والفنيين والإداريين بالمركز لإنجاز هذا العمل النوعي في التوقيت المطلوب.

وإذ ترحب المجلة بنشر الإسهامات العلمية الجادة والرصينة ذات الصلة بقضايا مملكة البحرين ودول مجلس التعاون وفق قواعد النشر في هذا الشأن، لدينا وطيد الأمل أن تكلل جهودنا بالنجاح في ظل القيادة الرشيدة

1 مستشار جلالة الملك للشئون الدبلوماسية - رئيس مجلس أمناء "دراسات" - رئيس تحرير دورية "دراسات"

الدراسات

مستقبل العلاقات الاستراتيجيّة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجيّ

د. معتز سلامة

صورة العرب في المناهج الدراسية الإيرانية

د. نبيل العتوم

التخطيط الاستراتيجي وأهميته للأمن الوطني والأمن الإقليمي

د. محمد عبدالغفار

مستقبل العلاقات الاستراتيجيّة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجيّ

د. معتزّ سلامة *[1]

شهدت العلاقات المصرية - الخليجية في السنوات الأربع الأخيرة مواقف ومستجدّات تجاوزت كلّ ما عرفته علاقات الجانبين في العقود الماضية، وكشفت الفترة ما بين يناير 2011 وأغسطس 2014 عن اتسام هذه العلاقات بقدر من الخصوصية، ويمكن تسمية ما جري في هذه العلاقات بأنه عملية من "إعادة الاكتشاف" أو "إعادة التعريف" الاستراتيجي للمصالح المصرية مع الخليج وللمصالح الخليجية مع مصر[2]، وأكّدت هذه الفترة أنه في اللحظات التي يتعرّض فيها أحد الجانبين لتهديد يرتبط بالبقاء السياسي، فإنّ العناصر الفاعلة على الجانبين تتجه إلى تنشيط أبعاد التحالف الاستراتيجي للعمل بأقصى مدى ممكن. وبشكل عام سيظلّ الموقف الخليجي من مصر منذ 25 يناير قابلاً لاستخلاص دروس تفيد في بناء رؤى كليّة بشأن المستقبل المشترك.

ويثور السؤال: لماذا لم تتعامل دول الخليج مع مصر على نحو ما تعاملت مع سورية، ولماذا تحمّلت المخاطرة في تأييد مصر بعد 30 يونيو وقبلت بتحدي علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ بالطبع، كان لدول المجلس حساباتها السياسية الخاصة ورهانها الاستراتيجي على مستقبل مصر، ولكن بجانب هذه الحسابات والرهانات، فقد التزمت بمجموعة من المبادئ. لقد وقفت ضد سقوط الدولة في مصر، ولم تفصل بين النظام والجيش والأمن وبين الدولة المصرية، بخلاف موقفها من ليبيا وسوريا، ولو كانت دول المجلس انتهجت النهج نفسه إزاء مصر لتغيّر المشهد المصري كثيراً.

إنّ الافتراض الرئيسي لهذه الدراسة هو أنّ العلاقات المصرية – الخليجية بعد 30 يونيو 2013 شهدت دفعة قوية على صعيد الفكر والخيال الاستراتيجي، تجاوزت الوضع الذي اتّسمت به على مدى العقود السابقة؛ فبينما تقدّمت العلاقات في عهد الرئيس مبارك إلّا أنّها اتّسمت بالطابع الشخصي، ولم تنعكس على صعيد تأسيس هياكل تعاون استراتيجية ومؤسّسية. ولقد جسّدت بعض المواقف التساند الكليّ بين الجانبين – خصوصا خلال الاحتلال العراقي للكويت 1990 / 1991- إلّا أنّ هذا التساند لم يجر مأسسته أو تطويره، ولم ينجح الجانبان في بناء علاقات خاصّة تتجاوز الطابع العام للعلاقات العربية. أمّا بعد 30 يونيو فقد اكتسبت العلاقات طابعاً خاصّاً يؤهّلها لتطوّرات من المرجّح أن تشهد معالجات لعدد من جوانب القصور. مع ذلك تبقى العلاقات المصرية الخليجية في مرحلة وسط بين إمكان أن تعود لطبيعتها وخصائصها السابقة (أي مستوى العلاقات العربية الاعتيادية)، أو أن يجري استغلال الفرصة وتتطوّر إلى علاقات تحالف من نوع خاص

---

1 رئيس وحدة الخليج العربيّ بمركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، مصر

3 أنظر: د. معتز سلامة، إعادة الاكتشاف الاستراتيجي للعلاقات المصرية – الخليجية، على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، على الرابط التالي:

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=132

يستفيد من دروس حقبة ما بعد الثورات. وتسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دوافع تطوير هذه العلاقات، ومجالات التطوير الممكنة، والتحدّيات المحتملة، وتقدّم بعض التوصيات التي تراها أساسيّة.

أوّلاً: مراحل العلاقات المصرية – الخليجية بعد ثورة يناير 2011:

يمكن تقسيم مراحل العلاقات المصرية – الخليجية، بين 2011 و 2014، إلى ثلاث فترات، بحسب اختلاف نظام الحكم في مصر:

المرحلة الأولى، من 25 يناير وحتى 30 يونيو 2012 (تولي الرئيس مرسي)، والتي شهدت فيها العلاقات بعض الفتور بعد الإطاحة بالرئيس مبارك، وكانت السعودية تفضّل عدم خروج الرئيس المصري بهذه الطريقة، وكان ذلك واضحاً من النظر إلى الأحداث منذ البداية، وحديث الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عن "بعض المندسّين باسم حرية التعبير بين جماهير مصر .. ومحاولة إشعال الفتنة الخبيثة"([1])، وتعبيره عن استعداد المملكة لتقديم مساعدات مالية تحلّ محل المعونة الأمريكية للقاهرة حالة استمرار الضغوط الأمريكية على مبارك للتنحّي. لكن المملكة استوعبت الموقف بسرعة، ورحّبت بالانتقال السلمي للسلطة، وأبلغت الجانب المصري رغبتها في تقديم دعم مالي لمواجهة التداعيات السلبية التي يعانى منها الاقتصاد، وجدّدت موقفها بتقديم المساعدات لمصر دون ارتباط بالموقف الداخلي من الرئيس مبارك([2]).

وكان الرئيس مبارك قد تمكّن على مدى سنوات حكمه من تطوير علاقة خاصّة مع دول الخليج، ساعدته على تجاوز خلفيّات سلبيّة في عهد الرئيسين السادات وعبدالناصر؛ فتمكّن في الثمانينيّات (من القرن العشرين) من استعادة علاقات مصر بالعالم العربي، وعاد مقرّ الجامعة العربية إلى مصر بعد ما يزيد على عشر سنوات (بين 1979 – 1990) استقرّ خلالها في تونس، وتمكّنت القاهرة من اجتذاب العالم العربي إلى نهج التسوية للقضية الفلسطينية، ومع نهاية الحرب العراقية - الإيرانية 1988 والغزو العراقي للكويت 1990، أصبح النهج المصري للتسوية هو النهج الأساس في المنطقة، والذي عقد وفقاً له مؤتمر مدريد 1991، وتأسّست عليه مبادرة السلام العربية في قمة بيروت في مارس 2002. وبشكل عام تمكّن مبارك من ترسيخ علاقات مصرية - خليجية لها خصوصية، لكن أغلبها ارتبط بشخصه، واعتمد بالأساس على تطوّر العلاقات الرسمية بين القيادات.

ومع الثورات العربية أولت دول الخليج انتباهها الأساسي لشؤونها الداخلية، حيث ترافقت زلازل الثورات مع توابع أوصلت الاضطرابات إلى الداخل، على نحو ما شهدته البحرين وسلطنة عمان والكويت والسعودية. مع ذلك ظلت دول المجلس ترقب الوضع في مصر، وهي حريصة كلّ الحرص على تجنّب الاتهام بأيّ تدخّل مباشر

1 صحيفة عكاظ، 30 يناير 2011.
2 د. معتز سلامة، المواقف العربية من ثورة 25 يناير، ملفّ الأهرام الاستراتيجي، 1 مارس 2011.

في شؤونها الداخلية. ولكن ظلّت علاقاتها بمصر الثورة فاترة، وغاب عن العلاقات طابعها الخاص. وتمثّلت أبرز علامات الفتور خلال زيارات رئيس الوزراء الأسبق د. عصام شرف لعدد من دول المجلس والتي لم تسفر عن نتائج مهمة (زار السعودية والكويت وقطر في إبريل 2011 والبحرين والإمارات في يوليو، وكانت زيارته للإمارات قد تأخّرت لأسباب خاصّة)([1])، وعلى الرغم من إعلان الإمارات والسعودية عن دعم مصر بالمليارات فلم يتمّ الإفراج عن هذه المساعدات، وتردّدت شائعات حول صدور قرار في أبوظبي بتعطيل منح تأشيرات الإقامة والزيارة أو تجديد التأشيرات المنتهية للمصريين.

وخلال هذه المرحلة، يمكن تمييز علاقات دول الخليج بمصر على مستويين: الأول مستوى مصر الثورة، والثاني مستوى مصر الدولة، وبينما تشكّكت أغلب دول الخليج في التعامل مع مصر الأولى، فإنّها سعت إلى الاحتفاظ بعلاقاتها مع الثانية وتكريسها، وبينما اكتسبت علاقات دول الخليج بالمؤسسة العسكرية المصرية قيمة أكبر، كان من الطبيعي ألّا تثق في بعض التيارات الجديدة في مصر، خصوصاً الحركات الشبابية والثورية والتيار الليبرالي. وبشكل عام، لم تشهد هذه المرحلة تطوّرات ذات شأن في العلاقات الثنائية، لكن سعت دول المجلس للاحتفاظ بأرصدتها التقليدية في مصر وعدم خسارتها. وكان من اللافت أنه على الرغم من الأجواء الثورية فإنّ بعض الوقائع التي هدّدت بتجاوز الأصول، تمّ استيعابها بقدر عال من الحكمة وضبط النفس، وعلى سبيل المثال فإنّ أزمة استدعاء السفير السعودي في مصر في إبريل 2012 مرّت بهدوء ودون تجاوز، وبشكل عكس الرصيد الإيجابي للمملكة، وأكّد عدم قدرة القادمين الجدد على رأس الثورة في مصر على تجاوز الأصول في تلك العلاقات، حيث ذهب وفد شعبي مصري إلى السعودية في مايو 2012، وقدّم أعضاؤه كلّ ما من شأنه أن يزيل الأثر النفسي للاعتداء على السفارة السعودية، وانتهى الأمر باستيعاب الأزمة وعودة السفير.

وفي هذه الفترة، بدأت ملامح عدم الوحدة في الموقف الخليجي تجاه مصر؛ فبينما وقفت السعودية والإمارات والكويت والبحرين موقف الحذر، فقد اعتبرت قطر أنّ التطوّرات في مصر تصبّ في مصلحتها في المقام الأول، بالنظر إلى الدور الذي لعبته قناة الجزيرة، وعملت قطر على استثمار أوضاع ما بعد الثورة لمصلحة حكم الإخوان. وحتى يونيو 2012 لم تتبلور سياسة خليجيّة موحّدة إزاء مصر، وبينما عزّزت قطر علاقاتها مع قوى وتيّارات التغيير، فإنّها لم تسع في البداية إلى الإضرار بعلاقتها مع المجلس العسكري، أمّا السعودية والإمارات والكويت والبحرين فقد عملت وفق قناعة أساسية وهي عدم الارتباط بعلاقة خاصّة مع أي من أطراف المشهد السياسي، وحافظت على قدر من الحياد في علاقتها بالوضع الداخلي مؤثرة الانتظار والترقّب. وبشكل عام، لم تكن مصر في هذه المرحلة إحدى القضايا محلّ الاختلاف الواسع بين دول الخليج، ولم تتضح قسمات كبرى للخلاف بين قطر وباقي دول المجلس، وعزّز من ذلك بروز مساحات توافق بين قطر ودول المجلس في فضاءات ثورية أخرى في العالم العربي كليبيا وسوريا.

1 أبدت الإمارات حينذاك امتعاضها من أسلوب معاملة الرئيس المصري السابق، وبسبب تنامي تسريبات في القاهرة عن أموال لـ "مبارك" في الإمارات، وظهور بوادر للتقارب المصري الإيراني. أنظر: خالد الجوهر، الإمارات أجّلت زيارة "شرف" بسبب أموال "مبارك" وملفّ "إيران"، إيلاف، 24 إبريل 2011.

كانت المرحلة الثانية التي مرت بها العلاقة المصرية – الخليجية هي مرحلة حكم الإخوان، بين يونيو 2012 ويونيو 2013، وخلالها أصبحت مصر إحدى قضايا الخلاف في العلاقات الخليجية، وإلى حدّ كبير أصبحت أوضاع مصر الداخلية شأناً داخليّاً في دول الخليج، وكما انقسم المصريون حول حكم الإخوان برزت انقسامات داخلية خليجية مماثلة، وبينما انحازت قطر نحو تبنّي مشروع الإسلام السياسي وفق النسخة الإخوانية إقليمياً (ولهذا الاتجاه القطري تاريخه)([1])، تبنّت السعودية مشروعاً مغايراً([2])، فسعت - مع الإمارات - إلى الحدّ من نموّ تأثير الإخوان، عبر التركيز على دعم المؤسسات الرسمية والجيوش الوطنية، لكن على الرغم من عدم تفضيل بعض دول المجلس لحكم الإخوان، إلّا أنهم لم يعملوا على مواجهة حكمهم على نحو صريح، وتركوا مصر إلى تفاعلاتها الخاصة مستندين إلى تنامي معارضة قوية في الداخل. ولم يمنع ذلك من بروز اختلافات جسّدتها بعض التصريحات الإخوانية العدائية، وبعض تصريحات وتغريدات الفريق ضاحي خلفان، قائد عام شرطة دبي السابق ضدّ الإخوان، والتي استمرت حتى يومهم الأخير في الحكم، كما برز الخلاف أكثر بعد إعلان الإمارات في آخر ديسمبر 2012 عن اعتقالها خلية إخوانية مصرية.

وعلى جانب الإخوان، فقد اتهموا الإمارات باستضافتها معارضين سياسيين مطلوبين للقضاء مثل الفريق أحمد شفيق، وبأنّها تموّل عدداً من الفضائيات والمراكز البحثية التي تعمل على إسقاط حكم الجماعة. وعلى الرغم من سعي الإخوان لطمأنة الإمارات عبر زيارات عدد من مسؤوليهم إلى أبوظبي، من بينهم مستشار الرئيس للشؤون الخارجية د. عصام الحدّاد في يناير 2013، وعلى الرغم من زيارات نائب المرشد العام (المهندس خيرت الشاطر) للإمارات أكثر من مرّة، إلّا أنّ ذلك لم ينه التوتر بين الإمارات والجماعة، ولم يقم الرئيس مرسي بزيارة الإمارات على الرغم من توجيه دعوة رسمية له([3])، وبشكل عام لم تؤدّ كافة الجهود لطمأنة الإمارات والسعودية لحكم الإخوان، وكانت تفاعلات الداخل المصري في هذه المرحلة عاملاً مشجّعاً على عدم استقرار سياسات دول

---

1 استضافت قطر الإسلاميين من كل أنحاء العالم منذ التسعينيات ومنحتهم حق اللجوء السياسي، وأعطتهم منصة إعلامية دولية (الجزيرة)، والتي سطع نجم الشيخ القرضاوي من خلالها، والتف حوله مجتمع من الإخوان المسلمين المنفيّين في قطر. وعلى أثر الثورات العربية عزّزت قطر رعايتها للإسلاميين والسلفيّين، وقرّرت الوقوف بجانبهم ليكونوا القوّة الأكبر تالياً في سياسات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنظر:

Guido Steinberg, Qatar and the Arab Spring, Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy, SWP Comments, Stiftung Wissenschaft und Politik, February 2012, P.4. http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2012C07_sbg.pdf

2 Guido Steinberg, Leading the Counter- Revolution, Saudi Arabia and the Arab Spring, SWP Research Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, RP 7, June 2014, Berlin, p. 15. http://www18.georgetown.edu/data/people/mk556/publication-61403.pdf

Also: Bernard Haykel, Saudi Arabia and Qatar in a Time of Revolution, Gulf Analysis Paper, CSIS Middle East Program, February 2013. http://csis.org/files/publication/130219_Haykel_SaudiQatar_GulfAnalysis.pdf

3 أنظر حوار السفير المصري في الإمارات (آنذاك) تامر منصور، في: الوطن، 31/7/ 2013.

الخليج إزاء مصر، حيث دفعهم ذلك إلى عدم التعامل مع حكم الجماعة باعتباره سيكون المستقبل النهائي للحكم بحكم الواقع. من جانبهم لم يسع الإخوان إلى هدم علاقتهم بالسعودية أو الإمارات، بل حرصوا على إرسال رسائل طمأنة إلى البلدين بشكل خاص، وخلال زيارته للمملكة في يوليو 2012 تحدّث الرئيس مرسي عن ما يشبه محور سنّي مع السعودية باعتبارها راعية للإسلام الوسطي السنّي ومصر باعتبارها حامية له.

لم يكن مشروع الإخوان يحمل فقط مهدّدات داخلية وإقليمية لدول الخليج، وإنّما يحمل مخاطر تغيير لشكل وجوهر المنطقة وتهديداً لأيديولوجيّتها السياسية، وكان ذلك يعني أن تجد دول المجلس نفسها وسط محيط من أنظمة الإسلام السياسي الحركي، التي تتصادم معها على أساس وجوهر الشرعية، بتقديمها نموذجاً حركيّاً مخالفاً للإسلام، بمكن أن يشكّل مع الجار الشرقي (إيران) خطراً مزدوجاً على الخليج. وبالنسبة للسعودية كان ذلك أحد الدوافع الكبرى للتباين مع حكم الجماعة. وعلى خلاف ذلك، اتّسمت فترة حكم الإخوان بتقارب مصري شديد مع قطر، بدت معه الدوحة وكأنها قائمة على هندسة عمليّة التحوّل السياسيّ في مصر وضابطة شبكات الإسلام السياسي في الإقليم، وبدا ذلك واضحاً من كثافة زيارات المسؤولين القطريين إلى مصر في عهد الإخوان وزيارات المسؤولين المصريين إلى قطر، وبدا أيضاً من مستوى التوافق السياسي والإعلامي مع الوضع في مصر من جانب قناة الجزيرة التي أصبحت القناة المعبّرة عن لسان حال الإخوان. وبرز مستوى التفاهم المصري - القطري في ظل حكم الرئيس مرسي من حجم التدفق المالي القطري على مصر (8 مليارات دولار)، ومن إبداء الدوحة استعدادها للاستثمار في المشروعات الكبرى والدخول في مزاد بشأن مشروع قناة السويس.

كان حكم الإخوان يطرح مشروعاً سياسيّاً مناوئاً لمشروع الدولة الوطنية، ومناصراً روحيّاً لمشروع الخلافة الإسلامية، ومن ثم هدّد بالتصادم بين شرعية أيديولوجيا الإسلام الحركي، والشرعية السياسية لأنظمة الحكم القائمة على نسخة مغايرة للإسلام التقليدي[1]. ولم يكن ذلك ليدعو دول الخليج للاطمئنان للمشروع الإخواني، واعتبرت أنّ تهدئة الإخوان ليست سوى موقف تكتيكي في ظلّ الهدف الاستراتيجي للجماعة، وهو الإطاحة بالأنظمة لمصلحة ما يقدّم على أنه مشروع الإسلاموية العالمية. بالنسبة للإمارات والسعودية كان هذا مشروعاً معادياً، ولكن بالنسبة لقطر، فكانت تنظر لهذا المشروع على أنّه يحقّق لها ميزة إقليمية، ويمثل نقطة التقاء أساسية مع المشروع الأمريكي القائم على دعم أنظمة إسلامية ليبرالية معتدلة، وهو مشروع خرج من بنات أفكار المراكز البحثية الأمريكية قبل ثورات 2011، ومثّل صلب الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة بعد الثورات[2]، وكانت قطر ستصبح مركز مشروع الإسلام السياسي الحركي في الإقليم، ومركز الالتقاء بين المشروع الإخواني والمشروع الأمريكي.

---

1 د. نصر عارف، أفكار متقابلة: تصادم الشرعيات بين التقليدية والحركية، السياسة الدولية، عدد 192، إبريل 2013، ص ص84 - 87.

2 See for example: Building Moderate Muslim Networks, Center for Middle East Public Policy, RAND, 2007. http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf

وجاءت المرحلة الثالثة في العلاقات المصرية – الخليجية بعد 30 يونيو وسقوط حكم الإخوان، والتي مثّلت أقصى درجات التساند بين مصر ودول الخليج. فلم تترك ردّات الفعل السريعة لدول المجلس على سقوط حكم الجماعة أيّ فرصة للشكّ في حقيقة ارتيابها من حكم الإخوان، وأنّ هذا الحكم مثّل عبئاً ثقيلاً عليها، فضّلت ألا تفصح عنه طيلة وجودهم في السلطة؛ فلم تمض ساعات على بيان القوّات المسلّحة المصرية في 3 يوليو الذي أنهى حكم الإخوان، حتى وردت رسائل التأييد من كلّ من السعودية والإمارات والكويت والبحرين، وتتالت الإعلانات عن دعم مصر مالياً بنحو 12 مليار دولار منحاً وقروضاً، وكان بيان الملك عبدالله بن عبد العزيز فارقا بعد فضّ اعتصام رابعة والنهضة في 14 أغسطس، حين أكّد وقوف المملكة "شعباً وحكومة مع أشقّائها في مصر ضدّ الإرهاب، وتجاه كلّ من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية".

وخلال هذه الفترة وحتى الآن برز قدر عالٍ من التساند الخليجي المصري؛ فلقد دعّمت دول الخليج خطّة المرحلة الانتقالية وخريطة طريق المستقبل. وكان لافتاً قيام السعودية والإمارات ببعض الخدمات الدبلوماسية البديلة نيابة عن مصر؛ ففي الفترة ما بعد 30 يونيو قام الأمير سعود الفيصل بجولات دبلوماسية لإقناع الخارج بضرورة الوقوف مع مصر، معتبراً أنّ قضية مصر هي قضية السعودية، وأنّ من يعادي مصر يعادي المملكة، وهو الأمر نفسه الذي قام به وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد، وعملت دول الخليج على التمهيد لاستعادة مصر علاقاتها بروسيا. وعبّر الملك عبدالله بن عبد العزيز عن اصطفاف بلاده كاملاً إلى جانب مصر معتبراً أنّ عدوّ مصر هو عدوّ المملكة. واتخذت دول الخليج إجراءات عمليّة؛ فتعهدت بالتكفّل بسدّ العجز الناجم عن أيّ وقف في المساعدة الأمريكية، وقامت بتمويل مصر مالياً وبترولياً، وسدّدت تكاليف صفقة سلاح مصرية من روسيا، وكشفت التسريبات بشأن اللقاء الذي جمع الملك عبدالله بالرئيس عبدالفتاح السيسي في يونيو 2014 بمطار القاهرة، عن تأكيد الملك على ضرورة تبادل التعاون الاستراتيجي واللوجستي بين الجيوش العربية لمواجهة أيّ عدوان خارجي([1]). ومن جانبه أكّد الرئيس السيسي مراراً أنّ أمن الخليج من أمن مصر، وأكّد استعداد الجيش المصري للانتشار وصدّ أيّ خطر خارجيّ يمسّ أمن دول الخليج، في توقيت زمني صغير(مسافة السكّة).

لكن ظلّت مصر موضوعاً أساسيّاً في الخلاف الخليجي، على نحو ما تبدّى من القرار السعودي الإماراتي البحريني بسحب السفراء من الدوحة في 5 مارس 2014. وعلى الرغم من أنّ أيّاً من اتفاق الرياض (في 23 نوفمبر 2013) أو آليته التنفيذية (في 17 فبراير 2014) أو البيان المشترك بسحب السفراء (في 5 مارس 2014) لم يذكر "مصر" صراحة، إلّا أنّ المسألة المصرية كانت في عمق مضمون "الاتفاق" و"الآلية" و"البيان". لقد حرصت قطر على إبعاد الموضوع المصري عن الخلاف، وحرصت على التأكيد على أنّ وثيقة الرياض عكست "تفاهمات" وليس "تنازلات"، وأكّدت أنّها دولة مستقلة وأنه لا يمكن السماح بتقييد سياستها الخارجية الخاصة بمصر من قبل شقيقاتها في الخليج. مع ذلك، اتّسمت المرحلة الثالثة في العلاقات المصرية - الخليجية،

1 تفاصيل اجتماع "الطائرة" بين السيسي والملك عبد الله، البوابة نيوز، 22 يونيو 2014.

بقدر عالٍ من التوافق مع مصر من جانب السعودية والإمارات والكويت والبحرين، وشهدت توثيقاً للرؤى والمفاهيم بين الجانبين لتقترب من المعاني الاستراتيجية ولتتخذ أشكالاً وصوراً عمليّة. ويمكن مضاهاة الخطاب السياسي في مصر في الأشهر الأخيرة بالخطاب السياسي في السعودية والإمارات والكويت والبحرين للتعرف إلى مقادير أكبر من التطابق في النظر إلى: الإخوان، وقوى الإسلام السياسي، ودور الدين، والإرهاب، وداعش، والمخاطر المحدقة بالمنطقة من التدخّلات الخارجية.

ثانياً: مؤشّرات العلاقات المصرية - الخليجية 2011 - 2014:

من خلال رصد عدد من المؤشّرات، يتّضح مدى التفاوت في مستوى العلاقات المصرية - الخليجية من فترة لأخرى، منذ ثورة 25 يناير:

فعلى مستوى مؤشّر الزيارات المتبادلة: يلفت الانتباه أنه منذ 25 يناير 2011 وحتى سقوط حكم الإخوان في يوليو 2013 لم يزر ثلاثة من رؤساء وملوك دول الخليج مصر، لا على المستوى الرسمي ولا على المستوى غير الرسمي، وهم كلّ من: الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، والشيخ خليفة بن زايد، والسلطان قابوس بن سعيد، وبينما قام الملك حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة رسمية للقاهرة في أكتوبر 2011، وقام الشيخ صباح الأحمد الجابر بزيارة غير رسمية ترأس خلالها وفد بلاده في مؤتمر القمة الثانية عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي بالقاهرة في فبراير 2013، فإنّ أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، قام بزيارتين رسميتين لمصر في مايو وأغسطس 2011 و 2012 على التوالي، وبزيارتين غير رسميتين (في أكتوبر 2012 خلال زيارته لغزة، وفي فبراير 2013 لحضور القمة الإسلامية)، ممّا عكس مدى حميميّة العلاقات بين قطر ومصر بعد الثورة وخصوصاً في عهد الإخوان المسلمين. وبينما امتنع أمير قطر الحالي الشيخ تميم بن حمد عن زيارة مصر بعد 30 يونيو، فقد زارها كلّ من أمير الكويت وملك البحرين في يونيو 2014 لحضور حفل تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسي، وحرص الملك عبدالله بن عبدالعزيز على القدوم إلى مطار القاهرة وتهنئة الرئيس السيسي بنفسه في يوم تال من الشهر ذاته.

والملاحظة نفسها تنطبق على أولياء العهود بدول المجلس؛ فلم يزر أيّ منهم مصر خلال الفترة من يناير 2011 حتى 30 يونيو ونهاية حكم الإخوان، باستثناء ولي عهد قطر آنذاك (الأمير الحالي)، الذي قدم إلى القاهرة في زيارة رسمية في آخر يونيو وأول يوليو 2011، كما زار ولي عهد السعودية الأمير سلمان بن عبد العزيز مصر زيارة غير رسمية ترأس خلالها وفد بلاده في أعمال القمة الاسلامية في فبراير 2013، بينما قام كل من وليّ العهد السعودي وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بزيارة لمصر في يونيو 2014 لتهنئة الرئيس السيسي، وكان وليّ عهد أبو ظبي قد قام بزيارة سابقة لمصر في سبتمبر 2013 خلال حكم الرئيس عدلي منصور. وينطبق الأمر نفسه على رؤساء الوزراء بدول المجلس، حيث لم يقم أيّ منهم بزيارة لمصر باستثناء قطر، التي

قام رئيس وزرائها آنذاك الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بزيارة لمصر مرّتين في سبتمبر 2012 ويناير 2013. بينما قام نائب رئيس وزراء البحرين بزيارة لمصر على رأس وفد بلاده في يوليو 2013.

أما على مستوى وزراء الخارجية الخليجيين، فقد كانت زيارات أغلبهم إلى مصر ضمن حضورهم اجتماعات جامعة الدول العربية أو القمة الإسلامية، ولم تكن زيارات رسمية، باستثناء قطر، التي قدم وزير خارجيتها (رئيس وزرائها أيضا) مرّات مختلفة. وكانت أغلب زيارات وزراء الخارجية الخليجيين الرسمية في الفترة ما قبل يونيو 2012، أو بعد 30 يونيو 2013. وبشكل عام، جرت الزيارات الرسمية الأهم لمسؤولين على مستوى عال في دول المجلس لمصر بعد انتهاء حكم الإخوان، وهي تلك التي قامت بها وفود إماراتية وبحرينية وكويتية وسعودية في أوقات مختلفة، ممّا قدّم أبلغ إشارة على أنّ السبب الرئيسي لامتناع المسؤولين الخليجيين هو الشكوك من الثورة ومن وجود الإخوان على رأس السلطة (جدول 1).

وفضلاً عمّا تقدّم، قام بزيارة مصر عدد من الوفود والوزراء والممثّلين الخاصّين في فترة ما بعد الإخوان، منهم من الإمارات: وزير التربية والتعليم في مايو 2014، ووزير الدولة (د. سلطان أحمد الجابر) في 2014/4/28، ووزير الدولة للشئون الخارجية، ووزير الدولة لشئون المجلس الوطني في مارس 2014، كما زار مصر وزير الدولة البحريني لشئون الدفاع في ديسمبر 2012، ووزير الدفاع في أكتوبر 2013، ووزير المالية الكويتي في سبتمبر 2013.

ويكشف رصد معدّل ومستويات زيارات المسؤولين السعوديين والإماراتيين والبحرينيين والكويتيين لمصر خلال الفترة من يونيو 2013 وحتى يونيو 2014(بعد سقوط حكم الإخوان)، ومقارنتها بحجم ومستوى زيارات المسؤولين أنفسهم خلال فترة حكم الإخوان (من يونيو 2012 وحتى يونيو 2013)، عن دلالات بالغة الأهميّة، تشير إلى الضغط ثمّ الانفراج الذي شهدته علاقات الجانبين، وبالقدر نفسه فإنّ مقارنة حجم ومستويات زيارات المسؤولين القطريين لمصر منذ يونيو 2012 وحتى يونيو 2013، بحجم ومستويات زيارتهم لها في السنة التالية تشير إلى أزمة حقيقيّة في العلاقات بين قطر ومصر بعد سقوط حكم الإخوان (جدول 1).

جدول (1) زيارات المسؤولين الخليجيين إلى مصر
(فبراير 2011 –10 سبتمبر 2014) *

مستوى الزيارة	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان
الملك/ الأمير/ الشيخ	- يونيو 2014	-	- يونيو 2014 - فبراير 2013	- فبراير 2013 - نوفمبر 2012 - أكتوبر 2012 - أغسطس 2012 - مايو 2011	- يونيو 2014 - أكتوبر 2013 - أكتوبر 2011	-
وليّ العهد	- يونيو 2014 - فبراير 2013	- يونيو 2014 - سبتمبر 2013	-	- آخر يونيو أول يوليو 2011	-	-
رئيس الوزراء	-	-	-	- يناير 2013 - سبتمبر 2012	- يوليو 2013	-
وزير الخارجية	- سبتمبر 2014 - سبتمبر 2013 - مارس 2013 (لحضور الدورة 139 لمجلس الجامعة العربية) - نوفمبر 2012 (لحضور الاجتماع المشترك الثاني لوزراء الخارجية العرب والاتحاد الأوروبي). - أكتوبر 2011 (لحضور الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب). - إبريل 2011 (لبحث تطوّرات الأوضاع في المنطقة) - مارس 2011	- أغسطس 2013. - يوليو 2013 وفد إماراتي يضم 6 وزراء وبينهم وزير الخارجية - سبتمبر 2012 - سبتمبر 2011 - يوليو 2011 - فبراير 2011	- سبتمبر 2014 - فبراير 2014 - نوفمبر 2013 - مارس 2013 - يناير 2013 - يوليو 2012 - نوفمبر 2011 - أغسطس 2011	- نوفمبر 2013 - أغسطس 2013 - يناير 2013 - سبتمبر 2012	- سبتمبر 2013 - فبراير 2013 - يناير 2013 - سبتمبر 2012	- أغسطس 2014 - نوفمبر 2013 - يوليو 2012 - مايو 2013 - فبراير 2012 - مارس 2011

* استند الباحث في تجميع المعلومات على الرصد الصحفي ومعلومات الهيئة العامة للاستعلامات(مصر).

وفي مقابل انخفاض عدد زيارات المسؤولين الخليجيين إلى مصر ما بين 25 يناير ويونيو 2012، استمرّت زيارات المسؤولين المصريين لدول الخليج؛ ففي أكتوبر 2011 قام المشير طنطاوي بزيارة للسعودية (للتعزية في وفاة وليّ العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز)، وفي يوليو 2012 قام الرئيس مرسي بزيارة رسميّة للمملكة، وفي يناير 2013 حضر الرئيس المصري القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة بالرياض، وفي مارس 2013 قام الرئيس مرسي بزيارة إلى قطر ولم يزر أربع دول خليجية هي الإمارات والكويت والبحرين وعمان. أمّا الرئيس عدلي منصور فقد قام بأربع زيارات لكل من السعودية والإمارات والكويت (التي زارها مرّتين)، بينما قام الرئيس السيسي بزيارة إلى السعودية في أغسطس 2014. وعلى مستوى رؤساء الوزراء، كان د. عصام شرف (رئيس الوزراء بين مارس - نوفمبر 2011) هو الوحيد من رؤساء الوزراء المصريين ما بعد الثورة الذي زار كل دول الخليج باستثناء سلطنة عمان، أما د. كمال الجنزوري (رئيس الوزراء بين نوفمبر 2011 - يوليو 2012) فلم يقم بأي زيارات لدول الخليج، بينما قام د. هشام قنديل (رئيس الوزراء بين يوليو 2012 – يوليو2013) بزيارة للسعودية في فبراير 2013 لأداء العمرة، وزيارة لقطر في إبريل 2013، وقام د. حازم الببلاوي (رئيس الوزراء بين يوليو 2013 – فبراير 2014) بزيارة للإمارات في أكتوبر 2013 والسعودية في فبراير 2014، وقام المهندس إبراهيم محلب (رئيس الوزراء بين فبراير 2014 – الآن) بزيارة للإمارات في مايو 2014.

وعلى مستوى وزراء الخارجية المصريين، فقد تعدّدت زياراتهم لدول الخليج منذ 25 يناير حتى أغسطس 2014، ولكن كان أغلبها زيارات غير رسمية، وقد تم تسجيل 7 زيارات لوزير خارجية مصر للسعودية، منها زيارة د. نبيل العربي في إبريل 2011، ومحمد كامل عمرو في يوليو 2012 (مع الرئيس مرسي)، وكانت الزيارة الأساسية له في يناير 2013 والتي رأس خلالها وفد مصر في الاجتماع الأول للجنة المتابعة المصرية – السعودية، ثمّ في إبريل 2013 للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن ثلاث زيارات تالية لوزير الخارجية د. نبيل فهمي في أكتوبر وديسمبر 2013، وزيارة لوزير الخارجية سامح شكري في يونيو 2014. وقام وزير الخارجية المصري بزيارتين إلى قطر في يوليو 2012، وإبريل 2013 للمشاركة في المؤتمر الوزاري لإعادة إعمار دارفور، وفي اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية. لكن الوزير المصري لم يزر كلّاً من الإمارات والبحرين وعمان والكويت في الفترة بين 30 يونيو 2012 و30 يونيو 2013، وعكس ذلك قدراً من الفتور في علاقات مصر بالدول الأربع في ظلّ حكم الإخوان، كما عكس ظرفاً خاصّاً بوزارة الخارجية المصرية، حيث اضطلع مسؤولون قياديون بجماعة الإخوان ومساعدون للرئيس (خصوصا د. عصام الحداد مستشار الرئيس للشؤون الخارجية) بجزء من مهام وزير الخارجية، ويدلل على ذلك زيارة "الحدّاد" (وليس الوزير) للإمارات برفقة مدير المخابرات العامة السابق، على أثر أزمة خلية الإخوان في فبراير 2013. وكان لافتاً قيام شيخ الأزهر بزيارات لكلّ من السعودية والإمارات والبحرين في إبريل 2013، والكويت في فبراير 2014، وقيامه بزيارة ثانية للبحرين في مايو 2014 (لحضور مؤتمر حوار الحضارات والثقافات بالمنامة)، وللإمارات في يوليو 2014 (تسلّم خلالها جائزه شخصية العام الإسلامية)، وزيارته لسلطنة عمان في مايو. بينما لم يزر قطر، ممّا يشير إلى اتجاه مشيخة الأزهر في طريق مخالف لعلاقة قطر بالإخوان. كما كان لافتاً قيام البابا تواضروس بزيارة للإمارات في مايو 2014 وتلقّيه دعوة من الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لزيارة الكويت (جدول 2).

وكان لافتاً زيارة المشير عبد الفتاح السيسي (وزير الدفاع آنذاك) إلى الإمارات في مارس 2014، والتي شهد خلالها المرحلة النهائية للمناورة المصرية الإماراتية "زايد 1"، وزيارة رئيس أركان القوّات المسلّحة المصرية للإمارات في فبراير 2014، وزيارة مفتي الجمهورية للإمارات في مارس 2014 لحضور المنتدى العالمي حول "تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة" أبوظبي، وزيارة وزير التربية والتعليم في أكتوبر 2013، وزيارة الوزير نفسه للكويت وعمان في مايو 2014، وزيارة وزير الاستثمار للإمارات في يناير 2014، ووزراء المالية والبترول والاستثمار للإمارات في يوليو 2014.

جدول (2) زيارات المسؤولين المصريين إلى دول الخليج
(فبراير 2011 – 10 سبتمبر 2014) *

زيارات مصرية	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان
رئيس الدولة	- أغسطس 4102 زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي - أكتوبر 3102 زيارة الرئيس عدلي منصور - يناير 3102 زيارة الرئيس محمد مرسي (لحضور القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة) - يوليو 2102 الرئيس مرسي في زيارة رسمية - أكتوبر 1102 زيارة المشير طنطاوي (للتعزية في وفاة ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز)	-أكتوبر 3102 زيارة الرئيس عدلي منصور	-مارس 4102 زيارة الرئيس عدلي منصور (للمشاركة في اجتماعات القمة العربية) -نوفمبر 3102 زيارة الرئيس عدلي منصور (للمشاركة في أعمال القمة العربية الأفريقية)	مارس 3102 زيارة الرئيس مرسي (لحضور القمة العربية)	-	-
رئيس الوزراء	- فبراير 4102 زيارة رئيس الوزراء د. حازم الببلاوي - فبراير 3102 زيارة د. هشام قنديل (لأداء العمرة) - إبريل 1102 زيارة د. عصام شرف	- مايو 4102 زيارة المهندس إبراهيم محلب -أكتوبر 3102 زيارة د. حازم الببلاوي - في يوليو 1102 زيارة د.عصام شرف	-د. عصام شرف في إبريل 1102	-د. عصام شرف في إبريل 1102	- زيارة د. عصام شرف في يوليو 1102	-

*** استند الباحث في تجميع المعلومات على الرصد الصحفي ومعلومات الهيئة العامة للاستعلامات(مصر).**

وعلى صعيد مؤشر العلاقات الاقتصادية، لم يتضح تأثير كبير لثورة 25 يناير؛ حيث تكشف المؤشرات الاقتصادية استمرار مستوى التبادل التجاري، مع معدلات زيادة مضطردة باستثناءات طفيفة لبعض الدول. فقد شهد حجم التبادل التجاري بين مصر والإمارات نموّاً بنسبة 24% خلال العام المالي 2011 - 2012 ليصل إلى 3.92 مليارات دولار مقابل 3.28 مليارات في العام السابق عليه. وذكر تقرير للبنك المركزي المصري أنّ تعاملات مصر الخارجية مع الإمارات حقّقت أعلى نسبة نموّ في تعاملات مصر مع الدول العربية، تلتها السعودية بنسبة نموّ بلغت 4% وبإجمالي 3.4 مليارات دولار، ثم الكويت بنسبة 3.5 % وبإجمالي 2.9 مليار. وهو الأمر نفسه الذي شهدته العلاقات مع قطر. وكلّ ذلك يشير إلى عدم تأثّر العلاقات التجارية بالعلاقات السياسية ([1]).

لكن يكشف فارق الدين المصري نحو دول الخليج (بين يونيو 2012 ويونيو 2013) عن أنّ قطر كانت الدولة العربية الأكبر في دعم الإخوان، سواء بين الدول العربية أو بين دول مجلس التعاون أو حتى على مستوى العالم؛ فبينما لم يزد حجم الدين الخارجي لمصر نحو قطر عن 46.2 مليون دولار في يونيو 2012، فقد بلغ 4526.2 مليون دولار في يونيو 2013 ممّا مثّل نحو 10.5% من إجمالي ديون مصر الخارجية، بينما لم تتجاوز زيادة حجم الدين الخارجي لمصر نحو الكويت 10 مليون دولار خلال الفترة ذاتها، وازداد حجم الدين المصري للسعودية بمقدار طفيف أيضاً، من 1290.6 مليون دولار إلى 1296.8 مليون دولار، وأمّا حجم الدين المصري تجاه الإمارات سنة حكم الإخوان فقد تراجع من 107.7 مليون دولار إلى 72.4 مليون دولار، ولم تزد نسبة الدين المصري تجاه الدول الثلاث (الكويت والسعودية والإمارات) عن 5.5% من إجمالي ديون مصر، ممّا يشير إلى أنّ ديون مصر نحو قطر وحدها بلغت تقريباً ضعف ديون مصر إزاء الدول الثلاث في سنة حكم الإخوان، بينما لم تكن نسبة ديون مصر تجاه قطر تتجاوز 0.1 % من إجمالي الديون المصرية قبل هذه السنة([2]).

ويشير إلى ذلك أيضا مقارنة تدفّقات الاستثمار الخليجي في مصر بين يوليو 2011 ومارس 2012 وبين يوليو 2012 ومارس 2013، فبينما تراجع صافي تدفقات الاستثمارات السعودية من 209 ملايين دولار إلى 129.5 مليون دولار، وبينما تراجعت تدفقات الاستثمارات الإماراتية من 503.0 مليون دولار إلى 253.9 مليون دولار فإنّ تدفّقات الاستثمارات القطرية ارتفعت من 33.9 مليون دولار إلى 366.8 مليون دولار خلال الفترة ذاتها، ممّا يشير إلى مقدار التحسّن في العلاقات المصرية القطرية تحديداً([3]). كما يؤكّد ذلك أيضاً مقارنة تدفّقات الاستثمار الخليجي إلى مصر بين يوليو 2011 وديسمبر 2012، بالفترة بين يوليو 2012 وديسمبر 2013. والتي يتّضح منها أنّ كلّ دول الخليج - باستثناء قطر- تراجع صافي تدفّقات استثمارها في مصر خلال تلك الفترة، وبنسب ومعدّلات ملموسة، تكشفها الإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي المصري، وهو ما يشير إلى انعكاس الفتور أو الدفء في العلاقات السياسية على مؤشّر الاستثمار(جدول 3).

---

1 راجع: الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر)، سبتمبر 2012:
http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book/Trade/untitled1/trade.aspx

2 البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2012 / 2013، ص 42.

3 البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، 2012 / 2013، ص 84.

جدول (3) صافي تدفّقات الاستثمار الخليجي المباشر إلى مصر (مليون دولار)

(يوليو- ديسمبر 2011 - 2012 / يوليو- ديسمبر 2012 - 2013)

السنة	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان
2011 - 2012	129.4	326.1	24.4	20.7	118.1	4.1
2012 - 2013	90.5	184.6	19.4	71.3	64.4	2.9
التغير +(-)	- (38.9)	- (141.5)	- (5.0)	+ (50.6)	- (53.7)	- (1.2)

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثاني، 2012 – 2013، ص 86.

http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/3A58ABB4-B505-49A5-AE1E-6F2E82F8B9CD/1944/EconomicReviewVol53No2.pdf

وفيما يتعلق بمؤشر السياحة، فقد تراجع عدد الليالي السياحية للوافدين من السعودية بمعدل 7.5% ما بين يوليو - مارس 2010 – 2011 ويوليو - مارس 2011 - 2012 ، حيث بلغ عدد السائحين السعوديين 2010 – 2011 حوالي ٢٥٤ ألفاً بنسبة 2.6% من إجمالي عدد السائحين خلال تلك الفترة، بينما لم تأت السعودية ضمن الأسواق العشرة الأولى للسائحين الوافدين إلى مصر في 2011 – 2012، وحلّت محلّها فلسطين بـ 226 ألف سائح بنسبة 2.8% من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر. وفي ضوء حقيقة أنّ 70% من البضائع التي تمرّ بين شمال قناة السويس وجنوبها هي مواد بترولية يمكن معرفة العلاقة الوثيقة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي. وتفيد الإحصاءات الواردة بتقارير هيئة القناة بأنّ مجموع كميات البضائع التي تمرّ عبر قناة السويس من وإلى 4 دول بالخليج (السعودية والإمارات وعمان وقطر) تبلغ 35.3% من إجمالي كميات البضائع التي تمرّ بالقناة، وهو ما يشير إلى حجم الرابطة الاستراتيجية بين تجارة الخليج ومصر(جدول 4).

جدول (4) كميّات البضائع التي تمرّ عبر قناة السويس

من وإلى دول المجلس عام 2013

الدولة	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	مجموع الدول الأربع	مجموع كميات البضائع من وإلى دول جنوب القناة
كميات البضائع (منها وإليها) ألف طن	162185	42916	45212	22567	272880	754461
% من إجمالي كميّات البضائع التي تمرّ من وإلى منطقة جنوب القناة	21.5	5.7	6.0	3.1	36.3	100.0

التقرير السنوي لهيئة قناة السويس لعام 2013

http://www.suezcanal.gov.eg/Files/Publications/101_ar.pdf

ويربط مصر بالخليج أيضاً رابطة مقدّسة تتعلّق بالسياحة الدينية إلى السعودية ورحلات الحج والعمرة، التي لا تنقطع على مدار العام، ووفقاً لتقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، فإنّ المبلغ الذي أنفقه الحجاج المصريون في رحلة الحج عام 2009 بلغ 1.9 مليار جنيه (أنفقها حوالي 72 ألف حاج)([1]). وعلى جانب تحويلات العمالة، تكشف إحصائية صادرة عن البنك الدولي عن بلوغ إجمالي تحويلات المصريين في الخارج في 2011 من السعودية 3.959 بليون دولار، ومن الكويت 1.521 بليون، ومن الإمارات 650 مليون دولار، ومن قطر 488 مليون دولار، ومن عمان 161 مليون دولار، ومن البحرين 131 مليون دولار. وهو ما يعني أنّ إجمالي تحويلات المصريين من دول المجلس بلغت 6.911 بليون دولار خلال تلك السنة([2])، وهو ما زاد في السنوات التالية.

1 مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير معلوماتية الحج أرقام وحقائق، السنة الرابعة، العدد 48، 2010.

2 فادي بن عبدالله العجاجي، الرياض الاقتصادي(نقلا عن البنك الدولي)، 25 أغسطس 2013. الرابط: http://www.alriyadh.com/862080

ثالثاً: مجالات التطوير المستقبليّة للعلاقات المصرية - الخليجية:

تفرض مجموعة من الاعتبارات والدوافع ضرورة تطوير العلاقات المصرية - الخليجية، حيث إنّ المستوى الحالي للعلاقات لم يعد مناسباً لتلبية طموحات القيادات على الجانبين أو لمواجهة التحديات البازغة، كما أنّ أشكال التساند السياسي التي شهدتها السنوات الثلاث السابقة ستكون لها تداعياتها في الداخل وفي الإقليم. ويلاحظ أنه على الرغم من زخم العلاقات على المستوى الشعبي والسياسي، إلا أنّها تعاني من حالة "هزال مؤسسي" يكرّس فراغاً استراتيجيّاً وانكشافاً حادّاً؛ فليس هناك مؤسّسات أمنية أو أشكال وهياكل دفاعية مشتركة، وعلى مدى السنين ظلّ أمن الخليج حكراً على القوى الدولية دون رؤية عربية، ويمكن للحالة الراهنة التي تشهد أخطاراً استراتيجية في الخليج، أن تكون مجالاً للتفكير وابتكار نظريات وأفكار دفاعية مشتركة جديدة.

إنّ أول الدوافع لتطوير العلاقات المصرية - الخليجية هو بقاء ملفّ الإرهاب مفتوحاً على الصعيد الإقليمي؛ فمنذ 30 يونيو، وقفت دول الخليج مع الدولة في مصر ضد الإخوان. وهذه التجربة سوف تكون لها ردود أفعالها من جانب قوى وتيارات الإسلام السياسي والجماعات الجهادية. وبعيداً عن استمرار الرهان الإخواني على سيناريو إفشال المسار الراهن للدولة في مصر والدخول في مواجهة ممتدّة معها، وهو السيناريو الذي لا يزال يجد تأييداً ودعماً من قوى إقليمية ودولية، فإنّ هناك موجات عودة متوقّعة من فلول القوى الجهادية العائدين من سوريا، أو الذين ينتظر هروبهم بعد النهاية المتوقّعة لدولة داعش. ويشير الموقف الأمريكي من حرب غزة الأخيرة، واتجاه الولايات المتحدة للاقتراب من تركيا وقطر وحماس والإخوان، إلى أنّ مشروع الإسلام السياسي الذي سعت الولايات المتحدة إلى تأهيله لا زال يطمح بالعودة إلى الحكم، وعلى الأقلّ فسوف يظلّ يفرض تحدّياته لفترة مقبلة، وهو ما يضع دول الخليج أمام تهديد مستمرّ.

على جانب آخر، فإنّ الإجراءات التي تبنتّها مصر وبعض دول الخليج ضدّ جماعة الإخوان سوف تزيد عوامل الضغط لدى الجماعة وأتباعها، وعلى سبيل المثال، فإنّ القرار الذي أصدرته وزارة الداخلية السعودية في 7 مارس 2014 بإدراج: جماعة الإخوان المسلمين - تنظيم القاعدة - تنظيم القاعدة في جزيرة العرب - تنظيم القاعدة في اليمن - تنظيم القاعدة في العراق - داعش - جبهة النصرة - حزب الله في داخل المملكة، جماعة الحوثي) هو أحد القرارات التي من شأنها أن تقيّد عمل الإخوان في المملكة، ومن المرجح أن يضع هذا القرار السعودية في مرمى نيران العنف، حيث سعى القرار إلى تجفيف منابع ونوافذ الجهاد على الشباب في الخارج بمعاقبة "المشاركة، أو الدعوة، أو التحريض على القتال في أماكن الصراعات بالدول الأخرى، أو الإفتاء بذلك، وكل من يقوم بتأييد التنظيمات، أو الجماعات، أو التيارات، أو التجمّعات، أو الأحزاب، أو إظهار الانتماء لها، أو التعاطف معها، أو الترويج لها، أو عقد اجتماعات تحت مظلتها، سواء داخل المملكة أو خارجها..، أو التبرع أو الدعم،.. أو إيواء من ينتمي إليها، أو يروّج لها داخل المملكة أو خارجها، أو الاتصال أو التواصل مع أيّ

من الجماعات، أو التيارات، أو الأفراد المعادين للمملكة([1])، وهو ما يعني أنّ السعودية تقف موقف العداء مع مختلف الجماعات الجهادية العنيفة. ويفتح ذلك الباب لمعركة ممتدة قد تخمد أحيانا أو تتسارع أحيانا أخرى في ضوء خريطة النشاط الإرهاب وتكتيكات هذه الجماعات ومقدار الفراغ الأمني الموجود. وسوف تزداد تبعات هذا القرار كلّما ازدادت سخونة المواجهات في مصر. وعلى الأرجح سوف يؤدي تفاقم المواجهات في مصر إلى الشحذ المعنوي لجهاديي الخليج، وقد تتجه الشبكات الجهادية إلى أعمال انتقامية إذا رجحت كفة السلطات في مصر على قوى الإرهاب.

وتتجلى جوانب الصورة الإقليمية أكثر، مع تكاثر قوى وشبكات ما دون الدولة و"خارج الدولة" في العالم العربي، ومظاهر الإسناد المتبادل بينها على مستوى الإقليم، وخصوصا بين التنظيمات الجهادية والإرهابية المسلحة، التي اتجهت إلى تبني مناهج وأساليب عنف متماثلة، وإعلان التبعية والولاء بين ما كان يسمّى بجماعات الإسلام السياسي المعتدل والجماعات المتشدّدة، حيث تداخلت المطالب والأهداف التي يطرحها تنظيم القاعدة مع مطالب وأهداف تنظيمات مثل داعش والنصرة، فضلاً عن الكثير من عناصر الإخوان، ويقترب أجنحة من الإخوان إلى منهج "الدعشنة" و"التدعيش"، ويتحدث البعض عن "تدعيش الخليج" وعن البيئات الخليجية الحاضنة لأفكار داعش وسط الشباب الخليجي([2])، وهناك العديد من التنظيمات والفصائل الإسلامية التي تعلن ولاءها إلى تنظيم محدّد، وقد أعلنت بعض التنظيمات في مصر والخليج عن ولائها لتنظيم داعش، وتستمرّ عمليات التجنيد الجهادية في مختلف الإقليم العربي، وتتعاظم شبكات الدعم والإسناد من تنظيمات ومؤسّسات مشروعة وغير مشروعة، وهذه الشبكات تعمل ضدّ الدولة الوطنية في الإقليم، وهو خطر يدعو إلى تنسيق العمل المصري - الخليجي، باعتبار الجانبين يمثّلان العامود الأساسي في النظام العربي الرسمي حالياً، بما يضع على عاتقهما مسؤولية التصدّي لحالات انهيار الدولة الوطنية. وبشكل عام، فإنّ تهديد دويلات الخلافة الإسلامية الافتراضية التي يجري إعلانها على استقطاعات أرضية داخل الدول، أو في المساحات الأضعف بين الدول، سيظلّ لفترة يطرح تهديدات حقيقية لكل من مصر ودول الخليج وباقي دول النظام الرسمي العربي.

ويدعو للتقارب المصري الخليجي أيضا، التبعات السياسية الناتجة عن التقارب الأمريكي - الإيراني، وهو دافع للتقارب قائم منذ ما قبل 2011([3])، واحتمال تكوين تكتل إقليمي دولي مغاير للتفكير الاستراتيجي الخليجي - المصري، الذي يتمحور حول الدولة الوطنية والنظام العربي، حيث من المرجح أن يؤدي التقارب الأمريكي الإيراني

---

1 أنظر نص القرار على موقع اليوم السابع، 7 مارس 2014.

2 أنظر على سبيل المثال: راجح خوري، تقسيم العراق... و"تدعيش" الخليج!، النهار، 1 يوليو 2014.

أيضا: جمال خاشقجي، هل لدينا "حالة داعشية" في السعودية؟، الحياة، 12 يوليو 2014.

3 See: David Schenker and Simon Henderson, Paradoxes of Egyptian-Saudi relations, December 2009, Islamic Affairs Analyst, p. 8. https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/4b1e9a6395bc6.pdf

إلى تعزيز التقارب بين تركيا وإيران وشبكات الإسلام السياسي، واستمرارهم في محاولة بناء نظام إقليمي مواز بأيديولوجيا وتوجّهات مغايرة. ومن شأن التقارب الأمريكي الإيراني أن يؤسّس لمحور جديد في المنطقة تدخل فيه أطراف غير عربية، وهو ما قد يكون مدخلاً إلى إعادة طرح مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

هناك مجالات كثيرة للتعاون المستقبلي المصري – الخليجي بحجم الحاجة للاستفادة من دروس ما بعد ثورات 2011، ويمكن تصوّر أطر للعمل في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية والتعليمية. وفي الجانب الأمني والدفاعي تحديداً الذي تطرحه هذه الورقة، وهو الشقّ الذي ينبغي التحرّك والعمل له بشكل عاجل، يمكن تصوّر ثلاثة مجالات لتطوّر العلاقات المصرية – الخليجية، وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بالمجال الدفاعي: من المهمّ التفكير في تشكيل هيكل مؤسّسي للدفاع والأمن المشترك؛ فمن الملاحظ أنّ الفضاء الاستراتيجي الخليجي - المصري يغيب عنه أجهزة تنسيق مشتركة على مستوى الدفاع والأمن، وإذا كان ذلك جائزاً في السنوات السابقة، فمع انتشار التهديدات غير التقليدية، ومع موجات التواصل البشري المادي والخلوي والسيبيري والفضائي، ومع التحديات الجسيمة التي تفرضها قوى الإرهاب وجماعات العنف والتهديدات التي تطرحها دويلات الخلافة الإسلامية الافتراضية المرشحة للتزايد في الإقليم، ومع التحوّلات السياسية والاستراتيجية الهائلة في العالم، فإنّ الأمر يستلزم إنشاء هيكل دفاعي مؤسّسي يحتاج في البداية لتقديم اجتهادات وأطروحات في شؤون الدفاع على مستوى العمقين المصري والخليجي، ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة للاستثمار في بنية مؤسّسية دفاعية مشتركة، والبدء في تطوير عقيدة عسكرية جديدة تعتبر أنّ الخليج خطٌ دفاع أوّل عن مصر، وأنّ مصر خط دفاع أوّل عن الخليج.

ولقد شهد عام 2014 مجموعة من الإجراءات العملية التي من المهم استمرارها وتطويرها؛ فشاركت مصر في أوّل مناورات عسكرية مشتركة مع الإمارات تحت مسمّى "زايد 1" في مارس 2014، ونفّذت القوات الجوية لكلا البلدين طلعات مشتركة، وفي إبريل 2014 شارك تشكيل من القوات الجوية المصرية لأوّل مرة في فعاليات التدريب الجوي المشترك (الربط الأساسي 2014) في البحرين والتي شاركت فيها (البحرين ومصر والسعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت والأردن وتركيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا). وتجري مناورات مصرية سعودية مشتركة منذ سنوات تحت مسمّيات مختلفة ("تبوك" و"مرجان" و"فيصل")، كان آخرها التدريب البحري "مرجان – 14" الذي نفّذته وحدات من القوّات البحرية المصرية والسعودية في نوفمبر 2013، والتمرين الجوّي "فيصل - 10" في يونيو 2013، ومناورات "تبوك – 3" في مايو 2013 التي نفّذتها وحدات من المشاة والمدفعية والمدرعات وأسلحة الدفاع الجوّي. ومن شأن استمرار هذه المناورات تدريب جيوش دول المنطقة على البيئات الدفاعية المختلفة وتقريب مفاهيم واستراتيجيات الدفاع، والتدريب على الانتشار السريع وتوزيع المهام العسكرية وقت الأزمات.

وضمن هذا السياق، من المهم زيادة أحجام وأعداد التدريبات المشتركة بين مختلف أفرع القوات، وأن تشمل التدريبات مصر ودول المجلس مع مشاركات من الأردن والمغرب ودول عربية أخرى، ومن المهمّ تحديد ما إذا كان التعاون العسكري المصري - الخليجي سيتم على أساس ثنائي أم متعدّد وجماعي، ويمكن البدء بالمستوى الثنائي، بحيث يجري توزيع التعاون المصري الخليجي بحسب تقديرات كل دولة خليجية بشأن التنسيق العسكري مع مصر، وقد تساعد هذه الصيغة على بناء ارتباطات عسكرية من مستويات متعدّدة بين الجانبين، وفي هذا السياق يمكن التفكير في ما تردّد بشأن رغبة بعض دول المجلس في إنشاء قواعد عسكرية مصرية دائمة أو استضافة كتائب من الجيش المصري، أو تدريب مشترك لقوّات الانتشار السريع([1]). وبشكل عام، يرتبط جزء من الدور الذي يمكن أن يضطلع به الجيش المصري في منطقة الخليج بمستقبل منظومة الدفاع الخليجي المشترك سواء في ظلّ استمرار مجلس التعاون بصيغته الحالية، أو في حال تطوّره إلى صيغة اتحادية. ففي ظلّ الاتحاد الخليجي – وإذا تطوّر الهيكل الدفاعي المشترك- فإنّ علاقة مصر بدول الخليج ستكون على شكل التعاون بصيغة 6 + 1، أمّا إذا لم يتطوّر الجيش الخليجي الموحّد فإنّ الأرجح أن تكون علاقات مصر العسكرية بدول المجلس في صيغ ثنائية أو متعدّدة وليست جماعية.

ويبقى مجال دفاعي أساسي يمكن الاستثمار فيه من الجانبين، وهو الاتجاه إلى تبنّي مشروع خليجي مصري للتصنيع العسكري، أو التعاون في الصناعات المدنية المتطوّرة بما يؤهّل الجانبين لاستيعاب الثورات في الصناعات العسكرية، وهو ما يمكن أن يوجّه استثمارات هائلة للبناء والتطوير العسكري والمدني، على نحو يستوعب عمالة أكثر من شباب الفنيين والعلماء من الجانبين.

وفيما يتعلق بالمجال الأمني: يواجه التحالف المصري الخليجي خطراً يتعلق بالمستقبل السياسي للنظام العربي، ويرتبط بالأساس بتنامي قوى ما دون الدولة وقوى "خارج الدولة" بالأساس من الجماعات الجهادية وبعض قوى الإسلام السياسي، التي اتجهت إلى ممارسة الإرهاب والعنف، على أثر شعورها بالفشل في إدارة دول الثورات والهزيمة من قبل الأنظمة العربية الرسمية، ويعزو العديد من هذه القوى والجماعات فشلها إلى مصر ودول الخليج، ولدى العديد منها دوافع ونزعات للثأر. ومن المرجّح أن تنشأ أجيال داخل فصائل هذا التيار تراكم مشاعر العداء إزاء الأنظمة الرسمية، ومن المرجح أن تنتشر العديد من نماذج دويلات الخلافة الإسلامية في عدد من الدول العربية، وسوف تجد التنظيمات التحتية العنيفة تحالفات داعمة لها على مستوى الدول([2])، فهناك غطاء رسمي لمشروع الإسلام السياسي يتمثّل في دعم قوى رسمية ودول لهذا التحالف وإسنادها له بالمال والإعلام والسياسة، وهو ما يمثّل أكبر خطر أمني يجمع مصر والخليج معاً. وقد تمتلك بعض عناصر هذه الجماعات القدرة على القيام بعمليات متهورة بهدف النيل من هيبة الأنظمة والدول، وقد

1 المصري اليوم، 3/4/ 2014. الوطن، 10/4/ 2014.

2 كشف الرئيس عبدالفتاح السيسي عن أنّ "قطر وتركيا والتنظيم الدولي للإخوان، يؤسسون عدة شركات وصحف ومواقع إلكترونية، ورصدوا مئات الملايين من الدولارات لتحقيق هذا الهدف، ومن هذه الكيانات شركة تدعى "ميديا لميتد"، تتخفى خلف شعار "تشجيع الفن العربي"، إضافة إلى موقع إلكتروني يدعى "العربي الجديد"، وقناة فضائية باسم "مصر الآن" تستعد للانطلاق، وموقع إلكتروني باسم Culture.

تندفع تنظيمات وفصائل نحو الهجوم على حدود إحدى الدول، أو الاستيلاء على مواقع ومدن رمزية وأماكن أو مزارات دينية أو مقدّسات تاريخية. لذلك لم يجانب أمين عام مجلس التعاون الخليجي د. عبداللطيف الزياني الصواب حين قال إنّ "التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة لم تنته بعد" وإنّ "ما هو قادم أصعب وأكثر تعقيداً"، داعياً إلى تعاون إقليمي واسع النطاق في مواجهة هذه التحدّيات([1]).

وهنا مجال واسع للعمل المشترك ضدّ الإرهاب بين المؤسسات والأجهزة الأمنية في كل من مصر والخليج، وضمن ذلك، يمكن الاستثمار في وتدريب فرق ووحدات عسكرية خاصة لمواجهة هذه النوعية من التهديدات، مع امتلاكها قدرات الانتشار الخاطف والسريع. ولقد ظلت مصر والسعودية لفترة طويلة قبل الثورات تركزان على خطر الإرهاب، وتتوجهان برسالة تحذير للعالم من عواقبه على الدول التي تؤويه وتسانده، وكانت آخر شواهد ذلك كلمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في أغسطس 2014 حين حذّر "الذين تخاذلوا أو يتخاذلون عن أداء مسؤولياتهم التاريخية ضد الإرهاب من أجل مصالح وقتية أو مخططات مشبوهة، بأنهم سيكونون أول ضحاياه"، وهو أمر طالما ردّده الرئيس مبارك سابقاً. وبعد 30 يونيو اتجهت أغلب تصريحات مسؤولي البلدين إلى التحذير من ذات الخطر، وحذّر المسؤولون على الجانب المصري والسعودي من "اختطاف الإسلام" وانتشار خطر الإرهاب باسم الدين وتحت ستار جماعات تلتحف بعباءته، وتحدث الجانبان عن أنّ المنطقة تتعرّض لخطر الانهيار، وأنّ الأمة العربية والإسلامية تمرّ بمرحلة تاريخية حرجة، وتجابه تحديات غير مسبوقة تتجه إلى هدم الدولة، وأنّ هناك "مؤامرة تستهدف الأمة العربية بالكامل"([2])، ومن ثمّ من المرجّح أن تكون مكافحة الإرهاب هي جوهر ولبّ أيّ عمل مصري خليجي مشترك في الفترة المقبلة. وإلى حدّ كبير تبدو نواة "تحالف مصري خليجي ضد الإرهاب"، يتخذ خطوات عملية على الأرض. ومؤخراً أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز عن دعم السعودية المركز الدولي لمكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة بـ 100 مليون دولار، وكان وزير الدفاع المصري (المشير السيسي آنذاك) قد أعلن في مارس 2014 عن "تشكيل مجموعة من القوات الخاصة، للتدخل السريع لمواجهة الإرهاب". ويمكن لدول الخليج أن تحذو حذو مصر في ذلك، والتأسيس لبناء نواة مشتركة لقوات خاصة تقوم بمهام مشتركة في مواجهة الأخطار الحالّة، وتكون هذه القوات أشبه بـ "جيوش جوّالة" أو "فرق متنقلة" للانتشار السريع تضبط بوصلتها على بوصلة تحرّكات الجماعات الإرهابية.

وهناك جانب آخر للتعاون والتنسيق المصري الخليجي مهم جداً في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وهو توثيق التعاون في مجالات القوى الناعمة الثقافية والعلمية والتعليمية والإعلامية.. وغيرها، ويمكن التركيز على برامج ومساقات دراسية وأكاديمية مكثفة لقطاعات الشباب والمرأة والإعلاميين على الجانبين لتصحيح الصورة وتوسيع المعرفة بالآخر، وفي ظلّ كثافة أدوات التواصل الاجتماعي، وطغيان مشروع اللادولة في المنطقة فإنّ تحصين الشباب المصري والخليجي بالأدوات الثقافية والتعليمية والإعلامية يمثّل قضية بالغة الأهمية. ويمكن التأسيس لعدد من الجامعات والأكاديميات والمعاهد المملوكة للدولة والخاصة، على نحو يؤسّس لمجموعة

1 كلمة د. عبد المجيد الزياني أمام ملتقى الخليج للأبحاث الذي نظمه مركز الخليج للأبحاث في جامعة كمبردج: الشرق الأوسط، 26 أغسطس 2014.

2 السيسي: قطر وتركيا تؤسسان شركات وصحفا لبثّ الفوضى، الشرق الأوسط، 25 أغسطس 2014.

خليجية مصرية جديدة تنشغل بالتفكير للمستقبل المشترك. بذلك يمكن تلافي جوانب النقص وتصحيح الصورة النمطية، وهناك مهمّة تقع على عاتق مراكز البحوث والجامعات وجمعيات الصداقة الشعبية ومجالس رجال الأعمال، لما لها من دور مهمّ في تعميق البعد الشعبي، وهناك حاجة لخطاب إعلامي جديد بعيداً عن الأنماط الكلاسيكية في المعالجة([1]). ويشكّل ذلك كلّه أكبر استثمار في الأصول، وإحياء "رأس المال الميّت" المصري والخليجي. ويمكن التفكير بإنشاء ملتقى أو منتدى للحوار الاستراتيجي المصري الخليجي كبداية لمؤسسة دائمة لإدارة الحوار وطرح الأفكار بشأن المصالح المشتركة.

وتبدو الحاجة إلى بناء هيكل دفاعي على جانبي البحر الأحمر، تحت المظلة الخليجية المصرية الأشمل، وبالنظر لحجم المصالح الخليجية الخاصة بسلامة الملاحة التجارية وأمن النفط وممرّات الطاقة عبر مياه هذا البحر، وبالنظر إلى التهديدات التي يمكن أن تتجدّد فيه من قبل أفرع تنظيم القاعدة والتنظيمات المماثلة له في اليمن والجزيرة العربية وجماعات العنف الجهادية في الصومال، وخطوط إمدادها من الشبكات الجهادية الأفريقية، أو التهديدات الناتجة عن عمليات القرصنة البحرية، وفي ضوء أهمية البحر الأحمر الذي تبلغ مساحته 438.000 كم2، ويمتد طوله إلى 2.250 كم([2])، وفي ضوء طول الحدود السعودية والمصرية عليه، فإن التعاون بين الجانبين مطلوب لدرء مخاطر تهديد الملاحة في هذا البحر على غرار ما حدث من قبل من تنظيم القاعدة في فترة أواخر التسعينيات وأوائل الألفية.

وأخيراً، بالنظر إلى المشروع المصري الخاص بتنمية منطقة قناة السويس وتكريس مكانتها العالمية، وإنشاء قناة موازية للقناة الأصلية، فإنّ من المفترض أن يتضاعف حجم التجارة وحركة الملاحة الدولية في القناة، مع ما سيرتبط بذلك من تكتلات مصالح وإنشاء مدن جديدة وتوسيع الاستثمارات في منطقة القناة، وهو مجال مفتوح للاستثمارات الخليجية. وإذا قرّرت مصر والسعودية تنفيذ مشروع الجسر المشترك على البحر الأحمر([3]) فإنّ ذلك يتطلّب من البلدين (ومن باقي دول الخليج) تعزيز أسطولهما البحري وقدراتهما الجوية لتأمين حركة السفن والناقلات في البحر الأحمر، وتأمين ممرّاتها في القرن الإفريقي ومضيق باب المندب والمحيط الهندي وخليج عمان ومضيق هرمز والخليج العربي([4]).

---

1 للمزيد: أنظر: د. أشرف كشك، ما بعد الثورات: مأسسة استراتيجية جديدة للعلاقات المصرية الخليجية، السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014، ص 105.

2 ويكيبيديا:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1

3 مشروع الجسر المشترك هو مشروع جسر عملاق للمرور والسكك الحديدية طرحته السعودية على مصر لربط البلدين بين منطقة منتجع شرم الشيخ ورأس حميد في منطقة تبوك شمال المملكة عبر جزيرة تيران، بطول يبلغ نحو 50 كيلومتراً، وبتكلفة إجمالية تصل إلى 3 مليارات دولار، وكان من المخطّط أن يستغرق إنشاؤه 3 سنوات. وفي حالة إنشائه سيسهم الجسر في تأمين انتقال المسافرين عن طريق العبارات إضافة إلى مئات آلاف الحجاج والمعتمرين في مواسم الحج كلّ عام.

4 يطرح أنتوني كوردسمان الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط ضرورة بناء دول المجلس والسعودية منظومة دفاعية وبحرية متكاملة في القرن الإفريقي ومضيق باب المندب والمحيط الهندي وخليج عمان ومضيق هرمز والخليج العربي، ويدعو السعودية إلى تعزيز أسطولها البحري في البحر الأحمر، وهو ما يمكن=

رابعاً: التحدّيات التي تواجه العلاقات المصرية - الخليجية:

تبقى هناك أربعة محدّدات أساسية سيتحدّد وفقاً لها طبيعة علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي في الأمد القريب، وهي: مستقبل الخلاف الخليجي مع قطر، ومستقبل مشروع الاتحاد الخليجي، ومستقبل علاقات دول الخليج بإيران في ظل التقارب الأمريكي الإيراني، ومستقبل علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج في ظلّ التحالف الجديد ضدّ الإرهاب:

فمن شأن تراجع قطر عن خطّها الراهن وعن اصطفافها مع المشروع الإسلامي الحركي، ومن شأن الاتجاه الخليجي نحو مشروع الاتحاد أن يؤسّس لعلاقات مصرية - خليجية أكثر رسوخاً، وأن يجعل العلاقات مندفعة برؤية مستقبلية للتطوير، أمّا إذا ظلّت قطر على خطّها الراهن، وظلّ مشروع الاتحاد الخليجي متعثّراً، فمن شأن ذلك أن يندفع التعاون المصري الخليجي بالتحديات والمخاطر أكثر منه برؤى بنائية وتأسيسية، ومن شأن ذلك أيضا أن يُعلي من نموذج التطوير الثنائي للعلاقات، لأنه وفقاً لهذين العاملين سوف تتأثر الحسابات بشأن ما إن كانت دول المجلس ستسعى إلى العمل على دمج مصر في بعض الأجهزة والأطر التنظيمية لمجلس التعاون، على نحو ما سعت إليه السعودية سابقاً في 2009([1])، أم ستستمر في دعم وتكريس العلاقة مع مصر خارج أطر المجلس وعبر المستويات الثنائية أو المتعدّدة؟

أمّا فيما يتعلق بإيران، فمن المرجح أن تكون مصر حاضرة في ظلّ أي صيغة لمستقبل العلاقات الإيرانية بدول مجلس التعاون؛ فعلى مدى السنوات الثلاثين لحكم مبارك، لم تطرح مصر أسباباً مقنعة للقطيعة مع الجمهورية الإسلامية، ممّا يشير إلى أنّ السبب الرئيسي لم يكن قائماً على أسس من الخلافات المصرية مع إيران، وإنّما على اعتبارات تتعلّق بالموقف الخليجي من الجمهورية الإيرانية. ولدى مصر بعد الثورة من أسباب الفتور مع إيران ما يفوق تلك التي كانت قائمة قبلها، ما يغلّب احتمال ترسيخ هذا الاتجاه في خطّها السياسي إزاءها. وفي كلّ الأحوال، فإنّ تقدّم العلاقات المصرية الإيرانية سيكون خطوة تالية للتقدّم في العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون، وهو أمر تبدو السياسة المصرية في ظلّ حكم الرئيس السيسي متمسّكة به.

وعلى جانب آخر، سوف يكون لأيّ من السيناريوهات المختلفة لمستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية، تأثيرها المباشر على العلاقات المصرية الخليجية من زوايا عديدة:

=أن يتم بالتعاون مع مصر. أنظر:

Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala, Omar Mohamed, Gulf Military Balance: The Gulf and Arabian Peninsula, A Report of the CSIS Burke Chair in Strategy, Volume III, January 2014, P. 7, P. 234. http://csis.org/files/publication/140407_Cordesman_GulfMilitaryBalance_VolumeIII_Web.pdf

1 كانت السعودية قد طرحت إمكان إدخال مصر كعضو في الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي.

David Schenker and Simon Henderson, Paradoxes of Egyptian-Saudi relations, Op.cit, p. 10.

ففي ظلّ احتمال التوافق الأمريكي الإيراني، فإنّ ذلك يمكن أن يطلق يد الجمهورية الإسلامية لتمارس سياسات أكثر استعلائية نحو المنطقة، حيث سيمكّنها ذلك من تحويل جزء من طاقتها الاستراتيجية الموجّهة للعداء مع الولايات المتحدة. وفي ظلّ ذلك، من الأرجح أن يعزّز التوافق الأمريكي الإيراني من التقارب المصري – الخليجي، وأن تتجه دول المجلس لتكريس التعاون الدفاعي مع مصر. ولكنّ هذا الاحتمال يتوقف على مسار التطور في علاقات دول المجلس بإيران، فمن شأن تطور العلاقات الخليجية الإيرانية أن يقلّص من التهديدات التي تتعرض لها دول المجلس، وهو ما ينزع عن العلاقات بين دول المجلس ومصر عنصر الربط الأساسي فيها، وهو الإحساس بالاحتياج الاستراتيجي، حيث تقلّ حاجة دول الخليج إلى السند المصري في ظلّ أي توافق إيراني مع دول المجلس، وإن كان ذلك سيتفاوت بين دولة وأخرى من دول المجلس الست، حيث سيتبقى لبعضها مطالبات نحو إيران لا يبدو أنّ أطياف الحكم في الجمهورية الإسلامية –على اختلافها - قادرة على تلبيتها في الأمد القريب.

أمّا في ظلّ احتمال فشل التوافق الأمريكي الإيراني، فإنّ من المرجّح أن يضع ذلك قيوداً على القدرات الإيرانية الموجّهة لدول المجلس، كما يمكن أن تتطور الأمور إلى مواجهات عدائية بين الولايات المتحدة والجمهورية الإيرانية، تتسع جبهاتها لتضم حلف الناتو أو دولاً أخرى بالإقليم كإسرائيل، وفي ظلّ ذلك يمكن أن تتطوّر الأوضاع إلى سيناريوهات كارثية، وهو أمر قد يدفع إيران إلى التهدئة في سياساتها بدول الخليج، خصوصاً إذا استمرّت الأوضاع في المستويات الأدنى من الحرب، لكنه من المرجح أن يدفع بمواجهة شاملة تنخرط فيها دول المجلس إذا تطوّرت الأمور إلى حرب دولية على الجمهورية الإيرانية في ظلّ فشلها في الوفاء بتعهداتها النووية. وفي ظلّ ذلك من المرجّح أن تشهد العلاقات المصرية الخليجية دفعات قوية، وأن تتجه بالأساس إلى توثيق التعاون الدفاعي والعسكري، حيث تندفع العلاقات بكل عناصر التماسك. وبشكل عام، فإنّ مصر تقدم على دورها في الخليج – حالة الطلب - مدفوعة ليس فقط بالاعتبارات الاستراتيجية، وإنما بالمواقف الصلبة لدول الخليج إزاء الخطر الذي تعرضت له الدولة المصرية.

أمّا الاحتمال الأمثل في العلاقات الخليجية المصرية مع الجمهورية الإيرانية، فهو الذي تتحقّق في ظلّه "مكاسب للجميع"، بأن يتحقق التوافق الأمريكي الإيراني، وأن يساعد ذلك على بناء جسور توافق بين الجمهورية الإيرانية ودول مجلس التعاون، وأن يدفع إحساس إيران بتراجع الأخطار إلى تبنيها سياسات إقليمية أكثر اعتدالاً، ويكون التوافق بين دول مجلس التعاون وإيران بمثابة الجسر لبناء علاقات بين مصر وإيران.

ويبقى التحدّي المستجدّ للعلاقات المصرية - الخليجية، متمثّلاً في علاقات دول المجلس بالولايات المتحدة؛ فقد أدّى الفتور في العلاقات الخليجية الأمريكية، والمصرية الأمريكية، في فترة ما بعد الثورات، إلى تنامٍ مضطردٍ في العلاقات الاستراتيجية بين مصر بدول الخليج، ومكنّت هذه السنوات من التفكير الحقيقي في التأسيس الجدّي لمشروع عربي سياسي ودفاعي وأمني مستقلّ للمنطقة، وانفتاحها على قوى عظمى جديدة، ولكن إعلان الولايات المتحدة عن تشكيل تحالف دولي – عربي ضد الإرهاب من شأنه أن يدفع العلاقات الخليجية الأمريكية قدماً على نحو قد يعود بها إلى صورتها الأولى، وقد يدفع ذلك بعض الدول لإعادة حساباتها فيما يتعلق بارتباطاتها الدولية، كما يمكن أن ينال من الجهود الخليجية المصرية لتشكيل تحالف مستقل ضد

الإرهاب. وذلك يجب الانتباه إليه، حيث من المهم أن تبقى العلاقات المصرية الخليجية في مسار تطوّري منفصل على نحو يقدم لدول المجلس ومصر بديلاً مؤسّسيّاً أمنيّاً ودفاعيّاً جاهزاً ساعة الأخطار، أو فيما لو تخلّت الولايات المتحدة عن حلفائها مجدّداً.

وفي كلّ الأحوال، من المرجّح أن تتقدّم العلاقات المصرية - الخليجية عن مستواها في السابق، وسيرتبط جزء من مستقبل تلك العلاقات أيضا بسيناريوهات مستقبل الوضع الداخلي في مصر بعد 30 يونيو، وأيضا بمستقبل الوضع الداخلي في دول الخليج.

الخلاصة:

لا تزال العلاقات المصرية - الخليجية في حاجة إلى اجتهادات علمية للتحديد المدروس والدقيق للمصالح على الجانبين، ويحتاج ذلك إلى سلسلة من المؤتمرات الفكرية والبحثية المشتركة، بهدف تحديد الأسس الصحيحة لبناء علاقات جديدة تستفيد من دروس السنوات الماضية. ومن المهم تكريس الفهم الصحيح للآخر في المناهج التعليمية، وإضافة موضوعات مستحدثة لمختلف الصفوف الدراسية، وفي الجامعات عن الآخر، تاريخا وثقافة وجغرافيا وبشراً وفكرا، فضلاً عن ذلك تعزيز الأدوار غير التقليدية للبعثات والسفارات على الجانبين، وتكريس دورها الثقافي والإعلامي والفكري، وتوجيه مؤسّسات الثقافة والإعلام على الجانبين لتناول الآخر على نحو معرفي وعلمي مفيد.

وعلى صنّاع القرار في الخليج، تكريس الاستثمار في الوضع الاستراتيجي الجديد في مصر، وتكريس النظرة لمصر كعمق استراتيجي للخليج، والاستمرار في خطّ توسيع التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والدفاعي، بحيث تكون الأعوام الأربعة بين 2011 – 2014 نموذجاً لما يجب أن يكون عليه مستوى العمل والتصوّر إزاء قضايا الأمن القومي للجانبين.

وعلى صنّاع القرار في مصر، إيلاء مزيد من الاهتمام بالحاجات الاستراتيجية لدول الخليج، وتعميق الرؤية الاستراتيجية المصرية بشأن العمق الخليجي في مؤسسات الدفاع والأمن، والاستعداد لتحمل تكاليف عسكرية فعليّة لتجسيد حقيقة أنّ أمن الخليج جزء من الأمن القومي المصري، وتعميق الاستفادة من دروس تجربة أعوام ما بعد الثورة في صوغ رؤية أشمل للعمق الاستراتيجي المصري في الخليج.

وعلى جانب النخبة والإعلام، غرس الوعي الوطني الخليجي والمصري بالأهميّة الاستراتيجيّة للآخر، وخصوصاً لدى الأجيال الجديدة على الجانبين، على نحو يجفّف منابع التطرّف، وهو ما يتطلّب: دعم مؤسسات التفكير الاستراتيجي، وتعزيز أدوار مراكز الدراسات والبحوث. وفي هذا السياق، يمكن التفكير في تأسيس ملتقى للحوار الاستراتيجي المصري الخليجي يقوم على إدارة حوارات استراتيجية وإنضاج الخيال السياسي وإخصاب الأفكار التي تساعد صنّاع القرار.

صورة العرب في الكتب المدرسيّة الإيرانيّة

د. نبيل علي العتوم [1]

مقدّمة حول مضمون وأهميّة الدراسة وتساؤلاتها

ظهر مفهوم الصورة الذهنيّة كمصطلح متعارف عليه في أوائل القرن العشرين حيث أطلقه "والترليبمان" وأصبح أساساً لتفسير الكثير من عمليات التأثير التي تقوم بها وسائل الإعلام والمؤسسات الأخرى، وتستهدف بشكل رئيسي ذهن الإنسان، وتؤدّي الصورة الذهنية دوراً مهمّاً في صياغة العلاقة بين الدول، وبخاصة على الصعيد المجتمعي، وتضطلع مؤسسات عديدة برسم تلك الصورة وترسيخها، ومنها المؤسسات التعليمية. ومنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 يلاحظ أنّ السياسات التعليمية التي نفذتها الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ نجاح الثورة وحتى الآن استهدفت ترسيخ صورة ما للشعوب العربية في ذهنية المجتمع الإيراني، بحيث أظهرت الفرد العربي بصورة سلبية في مقابل الإعلاء من شأن الفرد الإيراني، وذلك تطبيقاً لقناعة راسخة بأنّ الحضارات متصارعة وليست متكاملة، ومن ثمّ تسعى هذه الدراسة لمحاولة فهم كيفية تناول الكتب المدرسية الإيرانية لصورة العرب ، وكيف تؤثّر تلك الصورة على عملية التنشئة لدى الشعب الإيراني، وبخاصة أنّ الطلاب الايرانيين يكتسبون القيم والتصورات والمعتقدات السياسيّة من خلال عملية التنشئة التي تضطلع بها مؤسسات عديدة، لعل أهمّها المدرسة، الأمر الذي من شأنه التأثير في وعيهم السياسيّ بالقضايا المختلفة؛ خصوصا تجاه الآخر "العربي"، ليس ذلك فحسب بل إنّها تحدّد آليّات لمواجهة ذلك الآخر.

وتكتسب تلك الدراسة أهمّيتها من عدّة اعتبارات، **أوّلها:** تحديد الملامح الصريحة والضمنيّة لماهيّة صورة العرب في المناهج الدراسية الإيرانية، ومن ثمّ فقد ارتكزت الدراسة بشكل أساسيّ على المصادر الأصلية المتمثّلة في الكتب الدراسية للمراحل الثلاث الابتدائية، الإعدادية، الثانوية؛ لما لتلك المراحل من أهميّة في تكوين صور وترسيخ الأحكام في أذهان طلاب لا يزالون في مرحلة مبكرة من عمرهم، ويسهل فيها التأثير فيهم، **وثانيها:** إنّ تحليل مضمون كتب المراحل الثلاث يتيح التعرّف على الثابت والمتغيّر بالنسبة للسياسة الإيرانية في هذا الشأن ، **وثالثها:** تحليل صورة الآخر من خلال عدّة مستويات، وهي المستوى المعدّ أو المبلور، ونقصد به ما أعدّه أو بلوره مؤلّفو الكتب المدرسيّة وعرضوه. ويوجد مستوى آخر في صورة العرب، وهو المستوى العميق الذي لا يتبدّى عند مجرد القراءة المتواصلة والتحليل البياني، ولكن يتعيّن للتوصّل إليه تفكيك كلٍّ من النصوص ومرفقاتها لاكتشاف الطريقة التي تمّ بواسطتها إنتاج تلك الصورة. حيث تتميز النصوص محلّ الدراسة بعدّة خصائص، منها أنّها تتعلّق بنصوص تربوية، بمعنى أنّها لا تكتفي بتقديم المعلومة، ولكنها تسعى إلى التثقيف، وبناء القيم، وتكوين المواقف والانطباعات والأحكام.

---

1 أستاذ الدراسات الإيرانيّة - جامعة البلقاء التطبيقيّة – المملكة الأردنية الهاشمية

تساؤلات وافتراضات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن عدّة تساؤلات وهي:

1- هل كان للاختلاف الثقافي والحضاري والمذهبي بين إيران والدول العربية انعكاس على طبيعة المناهج التعليمية الإيرانية؟ بمعنى آخر أنّ تلك المناهج لم تخلُ من التحيّز ومحاولات تشويه صورة العرب؟

2- هل كانت السياسات التعليميّة في إيران المستمدّة من المذهب الشيعي، إحدى الآليّات التي تمّ توظيفها لتحقيق أهداف الثورة الإيرانيّة؟

3- هل حقّقت السياسة التعليميّة أهداف الثورة الإسلاميّة في إيران؟

منهج الدراسة:

ارتكزت الدراسة بشكلٍ أساسيّ على منهج تحليل المضمون من خلال الأسلوبين التاليين:

التحليل الكيفيّ من خلال تحليل النصوص والصور والعناوين عن طريق استخلاص المواضيع الأصليّة، والفرعيّة التي تمّ تناولها مع تصنيفها.

التحليل الكميّ لتقدير الحيّز الذي يشغله موضوع الدراسة من حيث عدد الصفحات والأسطر، وتحليل كيفيّة ترتيبها.

أوّلاً: طبيعة وأهداف التعليم المدرسيّ في إيران:

التعليم الأساسيّ في إيران تعليم موحّد لجميع الإيرانيين، ويستهدف تحقيق أهداف الدولة والثورة، وبخاصّة تلك المتعلّقة بترسيخ القيم والاتجاهات والمعايير من خلال الآليّات التالية:

1- توظيف محتوى المناهج توظيفاً عمليًّا بشكل يساعد في غرس تلك القيم والعادات والمعايير والاتجاهات المتعلقة بالبيئة والثقافة والتراث الإيراني، ومن تلك القيم "التفوّق، والاستعلاء" وغيرهما.

2- توعية الطلّاب بالقيم المذهبية والقومية، التي تلعب دوراً مهمّاً في تنمية شخصية الطالب الإيراني.

3- استثمار المناسبات القومية والأعياد المذهبية، لتعميق تلك القيم.

4- ربط الطلاب بمجتمعهم وتراثهم من خلال إبراز دور ومكانة العلماء والمفكّرين الحاليين والسابقين والمراحل التاريخية التي شهدتها إيران، وإبراز وحدتها الجغرافية والمكانية، والتعرّف على العادات والتقاليد والتراث الشعبي.

ويؤدّي التعليم وظيفة أخرى تتمثّل في محاولة رأب الصدع بين الأقليات المختلفة التي يتكّون منها المجتمع الإيراني، حيث تعاني إيران من أزمة ثقافية واجتماعية، وتعمل إيران من خلال مؤسساتها التربوية والتعليمية على محو الفوارق بين مختلف الأقليات، من خلال سياسة "تغريب" نحو الأقليات لإزالة هويتهم وطمس كلّ ما يتصل بها تاريخياً وثقافياً. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ الدستور الإيراني قد حدّد الأقليات في المادة الثالثة عشرة منه، حيث تنصّ على أنّ"الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيّون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون، ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية"[1]، حيث يلاحظ أنّ الدستور لم يشر إلى العرب كأقلية ضمن تلك الأقليّات.

ومع نشأة الدولة الإيرانيّة كانت هناك توقّعات لمسارات ثلاثة وهي:

1- **الانصهار والامتزاج:** ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ المجتمع الإيراني سيصبح في النهاية مجتمعاً موحّداً تذاب فيه الفوارق "المذهبية، القومية، الطائفية" في بوتقة واحدة، ويعتمد أصحاب هذا الرأي على أنّ الزمن والتعليم ووحدة مشكلات المجتمع ستؤدي في النهاية إلى تسوية نزاعاته، وإذابة فروقه.

2- **توقّعات المنظّرين للقوميّة الفارسيّة احتمال التطبّع بالطابع القومي:** ويرى أصحاب هذا التوجّه أنّ المجتمع الإيراني سيصبح في النهاية مجتمعاً قومياً فارسياً، ويعزّزون ذلك التوجّه بأمرين:

الأوّل: زيادة التمسك بالعادات والتقاليد القومية الفارسية.

أمّا الثاني: فهو القناعة الإيرانية بأنّ إيران أمّة فارسية تقع ضمن محيط عربي سنّي.

ومن ثمّ فقد عملت إيران على "تفريس ومذهبة" المجتمع الإيراني من خلال طمس قيم وعادات وتقاليد الطوائف والأقليّات الأخرى، واستيعابهم في المدارس كخطوة أولى لصهرهم في المجتمع الإيراني.

3- **التعدّد العنصري "Ethnic Pluralism"**: ويرى أصحاب هذا التوجّه أنّه من الصعوبة إذابة الخلفيات العرقية والطائفية بين مكوّنات المجتمع الإيراني، ومن ثم سيظل المجتمع مركّباً من عدّة أجناس، ويضيف أصحاب هذا الرأي أنّ التحدّي بين تلك الأعراق من شأنه أن يؤدّي إلى تمسّك كل تلك الأطياف بالعادات والتقاليد الخاصّة بها.

---

1 انظر نص الدستور الإيراني على الرابط التالي http://www.arabi-maleki.blogfa.com/post-171.aspx

إلّا أّن إيران قد سعت لتنفيذ المسار الأوّل، وهو الانصهار من خلال تكريس جهودها اعتماداً على القومية الإيرانية واللغة الفارسية، فضلاً عن المذهب الشيعي، وهو ما يتمّ التركيز عليه في المدارس الإيرانية.

ويلاحظ أنّ هناك قناعة لدى القومية الفارسية بالشكوك في ولاء الأقليات الأخرى، ومن ثمّ بذلت إيران جهوداً عديدة لدمج تلك الأقليات في المجتمع الإيراني ذي الأغلبية الشيعية، فإيران- كدولة تضمّ العديد من الأقليات التي تعاني من التهميش بشكل كبير- قد عملت على إيجاد مؤسسات تربوية تستهدف صهر تلك الأقليات والطوائف، في بوتقة ثقافية، سياسية، مذهبية واحدة من خلال مؤسسات عديدة يأتي في مقدّمتها المدرسة.

وإلى جانب المؤسسات النظامية تعمل مؤسسات غير نظامية على تربية النشء وإعداده كالحوزة، والبسيج ...، حيث يخضع الطلاب منذ الصغر لعملية تلقين بشكل منهجي بشأن طبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه والدور الذي يتعيّن عليهم أن يؤدّوه في ذلك المجتمع، وذلك من خلال إنشاء العديد من المؤسسات لهذا الغرض ومنها الأندية، الحوزات، مراكز الطلبة.

وينبغي التأكيد على أنّ طبيعة الثورة الإيرانية، وليس الخارطة الديموغرافية للمجتمع الإيراني وبنيته، هي التي تمّ بموجبها تحديد نوع التربية والمؤسسات التي تقوم بإعداد النشء لتنفيذ أهداف تلك الثورة، دون الاهتمام بمكوّنات المجتمع التعدّدي والمتنّوع الذي يحتوي على مشكلات بحاجة إلى حلول.

ففي تلك المؤسسات يجد الكثير من الطلاب بيئة مغايرة لبيئتهم المنزلية؛ إذ إنّ كثيراً من الآباء مازالوا غير مؤهلين لتربية أبنائهم وتوجيههم بأساليب تنسجم مع أهداف الثورة، ومن الآباء في إيران من لا يتقن الفارسية، بالإضافة إلى انشغال الوالدين عن تربية أبنائهما ولا سيما العاملين، فكان لا بدّ لمثل هذه المؤسسات أن تسهم في تربية الأبناء مع الأسرة.

والجدير بالذكر أنّ قانون التعليم الذي صدر بعد الثورة الإسلامية، كان تطبيقاً لنص المادة 30 من الدستور الإيراني، والذي ينصّ على مجانيّة التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية والتعليم الإلزامي منذ السابعة من العمر، وطبقاً للمادة الثالثة، البند الثاني من الدستور الإيراني فإن التربية والتعليم مجّاناً للجميع، وفي مختلف المستويات.

والجدير بالذكر أنّه في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 قام مجلس شورى الثورة بإلغاء نظام التربية والتعليم الذي كان معمولاً به في السابق، حيث قام المجلس الأعلى للثورة الثقافية بوضع نظام التربية والتعليم بعد عقد 150 جلسة عمل وحوار لتلك الغاية.

ويبلغ عدد التلاميذ في إيران في الوقت الحاضر حوالي 10،4مليون تلميذٍ. أمّا الهيئة التعليمية فتضم أكثر من 850 ألف معلّم ومدرّس، وهناك 110 آلاف مبنى للمدارس على اختلاف أنواعها ودرجاتها تعمل في مجال التربية والتعليم.

وتمرّ العملية التعليمية في إيران بخمس مراحل وهي:

1- المرحلة الابتدائية (دورهء ابتدايى)

هي المرحلة الإلزامية الأولى، وفي أعقاب الثورة الإيرانية ازدادت السنوات الإلزامية لتصبح ست سنوات بعد أن كانت خمساً في العهد الإمبراطوري، والتعليم في تلك المرحلة مجاني، وتركز تلك المرحلة على تعليم الطلاب المهارات التعليمية الأساسية كالقراءة، والكتابة، والتذكر، والتفكير... إلخ، فضلاً عن الاهتمام بالنواحي الصحية والبدنية للطلاب.

2- المرحلة الإعدادية (دورهء راهنمايى)

ويطلق عليها المرحلة التوجيهية" المتوسّطة "، وتستمر ثلاث سنوات، ويلتحق بها الطلّاب من سن 11 إلى 13 عاماً، وتعدّ هذه المرحلة الجزء الأوّل في المرحلة الثانوية، وتهدف تلك المرحلة إلى تنمية القدرات العقلية والابتكارية للطلاب، بالإضافة إلى اكتشاف ميول واستعدادات الطلاب للنبوغ في حالات معيّنة.

وقد أدرجت وزارة التعليم الإيرانية في خططها إدخال تعديل جديد على المرحلتين السابقتين، ويتمثّل في تخصيص سنتين للأطفال ما بين الخامسة والسابعة من العمر لتلقي الأساسيات، على أن تضاف السنتان للمرحلة الابتدائية، وفي المقابل يتمّ تخفيض المرحلة المتوسطة إلى عامين فقط.

3- المرحلة الثانوية (دورهء متوسطه)

ومدتها أربع سنوات، وهي ليست إلزامية، لكنها أصبحت مجانية وينقسم التعليم الثانوي إلى ثانوي عام، وآخر فنّي تقني أو زراعي أو تجاري أو مهني.

وينقسم التعليم الثانوي العام بدوره إلى أقسام الرياضيات، الفيزياء، والعلوم التجريبية، والعلوم الإنسانية، والاقتصاد. ويحق للطالب الانخراط في قسم واحد منها، يتحدّد منذ العام الأول وفق الدرجات التي حصل عليها في الجزء الأول من المرحلة الثانوية، ونعني به المرحلة المتوسطة.

4- فترة ما قبل الجامعة (دورهء بيش دانشكاهى)

تمتدّ لسنة واحدة، حيث يتمّ بعدها إجراء امتحان موحّد على مستوى إيران، يجري بعدها توزيع الطلبة الذين اجتازوا تلك المرحلة بنجاح إلى الجامعات حسب معدّلاتهم.

5- مرحلة التعليم العالي[1] :

تعتبر السنة الأولى من المرحلة الثانوية مرحلة عامة، حيث يقوم الطالب بالاطلاع ودراسة مختلف التخصّصات تمهيداً لتصنيف الطلاب حسب معدّلاتهم، إلى ثلاثة تخصّصات وفروع، على الطالب أنْ يختار بينها ، وهي :

- تخصّص الآداب والعلوم (أدبيات وعلوم إنسانى).
- تخصّص العلوم التجريبية (علوم تجريبي).
- علوم الرياضيات والفيزياء (علوم رياضى وفيزيك).

يدرس الطلاب في المراحل المدرسية مواد تتلاءم والأهداف العامة التي حدّدتها وزارة التربية والتعليم.

والجدير بالذكر أنّ قانون التربية والتعليم، قد نصّ على أنّ وزارة التربية والتعليم هي الجهة المخوّلة بالإشراف على التعليم المدرسي في إيران.

وقد استمدّت التربية الإيرانية فلسفتها التربوية من خمسة مصادر هي:

1- الثورة القومية والمذهبية القومية:

وترتبط بالحلم الفارسي الكبير القائم على العودة إلى الإمبراطورية، أمّا المذهبية فهي مذهب روحي وسياسي يهدف إلى تجميع شيعة الشتات على أساس مذهبي عنصري، حيث تدعو هذه الثورة إلى تبنّي فكرة بناء امبراطورية شيعية والحصول على حقّ شرعي معترف به من كلّ الشيعة في دول العالم بشرعية القيم والوصاية على شيعة العالم وبناء استراتيجية شاملة تعمل على توحيد جميع الشيعة في سبيل تحقيق أهداف الثورة الإيرانية.

2- الثورة الثقافية.

3- المذهب الشيعي:

يعتبر المذهب الشيعي مصدراً مهمّاً من مصادر الفلسفة التربوية الإيرانية، فقد اعتمدت وزارة التربية والتعليم الايرانية اعتماداً كبيراً على ذلك المذهب في سبيل تشكيل أجيال متشبّعة بالتعاليم المذهبية من أجل ترسيخ قيم ومفاهيم معيّنة في نفوس الناشئة.

---

1 موقع وزارة التربية الإيرانية ،http://www.medu.ir

وقد ركّزت تلك التعاليم على ترسيخ مفهوم الوطن القومي الفارسي الشيعي الذي يعيش فيه شعب استمدّت صورته القومية والمذهبية من عدّة كتب دراسية تتحدث عن مرحلة من مراحل التاريخ وفق التسلسل الزمني التاريخي، مليئة بالمغالطات.

وقد تضمّنت تلك الفلسفة تعليم الطلاب الإيرانيين في المدارس القيم المذهبية التالية:

1. إنّ المذهب الشيعي والتوجّه القومي هما المصدران الأساسيان للتاريخ، الجغرافيا، الأدب القومي الفارسي، وهما المحتوى الأساسي للتقاليد الروحية والأخلاقية.

2. إنّ الشعب الإيراني هو شعب الله الذي اصطفاه بحمل رسالة الإسلام الحقّ، وإنّ هذا الشعب وقيادته هما وحي الدين -الاسلام.

3. احتواء الكتب المدرسية الإيرانية على البطولات الخارقة والأساطير، وإنّ الله وعدهم بحمل رسالة الاستخلاف في الأرض.

4. إنّ شيعة إيران والعالم أمّة واحدة من دون المسلمين؛ لذا لا بدّ من جمع جميع الشيعة في دول العالم على أساس مذهبي خالص. من هنا تهدف التربية المذهبية إلى تربية الطالب جسدياً، اجتماعياً، عقلياً، انفعالياً، وجدانياً من خلال تعاليم التشيّع وتنبّؤاته.

4- الدولة الإيرانيّة:

نجحت الثورة الإيرانية في إعادة بناء الروح الإيرانيّة، وإقامة الدولة الإيرانية، وبلورتها دستورياً وقانونياً، وتعتبر هذه الدولة أحد أهم مصادر فلسفة التربية والتعليم في إيران، حيث تهدف إلى:

- بناء مؤسسات تسعى لتحقيق أهداف الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- بناء دولة تمتلك أسباب القوّة الكامنة المادية والمعنوية.
- المحافظة على الوهج الثوري ونشره " تصدير الثورة "

5- التاريخ والحضارة الفارسية:

كان ولايزال تاريخ الحضارة الفارسية أحد أهم مصادر التربية لدى إيران التي أخذت على عاتقها مهمّة إقامة دولة فارسية شيعية عصريّة حديثة، لذلك كان اهتمامها منصبّاً على ما يلي:

- الاعتماد على الحضارة الفارسية في بعث الروح الفارسية، وإشعال جذوة القومية لدى الثورة الإيرانيّة.
- التعبئة والتوجيه من خلال حشد المفاهيم: التوجه للتاريخ، منظومة العادات والتقاليد، لتعزيز مفاهيم التفوّق، الريادة.

أمّا معالم فلسفة التربية عند المجتمع الإيراني فهي:

- فلسفة المظلومية: لقد ظهر هذا المفهوم عبر التاريخ من خلال ما يسمّى " بالمظلومية الشيعية " التي نتجت عن الاضطهاد والظلم الذي تعرضوا له – كما يزعمون -عبر التاريخ.

قامت الثورة الإيرانية باستغلال وتوظيف تلك النقطة، حيث سعى زعماء الشيعة إلى استدرار عطف شيعة إيران والشتات، بالتأكيد المستمر على أنهم مذهب مظلوم، وقد اضطهدوا عبر التاريخ، وأنّه مهما بذل الشيعة من جهد لوقف هذه المسألة، فلا بدّ من الاتحاد سياسياً وروحياً، حتى لا يتكرّر السيناريو التاريخي مرّة أخرى.

- التوجّه الفارسي: تعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية أنّ المسألة الشيعية تختصّ فقط بقيادة إيران، ولذلك لا بدّ للشيعة من التوحّد تحت إمرة الوليّ الفقيه.

أ- ارتباط المذهب الشيعي بقومية الثورة الإيرانية، حيث إنّهم موعودون بوراثة الأرض، وفكرة استخلافها قد جاءت في الكثير من نصوص القرآن التي تمّ تحريف معناها حسب رؤية المذهب الشيعي "**وعد الله الذين أمنوا لنستخلفنّهم في الأرض**"، ومن تلك النصوص انبثقت فكرة الاستخلاف للشيعة كمذهب ودين، حيث تتحد العقائد الروحية والمذهبية الشيعية المتطرفة، مع الأسس والتقاليد السياسية المتشدّدة.

ب-العدوانية والعنصرية: استهدفت الكتب المدرسية ترسيخ روح العدوان والكراهية لدى الشيعة التي يكنونها للمذاهب الأخرى، وخاصة السنّة، بناءً على تعاليم المذهب الشيعي الذي كوّن لدى المجتمع الإيراني عقيدة "الشعب المخلص"، والكتب المدرسية مليئة بالنصوص والاستدلالات الموضوعة التي استدلّت فيها الثورة الإيرانية على تلك العقيدة.

ت-فلسفة الإنجاز والتقدّم: لقد كان من أهم أسس الثورة الإيرانية، التركيز الذي أولاه قادتها لفكرة التطوّر والتقدّم؛ لأنّ المهدي عندما يعود لإنقاذ العالم من الظلمات يجب أن يكون مسلّحاً بعلوم العصر وأسلحته، وهذا ما يفسّر حثّ الثورة على التقدّم في مجال التكنولوجيا النووية، لتكون تلك التكنولوجيا عسكرية في النهاية.

ث-**اللغة الفارسية**: تعتبر من أهم العناصر التي تقوم عليها فلسفة التربية والتعليم لدى المجتمع الإيراني، وذلك لارتباط تلك اللغة كمبدأ من مبادئ القومية الفارسية، ولارتباطها بالمذهب، حيث إنّها لغة قراءة المذهب الشيعي، وشعائره، الأدب، التاريخ، التراث الفارسي القديم، ..... وهي الأداة لخلق الوحدة داخل المجتمع الإيراني وأداة لتعميق الانتماء والولاء لإيران.[1]

ثانياً : صورة العرب في المناهج المدرسيّة الإيرانيّة:

القسم الأول :التحليل الكيفيّ:

1- الدلالة اللفظيّة، الاصطلاحيّة، التاريخيّة، للعرب

الكتب الابتدائيّة

ركّزت الكتب المدرسية على المعنى الاصطلاحي للعرب في الكتب المدرسية الإيرانية؛ متمثلة في البدو وسكان الصحراء القاحلة المرتبطة بالخيمة والإبل، حيث تستخدم الكتب المدرسية الإيرانية مفردة العربي للدلالة على الصحراء، القبائل البدوية الهمجية، في دلالة مرادفة للبداوة.

الكتب الاعداديّة

رسّخت الكتب المدرسية في عقل الطالب، تخلّف تلك القبائل من خلال الاحتكام للسيف لحلّ خلافاتها، عبادة الأصنام، وأد البنات، معاقرة الخمر والميسر، قطع الطرق .... ومحاولة إظهار أنّ هؤلاء البدو لم يملكوا أيّاً من مقوّمات الحضارة، مع الإكثار من كلمة أعراب، بما تحويه من دلالات بديلة عن كلمة عرب.

---

1 (خسروباقري، خسرو. دراسة كيفية تحصيل الفلسفة التعليمية والتربوية لجمهورية ايران الاسلامية. منظمة= =البحث والتخطيط التعليمي ، دورية رققم 326 ،1380، ص 13-12.عليرضا صادق زاده، ، محمد حسني. النظام الرسمي التريوي العام في إيران ، الطبعة الخامسة . اسفندماه،1387، ص 9-6.حميد ناصرى ، فلسفه التعليم في إيران ،،رساله معلّم ، شماره 123، 1379،ص 26-23 .سعيد مرتضى بور ،فلسفه التعليم و التربية الرسمية اليوم في إيران ، نشردانش ، 1382، ص 48-47. نظام نظام التعليم ورفع سويته لتطوير الطلبة : ضرورة التغيير
http://www.salamatnews.com/viewNews.aspx?ID=23252&cat=5

اصطلاح تعريف الفلسفه التطبيقية في نظام التعليم العالي الإيراني
=http://shabestan.ir/NSite/FullStory/News/?Serv=0&Id=34490&Mode

التعبئة و تنظيم الكتب المدرسية الإيرانية
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,6175838,00.html)

الكتب الثانويّة

كرّرت الكتب المدرسية صورة العرب قبل الإسلام، بأنهم قبائل بدويّة همجيّة، تحتكم للسيف لحلّ خلافاتها، وتمتهن المرأة وتحتقرها، وتحرمها من الميراث، كما كانت تنتشر بينهم عادة وأد المواليد من البنات، بين الكثير من القبائل، وأنّ المجتمع العربي مجتمع مليء بالكذب والفساد، وأنّ هؤلاء البدو لم يملكوا أيّاً من مقوّمات الحضارة. وفي المقابل حاولت الكتب المدرسية إظهار الفرس بصورة نمطية؛ حيث أكّدت على نظرية التفوّق العرقي الإيراني، فالشعب الفارسي "آري"، نقيّ الدم، استقر في بلاد إيران، واستطاع بإرادته وطموحاته أن يؤسس حضارته، لهذا صار مطمعًا لجيرانه، وتصدّى لهم بحزم وقوة، حين غزا بلادهم، متفوّقاً على غيره من الشعوب المحيطة، وهو متفرّد في ريادته، وتقدّمه، وتطوّره؛ لهذا حاولت الكتب المدرسية الإساءة إلى كلّ من تحدّى الفرس وحاربهم.

ونلاحظ تغييب الإطار المكاني والزماني للعرب، فكتب التاريخ المدرسية الإيرانية تتجنب التفاصيل السلبية أثناء الحديث عن تاريخ إيران بمراحلها الطويلة؛ مع التركيز على تاريخ العرب "السلبي"، مقابل الإيجابي الفارسي. الصورة التي رسمتها الكتب المدرسية للإيراني كان بها تأثّر واضح ب "الثنائية " التي اقتبستها إيران من المانوية " الخير- الشر، النور- الظلام. العدو- الصديق "التمييز العرقي"، فالفرس هم آريون، وهي ردٌ على صورة الآخر " العربي" " السامي " المتخلّف.الفرس رمز التقدّم، العرب رمز التخلّف، الفرس حملة الإسلام الحقيقيّون، العرب المنحرفون عن الاسلام أهل البدع والضلال ...؛ حيث عُكست تلك الصورة عن وعي متعصّب مهجوس بكراهية العرب، والحطّ من شأنهم، ومحاولة صناعة الهوية الإيرانية وفق رؤية قومية – مذهبية، معتبرة نفسها تحمل لواء الإسلام الحقيقي [1]

والنتيجة هي أنّ منهجية الكتب المدرسية تتجه إلى تناول العرب باعتبارهم جزءًا مشوّهاً من التاريخ، وتعتمد إزاء الجوانب الأخرى من التاريخ العربي على أسلوب التجهيل من جهة، وتشويه الحقائق من جهة أخرى، وأنّ تاريخهم مليء بالفتن والخلافات بكلّ أنواعها، وقد كانوا سبباً في مظلوميّة الشيعة التي قادت إلى فتن وحالة صراعية دائمة في التاريخ الإسلامي. وتقابل ذلك عملية تضخيم وسموّ لصورة الإيراني، حيث لم تأل جهداً في سبيل الحفاظ على تلك الصورة.

1 (التعليم والتربية الإسلامية ،الصف الخامس الابتدائي، المرجع نفسه ، ص 38-37 تاريخ إيران والعالم ، الجزء النظري فرع الآداب والعلوم الإنسانية ص 103 تاريخ ،الصف الثاني الإعدادي ، ص2 التربية الاجتماعية، الصف الخامس، ص9 تاريخ إيران والعالم ، الجزء النظري فرع الآداب والعلوم الإنسانية ، ص 117 تاريخ إيران والعالم ، الصف الأول الثانوي ، ، ص117)

ويوضّح الجدول التالي مقارنةً بين تناول الكتب المدرسية للمجتمعين الإيراني والعربي:

جدول رقم 1

الإيرانيون	العرب
المؤمنون	الكافرون
المحبّ لآل البيت	المتأمر على آل البيت
الحكيم	الساذج
الإنسان المتصف بالفراسة	ضيّق الأفق
الذكاء	الجهل
الفراسة	الغباء
الإنسان المتحضّر	البدوي المتخلّف
الشجاعة	الجبن
الجنس الآري	الجنس السامي
الرقيّ	الدونيّة المتصف بالمكر والخديعة
الصبر	التقاعس
القوّة	الضعف
البأس	المتخاذل
الوفاء	عدم الإخلاص
الصدق	الكذب
الحكيم	الغبي
أصحاب التراث، رمز التقدّم	القبائل البدوية الهمجية، في دلالة مرادفة للبداوة، الأعراب
الريادة خدمة الإنسانية	التخلّف
الاحتكام للقانون	الاحتكام للسيف لحلّ مشاكلهم
موحّدون لله	عبادة الأصنام
تكريم المرأة	وأد البنات
أصحاب الأخلاق النبيلة	معاقرة الخمر والميسر
احترام المرأة	امتهان المرأة واحتقارها
الاعتراف بحقوق المرأة	حرمانها من الميراث
المجتمع المثالي عبر فترات التاريخ	المجتمع العربي مجتمع مليء بالكذب والفساد
مدافعون عن الإسلام	الانحراف عن الإسلام
أهل الحقّ	أهل البدع والضلال
التفاني لخدمة آل البيت	كانوا سبباً في مظلوميّة الشيعة

2- العرب: الصحراء ، البدو الرحّل، النظرة السلبية

الكتب الابتدائية

لا تفرّق النصوص وملحقاتها بين المفردات: "البدو" و "العرب"، وتستخدمها بغير تمييز للدلالة على الشخصيّات ذاتها، كما يعزّز تعريف الكتب المدرسية لمعنى كلمة العرب لهذا التماثل، إذ يعرّف تعبير " العربي" بقوله " البدوي المتنقل عبر الصحراء".

بذل القائمون على وضع المناهج الدراسية في إيران جهداً كبيراً من أجل ترسيخ صورة العرب السلبية، وتدرّجت في رسم تلك الصورة لإظهار نقائص العرب العقليّة، والدينيّة، والعلميّة، وأنّ الفرس جنس بشري متفوّق.

ويتّضح أنّ موضوع الصحراء هو الموضوع الغالب إلى حدّ كبير، والصحراء محدّدة من حيث المكان، وهي صحراء الجزيرة العربيّة.

الكتب الإعدادية

تضمنت الكتب المدرسيّة مقارنة بين الصفات والأدوار بين الإيرانيين والعرب، حيث يتضح من خلال المقارنة بين الوظائف والمهن أنّ الشخصيات العربية تظهر في أوضاع اجتماعية دونية، إذ طبعت صورة العربي بالإنسان المتخلّف، ذي المنزلة الاجتماعية الوضيعة، والذي يظهر بلباس رثّ، وفي الغالب في مرتبة دونية راعي أغنام، حدّاد، ذو الملابس الرثّة، ضيّق الأفق، المتآمر على آل البيت، أمّا الجندي العربي فهو جبان ، كافر، ساذج، متأمر، متخاذل، مشوّه الشكل والفكر .... الإيراني في المقابل: هو إنسان، يتّصف بالحكمة، الفراسة، الذكاء، والصفات الاجتماعية: الحضارة، الرقي، الإبداع.

الصفات الجسدية: الصبر، القوة، البأس الوفاء، الصدق ... الذي يملك الحضارة، التاريخ، التراث الذي خدم الإنسانية؛ فيه صفات الوفاء، محبّ ومخلص لآل البيت، وهو الذي يملك المنزلة والعلو الاجتماعي: الطبيب، المزارع المنتج، العالم، المفكّر، الشاعر، الجندي. الذي يتميز بصفات الإيمان، التضحية، الشجاعة، الفداء، مع تعظيم دور كلّ من سلمان الفارسي، وأبي مسلم الخراساني في التاريخ الإيراني.

الكتب الثانوية

بدأت الكتب المدرسية بالمفاضلة انطلاقاً من البعد المذهبي: الكعبة المشرّفة في مقابل النجف الأشرف ...

كذلك حاولت الكتب المدرسية أن توجد اقتراناً وارتباطاً لا تنفصم عراه بين الفرس وآل البيت، فالفرس بطبعهم يقفون دوماً إلى جانب الحقّ، ومن هذا المنطلق وقف الفرس إلى جانب آل البيت في مطالبتهم بحقّهم، الذي أوصى به النبيّ صلّى الله عليه وسلّم لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، لذلك اجتهد القائمون على وضع تلك

المناهج كثيراً لإبراز هذه العلاقة التوأمية بين الإيرانيين وآل البيت، ولأجل هذا المبدأ تعرّض الفرس للاضطهاد من جانب العرب السُّنّة. "بنو أميّة وبنو العبّاس"، وقدّموا التضحيات الكثيرة من دمهم وزعمائهم. حيث تحاول الكتب المدرسية تكرار فكرة ارتباط الفرس بآل البيت على الدوام إمامًا تلو إمام، إلى الإمام الثاني عشر "المنتظر"، الذي غاب في السرداب، وهم ينتظرونه إلى يومنا هذا، ولهذا مهّدوا الأرضية من خلال استحداث نظام ولاية الفقيه، لأجل رعاية مصالح المسلمين؛ ولإنقاذ البشريّة جمعاء؛ والإيرانيّون طبعاً هم محور التغيير في العالم، وليس العرب.

ويوضّح الجدول التالي (رقم 2) الوظائف في الكتب المدرسية:

الإيرانيّون	العرب
فرسان	الجندي الجبان
محاربون	راعي أغنام
نبلاء	الحدّاد
المزارع المنتج	
طبيب	
تاجر	
العالم	
المفكّر	جاهل
الشاعر	
الشخص الأنيق الملابس	ذو الملابس الرثّة

3- الفتح العربي الإسلامي في الكتب المدرسية:

الكتب الابتدائية:

تصوّر الكتب المدرسية الفارسي وميله نحو الاستقرار والهدوء، والسلام والأمن، وعدم الاعتداء، والبناء والعمران؛ وغيره من شعوب الأرض أعداء حضارة وفكر؛ بل إنّ الإنسان الفارسي في أصعب أوقاته وهو محتل من جانب الغزاة لا ينفكّ يبني ويعمّر ويطوّر في الفكر والنظم، ويستفيد منه؛ حتى المحتلّ.

الكتب الإعدادية:

إنّ بلاد فارس وشعبها- وبفضل ما يتمتّعون به من إمكانيات، وثروات، وحضارة، وموقع -، حيث باتوا محطّ أطماع جيرانهم من الروم واليونان، حتى غزوا بلادهم، ممّا دفعهم إلى تشكيل الجيوش، وإعدادها لمواجهة الخطر الخارجي، فتصدّوا لهم بحزمٍ وقوّة. كذلك نلاحظ التركيز على الروايات والنصوص التي تظهر دور الفرس بمعزل عن العناصر الأخرى في صنع مجريات الأحداث التاريخية.

الكتب الثانوية:

تظهر الكتب الثانوية أنّه لولا الفرس لما قامت الحضارة الإنسانية، ولولا وجود الفكر والنظام الفارسي لبقيت بلاد وحضارات مجهولة. كذلك تتضمن تلك الكتب حقائق تاريخية مشوّهة ومزوّرة في أحيانٍ كثيرة؛ تمّ إخضاعها مسبقاً لإيديولوجيا السياسة كتعريف الكتب المدرسية للفتح الإسلامي، باعتباره اجتياحاً، غزواً، احتلالاً، هجمة عسكرية ...، ووصفت الفاتحين العرب بأنّهم غزاة، طامعون، ولم تشرْ لعظمة الإسلام؛ إلّا بأسطرٍ معدودة، وتتساءل تلك الكتب: ماذا قدّم لإيران، في الوقت الذي اعتبرت بلاد فارس، وشعبها كانوا موحّدين للإله قبل مجيء العرب، وأنّ سبب انتصار المسلمين هو حجم العدّة والعديد، والتسلّح الأفضل، ولم نجدْ سوى سبعة نصوص عن عظمة الإسلام، تحت عنوان سطوع شمس الإسلام، فجر الإسلام، دون الإشارة للفاعلين العرب .[1]

ويتّضح ممّا سبق أنّ الكتب المدرسية تسعى إلى التعبئة ضدّ الشخصيّة العربيّة، حيث ترى تلك الكتب أنّ الشخصيّة العربيّة تتّسم بعدوانيّة أصيلة، كرَّست نفسها للصراع ضد إيران؛ فالعرب في أحداث التاريخ الإسلامي يظهرون وكأنهم عنصرٌ ثانويٌّ، ليس له صلة ثابتة وأصيلة بالتاريخ الإسلامي، أو حتّى الإنساني المدوَّن. من هنا اعتمدت الكتب المدرسية أسلوب الانتقاء، واجتزاء الروايات والنصوص التي تظهر النزعة الشوفينية الفارسية بمعزل عن القوميات الأخرى في صنع مجريات الأحداث التاريخية.أما في أحداث التاريخ الإسلامي، فقد حاول النصّ تجاهل دورهم في مجريات الدعوة الإسلامية، وإذا أُريد إبرازهم، فهم أعداء الدعوة النبوية، فقريش وزعماؤها "كانوا يشعرون بالخطر من الإسلام"، وأبو سفيان "الأموي" كان من أشهر المعادين للإسلام. فالعرب يظهرون، وكأنهم ليسوا هم الذين نشروا الإسلام في الجزيرة العربية والعالم.

1 (كتاب التاريخ ، الصف الأول الإعدادي، شركت جاب ونشر كتاب هاى درسى ايران ، 1389، ص 68 - 74، -104 112، تاريخ ، الصف الثاني الإعدادي ، ص 55-54.تاريخ ، الصف الثالث الإعدادي ، 120-12 التربية الاجتماعية ، الصف الرابع الابتدائي ، ص -100 115 ،التربية الاجتماعية ، الصف الخامس الابتدائي ، ص 89 ، 108. تاريخ إيران والعالم ، الجزء النظري ، الصف الأول الثانوي ، ص ، -90 95، 109-108 ،160-158)

ويوضّح الجدول التالي (رقم 3) الفتح العربي الإسلامي في الكتب المدرسية الإيرانية:

الإيرانيّون	العرب
الميل نحو الاستقرار والهدوء	معتدون
الدفاع عن حضارتهم	الفتح الإسلامي: غزو ، اجتياح، حملة عسكرية
السلام والأمن وعدم الاعتداء	عاشوا على النهب والسلب
البناء والعمران، سطوع شمس الإسلام	غزاة طامعون سكنوا الخيام
حضارة غنيّة بالإمكانيات	التخلّف
ثروات	الجمل
حضارة وإمبراطورية	بلا حضارة، عاشوا على النهب والسلب
موقع مهمّ	متخلّفون
صنّاع التاريخ	هامشيّون
بيئة خضراء يانعة	صحراء قاحلة
موحّدون قبل الإسلام	عبدوا الأصنام
حملة الإسلام الحقيقي	أهل البدع والضلال
الثقافة الغنية	عدم الاعتراف الثقافي
النجف الأشرف	الكعبة المشرّفة
الحرم النبوي	الحرم الرضوي

4- الأدب الفارسي والعلماء الفرس والأجانب ، مقارنة بنظرائهم العرب في الكتب المدرسية الإيرانية

المرحلة الابتدائية

تعظيم الأدباء والشعراء الفرس.

المرحلة الإعدادية

هناك إهمال متعمّد للأدب العربي والعلماء العرب، يقابله تعظيم للعلماء والشعراء الإيرانيين، بشكل أكبر من المرحلة الابتدائية.

المرحلة الثانوية

تزداد في هذه المرحلة فكرة تعظيم الأدباء الفرس، مقروناً بالإشادة بشكل أكبر بالعلماء والأدباء الغربيين والأجانب؛ ممّا يعكس نظرة إيران للتوجّه نحو الغرب، والخروج من الدائرة العربية الإسلامية على خلاف ما تطرحه الثورة. لم نجد سوى درسٍ واحدٍ يتحدّث عن ابن خلدون، دون الإشارة إلى انتماء هذا العالم للعرب[1].

5- الروح التوسعيّة في الكتب المدرسيّة الإيرانيّة تجاه العالم العربيّ

المرحلة الابتدائيّة

تبدأ الكتب المدرسية في تلك المرحلة التعريف على الخليج العربي وتسميته بالخليج الفارسي، كدليل واضح على النظرية التوسعية التي عاشت بها إيران في الماضي وتعيشها اليوم، والتي تسعى من خلال الشرح والتكرار إلى تعزيز فكرة الحدود الإمبراطورية لدى الطلاب الإيرانيين، والاعتزاز بحدود دولة إيران تاريخياً.[2]

المرحلة الإعداديّة

التركيز على تناول حقوق إيران التاريخية في المناطق المجاورة لها مراراً وتكراراً، ويظهر ذلك من خلال عدّة موضوعات، من أبرزها: تكرار تناول الكتب المدرسية للموضوعات السابقة، مع تناول ملكيّة البحرين والعراق، في أكثر من موقع وملكيتهما لإيران، وأن المطالب الإيرانية بالبحرين بشكل خاصّ، لها سند تاريخي وقانوني يدعمها. واعتبار الكتب المدرسية الإيرانية أنّ استثناء البحرين من الوعد الذي قطعه شاه إيران بالتنازل عنها، عن طريق الاعتراف بها "كان بمثابة كارثة كبرى" بالنسبة لإيران.

وهنا تحاول الكتب المدرسيّة أنْ تؤكّد للطالب الإيراني، أنّ لإيران حقوقاً تاريخية يجب استعادتها، من خلال ضرورة عودة البحرين والعراق أيضاً للوطن الأم " إيران ".

---

1 (كتاب الفارسية ، الصف الأول الإعدادي ، ص 50 . الأدب الفارسي ، الصف الأول الثانوي ، 73-54،الفارسية " قراءة " ، الصف الثالث الابتدائي ، ص 83-81.تاريخ ، الصف الأول الإعدادي ، ص 6-3 ، 17-14، 28- 31، 3943-38، 45، 49-48، 58-57، 63-62، 66-65، تاريخ ،الصف الثاني الإعدادي ، كتاب التاريخ ،الصف الثالث الإعدادي ، ص ، 6، 8، 13، 33، 42، 86. عربي ،الصف الثاني الإعدادي ،ص 56-54)

2 (تاريخ، الصف الثالث الإعدادي ، ص 21.4-التربية الاجتماعية ،الصف الخامس ، ص 113-110التربية الاجتماعية ،الصف الرابع الابتدائي ص 11 ، 56،46، 60-، 88-86 ، الفارسية ، القراءة ، الصف الخامس الابتدائي ، ص 159جغرافيا ، الصف الأول الإعدادي ،ص 12-11تاريخ ، الصف الثالث الإعدادي ص -4 9تاريخ ،الثاني الإعدادي ، ص 5-1، 92-90)

بالنسبة لمملكة البحرين تتناول الكتب المدرسية هذا الموضوع، وفق عدّة مسارات ؛ **المسار الأول:** عدم الاعتراف مطلقاً بمملكة البحرين ، والحديث عنها ، ضمن سياق تطوّرات الدولة الإيرانية ؛ فنجد ذلك يتبدّى من خلال بعض الأمثلة التي نتناولها - على سبيل المثال وليس الحصر - عند تناول تطوّرات ضعف وسقوط آل بويه في إيران ، يتحدّث النصّ عن العوامل التي أدّت إلى ضعف آل بويه بعد عضد الدولة :

1. التنافس بين أمراء أجزاء الأقاليم التي كانت تحت سيطرة الأمراء.

2. حدوث فشل في مصدر هام لدخل آل بويه، يعني التجارة، نتيجة توسّع الخلفاء الفاطميين في الشام.

3. حدوث أعمال شغب في المناطق المختلفة مثل جزيرة البحرين، وبسبب تجزئة حكومة آل بوية لم يستطيعوا أن يقمعوهم.

لهذا ضعفت قدرتهم، وبالنهاية استطاع السلجوقيين أنْ يهزموهم وينهوا حكمهم[1].

المسار الثاني : محاولة الكتب المدرسية تعزيز الفكر التوسعي لدى طلبة المدارس ، واعتبار البحرين أرضاً إيرانيّة ، حيث تتجلّى التربية الفارسية العدوانية لواضعي المقرّرات الدراسية في إيران ، من خلال اعتبار استثناء البحرين من الوعد الذي قطعه شاه إيران بالتنازل عنها ، والاعتراف بها كدولة مستقلة "كان بمثابة كارثة كبرى " بالنسبة لإيران، لا زالت تدفع ثمنه لغاية الآن .

المسار الثالث : تلقين طلاب المدارس أنّ الإمبراطورية الفارسية حكمت كافة دول المنطقة المحيطة بإيران، بما فيها البحرين ، حيث كانت تحت الحكم الفارسي. والاجتهاد في عرض الخرائط الجغرافية، والدلائل التاريخية، التي تدعم وجهة النظر تلك . إذ تعتبر الكتب المدرسية – على سبيل المثال لا الحصر - أنّ من أهمّ إنجازات الشاه عباس الصفوي تحريره لجزيرة البحرين، ومضيق هرمز ، وبندر كمبرون الذي سمّي فيما بعد ببندر عباس تيمّناً باسمه، وهذا تمّ من خلال التعاون مع الإنجليز . وتطرح الدروس المدرسية في الختام مجموعة من الأسئلة على الطلبة تركّز على أهمّ الإنجازات التاريخية للشاه عباس لترسيخ المعلومات السابقة حول أنّ جزيرة البحرين كانت جزءًا من الأراضي الإيرانية .[2]

المسار الرابع : أنّ الدول العظمى وبالذات بريطانيا كانت من الدول السبّاقة الداعمة لملكيّة إيران للبحرين ، حيث أشارت الكتب المدرسية إلى التعاون بين إيران والإنجليز لتحرير جزيرة البحرين ، لإظهار اعتراف الإنجليز بالشرعية التاريخية بأنّ هذه المناطق تعود ملكيتها لإيران ، وإلّا لما تعاون الإنجليز معهم لتحريرها.[3]

---

1 (تاريخ ايران والعالم ، الصف الأول الثانوي ،1389، ص 143-142)
2 (كتاب التاريخ ، الصف الثالث الإعدادي ، 1389. ص 5-4)
3 (المرجع السابق ، ص -9 10)

أمّا بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فيلاحظ محاولات الإسقاط على الأحداث عبر الحقب التاريخية المختلفة في تناول تلك الدولة، عن طريق وصفها أوّلاً؛ بأنّها كانت مصدر الجاهلية، والمركز الذي جابه الدعوة النبوية، وربط فكرة ارتباط الإسلام بالأعراب الذين كانوا يقطنون السعودية، مع التركيز على إبراز أقبح الصفات لهم.

إنّها محاولة من النصّ للربط بين الماضي والحاضر، ليذكر الطلاب أنّ "المسلمين في المملكة العربية السعودية" هم أصحاب الجاهلية الأولى التي قاومت الدعوة. ولا يظهر اسم السعودية باعتبارها الدولة التي انطلق منها الدين الإسلامي، ويستعاض عن ذلك بذكر مدينة مكّة، والمدينة " مدينة الرسول صلّى الله عليه وسلّم؛ على الرغم من أنّ اسم السعودية قد ظهر حديثاً؛ حيث كان يطلق عليها الحجاز سابقاً.

المرحلة الثانوية

تكرار الأفكار ذاتها الواردة في المرحلة الإعدادية، مع التركيز على الجزر الإماراتية المحتلة، حيث يأتي ذكرها من خلال تناول أسماء الأماكن الجغرافية الإيرانية. جزر، أنهار، خليج، شط، باعتبارها مناطق فارسية، فالنصّ المتعلق ببعض المفردات الجغرافية، يريد ترسيخ أنّ الأمر يتعلق " بأماكن إيرانية " أبدية مثل: الخليج الفارسي، رود أروند " شطّ العرب " الجزر الإيرانية " طنب الكبرى، طنب الصغرى، جزيرة أبوموسى "، وتنظيم رحلات لطلاب المدارس لتلك المناطق وتناول أهميتها العسكرية والاستراتيجية بالنسبة لإيران، وتدريس تلك الأفكار في مختلف المناهج.

ويوضّح الشكل التالي الفكر التوسعي الإيراني:

6- الصورة الجغرافية للعرب في الكتب المدرسية الإيرانية

الكتب الابتدائية

تسعى المناهج التعليمية الإيرانية للبحث بشكل حثيث عن أطر إقليمية بديلة عن الإطار العربي؛ حيث تبدأ كتب الجغرافيا في تأسيس ذهنية لدى الطلاب على اعتبار إيران دولة شرق أوسطية، وأنّ منطقة الشرق الأوسط من أغنى مناطق العالم بالنفط والغاز.

الكتب الإعدادية

تعرض الكتب المدرسية لسبب صراع الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الخليج " الفارسي" وهو استهداف الثورة الإسلامية والنفط، وأنّ الدول العربية النفطية، باتت مصدر التهديد نتيجة استضافتها للقواعد العسكرية الغربية؛ والتي تشكّل خطراً كبيراً على إيران وأمنها- من وجهة نظرها- وتخلص دروس الجغرافيا المدرسية، إلى نتيجة مفادها أنّ أحد أسباب إقامة إسرائيل في المنطقة كان بهدف الحفاظ على مصالح الغرب والطاقة فقط، وليس لأسباب استعمارية دينية مرتبطة بفلسطين.

الكتب الثانوية

يلاحظ أنّ جغرافية العالم العربي لا تدخل ضمن برنامج تعليم الجغرافيا في الكتب المدرسية الإيرانية للمرحلة الثانوية، لذلك لا نجد إلّا عنواناً واحداً متخصّصاً لموضوع " العراق" جاء بحكم الحديث عن الدول التي تشترك بجبرية جغرافية مع تلك الدولة، والتركيز على الارتباط المذهبي معه، وهناك عنوانٌ لدرسٍ تعليمي مختصر في كتاب غير جغرافي لطلاب المرحلة الابتدائية تحت عنوان "مصر هبة النيل" .. من هنا تكاد تكون الخريطة السياسية الجامعة للعالم العربي مغيّبة عن كتب الجغرافيا المدرسية في إيران، بل جاء العالم العربي ضمن خرائط لمناطق فرعية للشرق الأوسط والخليج "الفارسي"، حتى أنه لا يمكن انتزاع اعتراف بتسمية العالم العربي بالوطن العربي.[1] ويمكن القول إنّ من أهم أهداف كتب الجغرافيا، طمس اسم العالم العربي، والتركيز فقط على مفهوم الشرق الأوسط. حيث تحرص كتب الجغرافيا المدرسية في المرحلة الثانوية على تعظيم جغرافية إيران. وإسناد أسماء المواقع الطبيعية الإيرانية إلى الأسماء الجغرافية إلى تسمياتها القديمة تمجيداً لتاريخهم القديم، والتركيز على الخارطة الجغرافية للحضارة الفارسية؛ ومنحها صفة المسلّمات، مستوحين الأسماء ممّا ورد في التاريخ السحيق، لإثبات فارسية المكان والزمان.

---

1 (جغرافيا ، الصف الأول الإعدادي ،ص 22-18، 29-27, كتاب التعليم والتربية الإسلامية ، الصف الأول الإعدادي ص12 ، كتاب التربية الاجتماعية ، الصف الرابع ص 40 ، نفس المرجع الصف الخامس الابتدائي ، ص 92، 97، 99، 103، 106، 108، 134)

ونخلص ممّا سبق إلى نتيجة مؤدّاها أنّ البعد العربي تم تغييبه عن عمد في كتب الجغرافيا إلّا من بعض النصوص المبعثرة على حساب الحديث عن دول آسيا الوسطى والقوقاز، أميركا ودول أوروبا.

ومن ثمّ فإنّ الطالب الإيراني بعد انتهاء مراحل التعليم المختلفة يتكوّن لديه مخزونٌ معرفيٌّ مؤدّاه أنّ العرب غزاة، دمّروا حضارة فارس، وهم شعب متخلّف، دينهم خطأ، ثقافتهم بائسة، وتظلّ تلك المنظومة مصاحبة للطالب في مرحلة التعليم الجامعي الذي يواصل ترسيخها.

ويوضّح الشكل التالي الصورة الجغرافيّة للعرب في الكتب المدرسية:

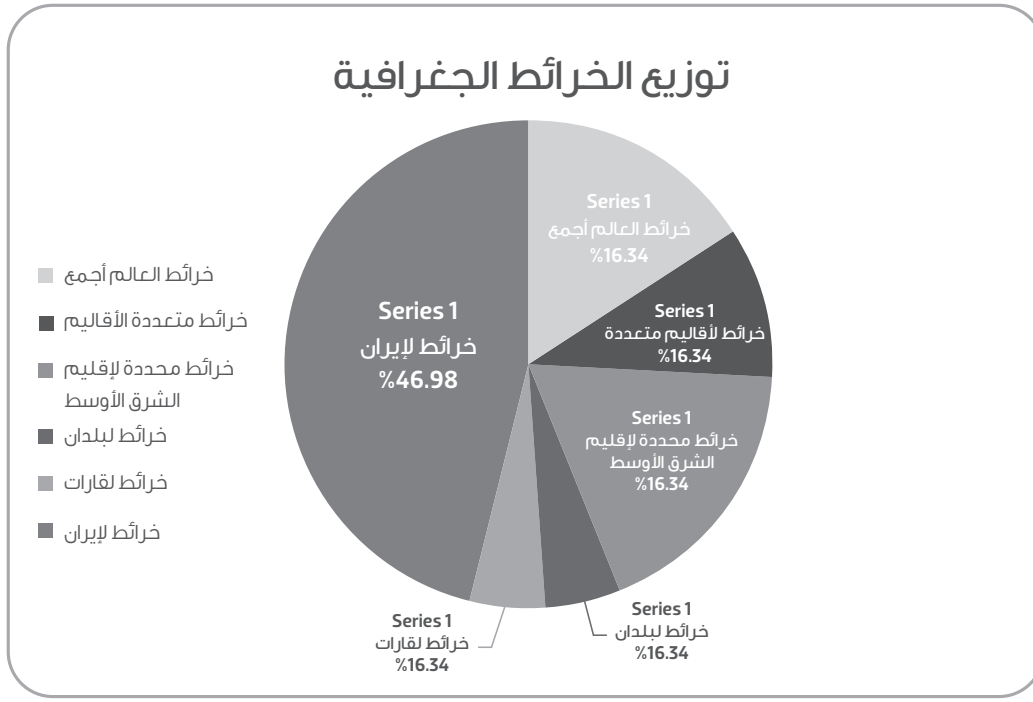

القسم الثاني : التحليل الكمّي

جدول صفات العرب السلبيّة (رقم 4)

الكتب	عدد النصوص
الكتب الابتدائية	15 نصّاً
الكتب الإعدادية	23 نصّاً
الكتب الثانوية	41 نصّاً

الوظائف والمنزلة الاجتماعية للعرب مقابل الإيرانيين لمجموع مختلف الصفوف في المراحل التعليمية الثلاث، موضحا في الجدول (رقم 5، 6):

جدول رقم 5

الكتب	عدد النصوص
الكتب الابتدائية	6 نصوص
الكتب الإعدادية	18 نصّاً
الكتب الثانوية	25 نصّاً

جدول رقم (6)

	الصفات السلبية للعرب	الصفات الايجابية للإيرانيين
الجندي وصفاته	9 نصوص	89 نصّاً
التخلّف الحضاري	13 نصّاً	218 نصّاً
الصفات الجسدية	8 نصوص	127 نصّاً
الصفات الأخلاقية	23 نصّاً	419 نصّاً

جدول (رقم 7) الفتح العربي الإسلامي :

الإيرانيون	عدد النصوص
المرحلة الابتدائية	2
المرحلة الإعدادية	1
المرحلة الثانوية	4

جدول(رقم 8) تعظيم الأدب الفارسي :

الإيرانيون	عدد النصوص
المرحلة الابتدائية	76 نصّاً
المرحلة الإعدادية	169 نصّاً
المرحلة الثانوية	288 نصّاً

النصوص التي أبرزت الاهتمام بالغرب والعلماء الأجانب من غير العرب ، جدول (رقم 9)

الغرب وغير الإيرانيين عدا العرب	عدد النصوص
المرحلة الابتدائية	11
المرحلة الإعدادية	38
المرحلة الثانوية	71

جدول (رقم 10)الروح التوسعية في الكتب المدرسية تجاه العالم العربي

الكتب	عدد النصوص
الكتب الابتدائية	14نصّاً
الكتب الإعدادية	21 نصّاً
الكتب الثانوية	37 نصّاً

جدول (رقم 11) الصورة الجغرافية لإيران :

الكتب	عدد النصوص
الكتب الابتدائية	16 نصّاً
الكتب الإعدادية	23 نصّاً
الكتب الثانوية	28 نصّاً

ثالثاً: نتائج الدراسة:

من خلال تحليل تناول الكتب المدرسية الإيرانية لصورة العرب يمكن التوصّل إلى النتائج التالية:

1- تبنّي الصورة " الثنائية الإيجابي ونقيضه " في تناولها لصورة العرب:

يمكن القول إنّ الكتب المدرسية الإيرانية تتبنّى "فكرة الثنائية "منطلقاً في فهم ورسم صورة الآخر، فهم "الإيرانيون " رمز الخير، والآخر "العرب" رمز الشرّ إلى يومنا هذا. حيث يلاحظ أنّ النمطية التي رسمتها الكتب المدرسية الإيرانية للعرب تستهدف ترسيخ حالة من عدم الارتياح للعرب من خلال صورة الثأر التاريخي التي عمّقتها تلك الكتب لصورة العربي، وتعبّر عن صورة الأحداث التي يفسرها الطالب وفق ما تمّ غرسه في وجدانه على أنها تهديدٌ أو تحدٍّ لكيانه الشخصي، وتؤدّي زيادة معدّلاتها إلى الإخفاق في التعامل مع العربي، وكذا شعوره بالقلق والخوف وفقدان الثقة به، وتشويه تلك الصورة.

ومما يسترعي الانتباه في الكتب المدرسية الإيرانية أنّ هناك مراحل تاريخية مفصلية لم تذكر فيها كلمة واحدة إيجابية للعرب أو حتى محايدة، والسبب فى ذلك يرجع لطريقة تأليف تلك الكتب، فالأهمّ هو تقديم مادة تتوافق مع متطلبات الثورة الإيرانية، وبصورة تتضمن تزوير التاريخ، وتضمن التشويه، وقلب الحقائق.

2- إرباك فكر الطالب الإيراني وتجهيله حول العالم العربي بشكل متعمّد

ركّزت الكتب المدرسية الإيرانية على قضايا وموضوعات استمرت في إبعاد الطلبة الإيرانيين جهد الإمكان عن اهتماماتهم في الموضوع العربي الإسلامي، وفق برامج تزيد من احتمالات الجهل بالقضايا الأساسية المهمّة، ومحاولة إلهائهم بأخرى بعيدة نسبياً، وتركّز في مجملها على أرينة "إيرانية التعليم"، كذلك حاولت وفق برامج أخرى ترسيخ بعض الأفكار والاهتمامات المذهبية والقومية بديلاً عن الموضوعات الأخرى العربية والإسلامية، والنتيجة هي أنّ الطلاب ذوي المؤهّلات على وجه العموم باتوا أكثر قدرة على فهم مسئوليتهم الوطنية والمذهبية، وأوسع مجالاً لإدراك صورة العرب".

3- تغييب وتشويه صورة العرب والإساءة إليها

على الرغم من أنّ العالم العربي ظلّ غائباً في بعض موضوعات الكتب المدرسية، ولكنه يظهر مكاناً تدور فيه أحداث التاريخ المستقاه من تاريخ الحالة الصراعية بين العرب والإيرانيين، وهي الصفة الغالبة، وقد أصبحت تلك الأحداث، وتحليل نصّها حسب الرؤية الإيرانية، إطاراً للسرد والتحليل النصّي التاريخي، وأحياناً موضوعاً له، وتحتلّ إيران- من حيث الموضوعات، والصور، والخرائط - حيّزاً أكبر بالنسبة إلى الصور المرفقة بدروس الكتب المدرسية، أمّا الإطار الزماني للأحداث التاريخية، فنجد أنه يمتد بحيث يشمل العصور القديمة، والوسطى، حتى الفترة المعاصرة، فنجد أنّ كتب المراحل المدرسية تركّز على إيران، وتتجنّب التفاصيل السلبية، وهي بالتالي كتب غير كاملة، ولا تشتمل على تجانس بين النصوص، أمّا الإطار الزماني والمكاني للسرد، فلا يقدّم سوى صورة منقوصة.

ومن ناحية ثانية نجد أنّ الشخصيات الواردة في الكتب المدرسية تحمل تسميات ذات طابع وطني " فلسطيني" أو ديني" المسلمين"، ومن هنا فإنّ ذكر الكتب المدرسية للأصل الوطني، وعدم الحرص على التعريف بها كهوية " عربية" له مغزاه ودلالاته، حيث إنّ من شأنه التأثير في نظرة طلّاب المدارس للعرب.

وتتعامل الكتب المدرسية الإيرانية مع الإنسان العربي على عدّة مستويات تتّسم بكونها تجرّده من وجوده وحضوره تجريداً متزايداً حتى يختفي كلياً، أي بتحويله من العربي المتخلّف، عبر تشويه صورته، إلى العربي الغائب عبر إهماله تماماً.

فسياسة الكتب المدرسية تتجه إلى تناول العرب باعتبارهم جزءًا مشوّهاً من التاريخ، أو تاريخاً طويلاً من التشوّه، بهدف طمس الوجود والتاريخ، المعالم العربيّة، وتعتمد إزاء الجوانب الأخرى من التاريخ العربي على أسلوب التجهيل من جهة، وتشويه الحقائق من جهة أخرى، وتقابل ذلك عملية تضخيم وسموّ لصورة الإيراني، وتجتهد في سبيل الحفاظ على تلك الصورة.

ومن ناحية ثالثة تشير الكتب المدرسية في إيران إلى أنّ الشخصية العربية تتّسم بعدوانية أصيلة، كرَّست نفسها للصراع ضدّ الإيرانيين، وهم يعتقدون أنّه، وإن كان العرب لم ينجحوا في كسر شوكة إيران، غير أنّ الأهمّ من ذلك أنّ هناك إجماعاً بين الدول العربية على محاربة إيران، ثمّ محاولة ترسيخ قناعة لدى الطلّاب أن التوسع والهيمنة يعدّان أمراً طبيعياً.

ولم يلاحظ صورةً واضحةً للعرب في النصوص، فقد حاولت النصوص تجاهل دور العرب في مجريات الدعوة الإسلامية. وإذا أرادت إبرازهم، فهم أعداء الدعوة النبوية، انطلاقاً من أنّ قريشاً وزعماءها "كانوا يشعرون بالخطر من الإسلام"، وأبا سفيان "الأموي" كان من أشهر المعادين للإسلام.

ومن ناحية رابعة تضمّنت الكتب المدرسية الإيرانية مفاهيم الانتقائية والفوقية والعدائية، وتتمثل نظرتها بالتكرار والكراهية والتناقض في العلاقة، فكراهية العرب تظهر منذ حقبة ما قبل الإسلام وحتى اليوم.

ولو عدنا إلى الكتب المدرسية لوجدنا بروز خطّ التكرار في إثارة أيّ موضوع مطروح، فالكتب المدرسية تورد تناقضاً شديداً وانتقائياً ومشوَّهاً لتناول المحطّات التاريخية التي كان الفرس عنصراً فيها، وتستهدف ترسيخ قناعة لدى الطلاب مفادها أنّ تاريخ الفرس - في الإسلام وما بعد نجاح الثورة- يشير باستمرار إلى كون الشيعة ضحيّةً ملاحقةً دائماً.

4- الفوقيّة العرقيّة والانفعاليّة

تنطلق الفوقية التاريخية من الثورة الإيرانية في الكتب المدرسية من خلال ثلاثة مفاهيم مترابطة وهي: المذهبية، الشيعية، والقومية الفارسية، فالتشيّع يعتبر الشعب الإيراني "شعب الله المختار" وسائر الشعوب "ضالون"، وهذا المصطلح، شعب الله المختار، وُجد لـه تعبيرٌ في صورٍ وأشكالٍ ومظاهرَ عدّة، وعلى كلّ الصُعُد السياسية والثقافية والاقتصادية، وحتى الاختراعات والاكتشافات العلمية كانت تهدف إلى إبراز الفوقية والتفرّد الشيعي ـ الفارسي بلا منازع.

وقد أسهبت الكتب المدرسية في حديثها عن" الفوقية"، و"البطولة الأسطورية الفارسية"، وأسهبت في المقارنة بين الإيرانيين والعرب من حيث القدرات العقلية والفنية والقيميّة الأخلاقية، وإبراز الفوقية الأسطورية لشعب الله المختار، وتميّزهم حتى على الرومان، وبالنسبة للنظرة الدونية للعرب فهم على مستوى متدنٍّ إنسانيّاً وحضاريّاً.

من ناحية أخرى يلاحظ أنّ هناك تشويهاً لصورة العرب من وجهة نظر فارسية، حيث عُكست تلك الصورة عن وعي متعصّب بكراهية العرب، والحطّ من شأنهم، ومحاولة صناعة الهوية الإيرانية وفق رؤية فارسيّة – شيعيّة.

فالصورة التي ترسمها الكتب للفرد الإيراني قائمة على أساس التمييز العرقي، انطلاقاً من أنّ الفرس هم آريون بشّروا ويبشّرون بالخير، وهي ردٌّ على صورة الآخر " العربي" " السامي "، ولا يستقيم وصف تلك الصورة سوى من خلال التأكيد والإغراق بالرجوع إلى أصل الفرس القديم أوّلاً، ومحاولة إحياء العادات والتقاليد الخاصّة بتلك الحقبة ثانياً.

من ناحية ثانية تحاول الكتب المدرسية الإيرانية إحداث حالة تعبئة انفعالية وجدانية ضدّ الآخر، من خلال تعظيم عقدة الاستهداف لدى الشيعة، وشحنهم بطاقات عدوانية موجّهة ضدّ العرب السنّة.

5- التناقض والتبعيّة في علاقات العرب مع إيران:

إنّ الطبيعة التي تسود العلاقات بين العرب وإيران تُصوَّر بأنّها يسودها العداء، والصراع، ودائماً مثقلةٌ بمصادر التوتّر.

من ناحية أخرى تحاول الكتب المدرسية إظهار الفرس بمظهر المتميّز عن الأمم والشعوب الأخرى، حيث أخذت هذه الميزة طريقها إلى نفسيّة الطالب، وأصبحت عاملاً أساسيّاً في تكوين شخصيّته، وقد استغلّتها الثورة الإسلامية، وتمّت تغذيتها بأساليب عديدة، ومدّت جذورها – اصطناعاً- إلى أعماق التاريخ، فالكتب المدرسية قد رسّخت قيماً قائمة على الخرافة، قد تكون أقوى أثراً في خلق النفسيّة العنصريّة لدى الطالب من الحقائق التاريخية ذاتها، وبخاصة إذا اصطحبت مع الزمن قدسيّة المذهب.

كما اهتمّت الكتب المدرسيّة بموضوع الحرب النفسيّة واعتمادها في تحليل النصّ وإدارة الصراع مع الآخر، واستخدامها سلاحاً من أفضل الأسلحة المؤثرة بالنسبة لطلاب المدارس لاعتبارات أهمّها أنه سلاحٌ غير مباشر يعتمد على المعرفة النفسية وتطبيقاتها في التعامل مع الوعي الإنساني وتشكيلها وتوجيهها وفق صياغة محدّدة.

وتتمثّل منطلقات أو مقولات الحرب النفسية الإيرانية في المرحلة التالية فيما يلي:

- مقولة عظمة التاريخ الإيراني، الحقّ التاريخي لإقامة إمبراطورية الخلاص الشيعي.
- مقولة الأمّة الإيرانية أو وحدة المذهب والقومية، أي أنّهم شعب ذو مذهب واحد، وقومية واحدة هي القومية الإيرانية.
- مقولة إيران الكبرى.
- مقولة إيران الثورة المكافحة من أجل البقاء والعيش.
- مقولة إيران الدولة ذات التاريخ الحضاري المجيد، في محيط متخلّف.
- مقولة إيران المستقلّة، والجيران الأدوات المتقدّمة لحماية الغرب، والقاعدة لتهديد إيران، وأنّ العرب يصعِّدون التوتّر في المنطقة من خلال استضافة القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة الخليج.
- مقولة خطر الجار العربيّ الثريّ الذي يمتلك مصادر الطاقة ويهدّد إيران.
- تشويه الشخصيّة العربيّة.
- تصوير الشخصيّة الإيرانيّة باعتبارها شخصيّة راقية متفوّقة على غيرها.
- مقولة أنّ إيران هي حامية الإسلام الحقيقي وحاضنته في العالم.
- مقولة أنّ إيران الثورة هي دولة ساعية من أجل السلام الإقليمي والعالمي.

الخاتمة

للإجابة على تساؤلات الدراسة يمكن القول أوّلاً إنّ نظام التعليم في إيران يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الثورة الإسلامية وأهدافها، ومن ثمّ كان هناك حرص على تسييس المناهج التعليمية، وهو أمر بالغ الخطورة حيث يلاحظ أنّ ذلك من شأنه الحيلولة دون حدوث تقارب مجتمعي بين إيران ودول الجوار، ليس بسبب الخلافات السياسية وإنّما بسبب المنطلقات المذهبية والحضارية التي حاولت مناهج التعليم ترسيخها، وتعزّزها مؤسسات أخرى، منها وسائل الإعلام. وتكمن الخطورة في أنّ التعليم هو أحد أهمّ مصادر التنشئة السياسية التي يتمّ من خلالها غرس أفكار وقيم لدى النشء الإيراني، ويكون هناك صعوبة في تغييرها حتى لو تغيّرت البيئة الإقليمية في اتجاه نحو علاقات إيجابية مع دول الجوار، سوف تظلّ العلاقات مؤسسة على قناعات مذهبية وحضارية.

وثانياً: كان للاختلاف الثقافي والحضاري والمذهبي بين إيران والدول العربية انعكاس على طبيعة المناهج التعليمية الإيرانية بحيث استهدفت تلك المناهج تشويه صورة العرب، على الرغم من أنّ ذلك يجافي الواقع، فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد استطاعت توظيف ما لديها من ثروة في تحقيق مسيرة تنموية أشادت بها المؤسسات الدولية المعنيّة.

وثالثاً: يلاحظ أنّ السياسات التعليمية في إيران مؤسّسة بشكل أساسي على مبادئ المذهب الشيعي من أجل تحقيق مبادئ الثورة الإيرانية.

والخلاصة هي أنّ تسييس مناهج التعليم في إيران يعيد إلى الأذهان مجدّداً جدليّة الثورة والدولة في إيران بعد مرور نحو أكثر من ثلاثة عقود على تلك الثورة.

التخطيط الاستراتيجيّ وأهميّته للأمن الوطنيّ والأمن الإقليميّ

د. محمّد عبد الغفّار [1]

مقدّمة

لقد أضحى مصطلح الاستراتيجيّة من المصطلحات الشائعة في الكثير من المجالات، بل لدى الأفراد والمؤسّسات، وبغضّ النظر عن اختلاف المفهوم باختلاف مستخدميه فإنّ ما يجمع بين هؤلاء إدراكهم أنّ الاستراتيجيّة شيء له أهميّة غير عادية، حيث إنّ الاستراتيجيّة هي خطط علميّة تنقلنا إلى ما هو أبعد من اللحظة الراهنة.

وعلى الرغم من أنّ أصول تلك الكلمة اليونانيّة الأصل strategeos كانت عسكريّة، ويقصد بها "فنّ قيادة وإدارة الجيش" فإنّه سرعان ما تعدّدت استخداماتها حديثاً في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة كافة، ومن ثمّ فإنّ العديد من التعريفات قد أجمعت على أنّ الاستراتيجيّة " هي علم وفنّ تنسيق استخدام القوّة الوطنيّة بعناصرها السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة لتحقيق أهداف الدولة الوطنيّة".

وانطلاقاً ممّا سبق فقد أولت العديد من دول العالم مسألة التخطيط الاستراتيجيّ أهميّة بالغة من خلال تدريس ذلك العلم ضمن مؤسّساتها التعليميّة، ومن ذلك جامعة هارفارد الأمريكيّة، وجميع كليّات الحرب والدفاع الوطنيّ بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، فضلاً عن مركز التخطيط الاستراتيجيّ المبسّط والذي يعدّ أبرز المراكز البارزة للتخطيط بالولايات المتحدة، بالإضافة إلى إنشاء العديد من دول العالم ما يسمّى" بمراكز الفكر الاستراتيجيّ" حيث تسهم تلك المراكز في دعم صانع القرار بخطط ودراسات واقعيّة تتضمّن بدائل وخيارات قابلة للتنفيذ، إذ تبني تصوّراتها على تساؤلات ثلاثة وهي " أين نحن الآن؟، ماذا نريد؟، كيف ذلك؟"، ناهيك عمّا يقدّمه التخطيط الاستراتيجيّ من سيناريوهات بشأن الأزمات المتوقّعة وتطوّراتها وكيفيّة إدارتها، وتتضمّن تلك السيناريوهات حلولاً لتلك الأزمات؛ بما يسهم في إدارة الأزمة بشكل صحيح لتجنّب تداعياتها السلبيّة.

وبالنظر لأهميّة تلك القضيّة تحرص العديد من دول العالم على الإنفاق على البحث العلميّ عموماً الذي يتضمّن بحوثاً حول التخطيط الاستراتيجيّ، حيث إنّ تقدّم الدولة الآن يقاس بمدى شيوع ثقافة التخطيط الاستراتيجيّ من عدمه، فعلى سبيل المثال يلاحظ أنّ الدول العربيّة التي تشهد اضطرابات منذ عام 2011 وحتّى الآن، أحد أسبابها الرئيسيّة فشل تجاربها التنمويّة في تحقيق معدّلات نموّ تلبّي طموحات مواطنيها، وذلك مقارنة بتجارب ناجحة في دول مثل اليابان وكوريا الجنوبيّة وماليزيا والصين ، فجميعها اعتمدت خططاً تنمويّة كان التخطيط الاستراتيجيّ ركيزة أساسيّة لنجاحها.

---

1 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة والطاقة

ولم تكن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة ببعيدة عن مسألة التخطيط الاستراتيجيّ سواء داخل مجلس التعاون ذاته، حيث يتضمّن لجنة تسمّى لجنة التخطيط الاستراتيجيّ تجتمع بشكل سنويّ لمتابعة تنفيذ الاستراتيجيّة الأمنيّة، بل إنّ دعوة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز بشأن ضرورة تحوّل دول المجلس من "التعاون" إلى "الاتحاد" تعكس رؤية استراتيجيّة بعيدة المدى لما ينبغي أن يكون عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، وعلى مستوى دول المجلس فإنّها في حاجة ماسة لترسيخ ثقافة "التخطيط الاستراتيجيّ" لدى مؤسّساتها بالنظر إلى ما تشهده منطقة الخليج العربيّ من "حالة تأزيم مزمنة" نتيجة الصراعات الإقليميّة - الإقليميّة، والإقليميّة - الدوليّة على تلك المنطقة، ممّا يفرض على دولها خيارات بالغة الصعوبة.

أوّلاً: مفهوم التخطيط الاستراتيجيّ واستخدامه في المجالات المختلفة:

كلمة استراتيجيّ هي كلمة يونانية الأصل، ووفقاً لموسوعة المعارف البريطانية فإنّ الشخص الاستراتيجي هو العسكري، بالإضافة إلى وظائف أخرى ذات نطاق أوسع، مثل وظيفة الشخص الذي كان يعمل كمسؤول رفيع في بيزنطة في القرون الوسطى.

وكان يتم تكوين مجلس استشاري من عشرة استراتيجيين في أثينا لتقديم النصيحة خلال الحروب المختلفة التي خاضتها اليونان، أي أنّ الشخص الاستراتيجي كان يتمّ تعيينه لمهمّة محدّدة، وقد يتمّ تعيين العديد من الأشخاص الاستراتيجيين لعملية معيّنة، وأحياناً يتولّى شخص استراتيجي واحد قيادة حملة على نطاق صغير، وأحياناً يتمّ إسناد مهمّة كبيرة للاستراتيجيين العشرة، ويعتمد ذلك بصفة أساسية على السمات الشخصية لهؤلاء.

بينما في القرن الخامس قبل الميلاد فإنّ مهمّة الاستراتيجي قد اختلفت، حيث كان يقوم بممارسة نفوذ سياسي وخاصة في الشؤون الخارجية، ومنها إدارة المفاوضات مع الدول الأجنبية، ويكون من بين الأشخاص الذين يبرمون المعاهدات الدولية المهمّة، بينما في اليونان الهلينستية أصبح الاستراتيجيون يتولّون مناصب عليا في العديد من مؤسّسات الدولة، بينما قام الإسكندر الأكبر وجنرالاته والملوك المقدونيون أيضا بتعيين ضبّاط يحملون هذا اللقب. كما أنّ الاستراتيجيين كحكّام مدنيين ظهروا في مصر تحت حكم الرومان في القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن الرابع بعد الميلاد.

وتشير بعض المصادر إلى أنّ التطبيقات العملية الأولى للاستراتيجية في المجالات العسكرية كانت على يد القائد مارتون عندما انتصر على الهجوم الفارسي على مدينتي أرتيري وأثينا اليونانيتين عام 490 قبل الميلاد، عندما كان يختار الطرق غير المألوفة في حركاته لتحقيق انتصارات حاسمة باستخدام الهجوم غير المباشر[1]

1 د عبد العزيز بن حمد الثنيان، استراتيجية الإعلام الأمني في مواجهة الأزمات، كلية الملك فهد الأمنية 2012

ويعني ما سبق أنّ كلمة استراتيجية في البداية كانت ترتبط بالمجال العسكري، حيث يقصد بها علم أو فنّ توظيف الموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية، كافة لتحقيق الهدف من الحرب، ويميّز أصحاب هذا التوجّه بين الاستراتيجية والتكتيكات، حيث إنّ الاستراتيجية تتعامل مع مسرح الحرب بأكمله، وتستهدف بتحديد المواقع المواتية من تلك القوات تمهيداً للمعركة، في حين إنّ التكتيكات ترتبط باستخدام القوّات والمعدّات لكسب المعارك في ساحة المعركة [1].

أمّا في العصر الحديث فقد تعدّد استخدام مصطلح الاستراتيجية بشكل واسع، ليس فقط في المجالات العسكرية، إنّما على نطاق واسع في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية، بل لدى الأشخاص والمواقع لدرجة كاد معها أن يفقد ذلك المصطلح معناه العلمي، وقد ارتبط ذلك المصطلح بمصطلح آخر وهو التخطيط؛ الأمر الذي يتعيّن معه إيضاح المعنَيَيْن.

فالاستراتيجيّة في كلمات بسيطة هي" فنّ تطبيق الوسائل لإنجاز الغايات"، بما يعني أنّ أيّ جهد إنساني ينطوي على استراتيجية من نوع ما، حيث يلاحظ أنّه في حقل الدراسات الأمنيّة يضيق المصطلح ويقتصر على استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية للدولة، ووفقاً لهذا المنظور فإنّ خيارات الخبراء الاستراتيجيين لا تحدّدها الحقائق والإمكانات المتاحة لديهم، بل مدى وجود ثقافة استراتيجية من عدمه[2] .

ويعرّفها البعض الآخر بأنّها "خطّة لتنفيذ هدف طويل الأمد"، وانطلاقاً من ذلك يجب أن تتضمّن الاستراتيجية أربعة جوانب هي: وضع مستقبل أفضل، القابلية للتحقيق، خطوات منطقية في التنفيذ، التعبير عن الاستراتيجية بوضوح داخل المؤسسة.[3]

ووفقاً لمعجم أكسفورد فإنّ الاستراتيجيّة هي "فنّ الحرب، خاصّة تخطيط حركة القوّات والسفن إلى مواقع مختارة، أو التخطيط لعمل أو سياسة في عمل تجاري أو سياسي".

أمّا ألفرد تشاندلر فيعرّفها "بأنّها تحديد الأهداف طويلة المدى، والأهداف المحدّدة للمنظمة، وتبنّي مسارات عمليّة، وتخصيص الموارد الضرورية للوصول للأهداف ".

بينما يرى جيمس بريان كوين أنّ الاستراتيجيّة هي "نمط أو خطّة تعمل على تكامل أهداف المنظمة الكبرى وسياساتها وأعمالها في شكل واحد متماسك. والاستراتيجية المصمّمة جيداً تساعد على ترشيد ورصد الموارد ووضعها في المناطق الحساسة بناءً على معرفة القدرات الداخلية ونقاط الضعف وبناءً على توقّع التغيّرات المناخية وتحرّكات المنافسين"[4].

---

1 موسوعة المعارف البريطانية: على الرابط التالي http://www.britannica.com/

2 بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2009، ص ص 293،294

3 ديفيد ماكين، استراتيجيات المسار السريع للنجاح، مكتبة جرير،2011

4 جاسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع 2010

وبغضّ النظر عن اختلاف التعريفات حول مفهوم الاستراتيجية فإنّ أيّ استراتيجيّة يتعيّن أنْ تشمل عدّة عناصر وهي: الوضوح والتكامل والتناسق والشمول، كما أنّ نجاح التخطيط الاستراتيجي يتطلّب عدّة مقوّمات مهمّة وضرورية، وهي مدى توافر الإرادة السياسية والتبنّي المجتمعي والتعبئة الشعبية، والخبرات الفنية المؤهّلة لتنفيذ عملية التخطيط.[1]

ويرى توجّه آخر أنّ الاستراتيجية ترتكز على عدّة أبعاد هي: الأهمية، الشمولية، النظرة المستقبليّة بعيدة المدى[2].

أمّا مفهوم التخطيط فيقصد به " التدابير التي تستهدف مواجهة المستقبل بخطط منظّمة لتحقيق أهداف تمّ إعدادها سلفاً"، ومن ثمّ فإنه من خلال التخطيط يمكن تنفيذ تلك الأهداف وفقاً للموارد المتاحة وفي الوقت المناسب، فضلاً عمّا يحتويه التخطيط من آليّات لمواجهة أيّ مفاجآت غير متوقّعة في المستقبل[3].

ويعرّف البعض الآخر التخطيط بأنّه "نشاط مجتمعي يهدف إلى تحقيق غايات معيّنة عن طريق وضع استراتيجيّة مثلى تقوم على استخدام الإمكانيات والموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن لمواجهة مشكلات معقّدة ضمن بيئات وأوضاع معقّدة، ويقترن ذلك بالتزام ونفوذ سياسي لتنفيذ الاستراتيجية المختارة"[4].

بينما عملية التخطيط الاستراتيجي هي "سلسلة من الخطوات المنطقية والمنظّمة والهادفة وبمشاركة كافة المؤسسات القيادية في المؤسسة " بما يتطلّب طرح تساؤلات خمسة رئيسية وهي: أين تقف المؤسسة اليوم؟ وأين ترغب أن تكون في المستقبل؟ كيف نحقق الانتقال إلى المستقبل؟ كيف نقيس التقدم في عملية الانتقال؟ كيف يمكن تصحيح المسار إذا لزم الأمر ذلك؟.

ويرى اتجاه ثالث أنّ "التخطيط عمل ذهني، جوهره الترتيبات التي يفكر فيها المرء في حاضره؛ لكي يواجه بها ظروفاً مستقبلية في سبيل هدف ينبغي الوصول إليه، ومن ثمّ فإنّ التخطيط بهذا المعنى هو عمل تحكّمي يستهدف تطويع المستقبل المجهول لإرادة الإنسان ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وذلك للحدّ من أثر عوامل الصدفة والحظ في محاولة لتشكيل الحياة بالصورة التي توافق تطلعاته [5].

---

1 تحليل بعنوان" التخطيط الاستراتيجي دعامة اقتصادية للتنمية العربية الشاملة، منشور على الرابط التالي: "www.businesstendersmag.com

2 د. عبد العزيز بن حمد الثنيان، مرجع سابق ص 97

3 مفهوم التخطيط وأهميته، موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، على الرابط التالي www.hrdiscussionKugn

4 د. محمد حافظ الرهوان، إدارة الأزمات ومواجهة الكوارث ومكافحة الإرهاب، دار هلال للنشر والتوزيع، القاهرة 2013

5 د. محمود عسّاف، أصول الإدارة، دار الناشر العربي، القاهرة 1975 ص150

ومن ثمّ إذا كانت الاستراتيجية هي نهج متكامل وخطة، فإنّ التخطيط الاستراتيجي من شأنه إيجاد إدارة فعّالة للموارد، فهو ينتقل بالشخص إلى خارج الأنشطة اليومية المعتادة، حيث يرسم صورة أكبر لما يتعيّن أن يتمّ القيام به، وأين تتجه المشروعات، فضلاً عن أنه يمنح صانع القرار الوضوح فيما يريد تحقيقه، بل والأهمّ كيفية التوجّه نحو تحقيق ذلك الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- من نحن؟
- ما القدرات الموجودة لدينا / ماذا يمكننا أن نفعل؟
- ما هي المشكلات التي تواجهنا؟
- ما هو الهدف الذي نريد تحقيقه؟
- ما هي القضايا الحرجة التي يتعيّن علينا الاستجابة لها؟
- كيف يمكن تخصيص مواردنا؟ وما ينبغي أن تكون أولوياتنا؟[1]

وعلى الرغم من أن التخطيط الاستراتيجي ليس علماً حديثاً، فإنّ العديد من علماء الإدارة يؤرّخون لنشأة التخطيط الاستراتيجي الحديث إلى الأمريكيين في أواسط القرن الماضي تحديداً، ثمّ سرعان ما انتشرت تلك الفكرة في الدول الغربية الحليفة للولايات المتحدة في أوروبا الغربية، ثم إلى دول العالم كافة، وبخاصة بعدما تمّ إدراج ذلك العلم كموضوع أساسي في المناهج الجامعية، وظهور مراكز تدريب متعدّدة لهذا الغرض[2].

وبغضّ النظر عن استخدام ذلك المصطلح في المجالات المختلفة فإنه ينهض على أسس ثلاثة وهي التحليل، البناء، التطبيق [3].

ويعني التفكير الاستراتيجي المستقبلي عموماً بعدّة خطوات وهي تقدير الخطر، أو ما يطلق عليه في علم العلاقات الدولية Threat Assessment، وماذا ستكون عليه طبيعة الخطر؟ وما مدى حجمه ونطاقه وأثره؟ ما الذي يمكن عمله لمواجهة أو تفادي هذا الخطر؟ [4].

---

1 Janet Shapiro, "Strategic Planning", http://www.civicus.org/new/media/Strategic%20Planning.pdf

2 د. أمجد غانم تموز،مبادئ التخطيط الاستراتيجي 2011 على الرابط التالي www.idmc.ps

3 د. جاسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، 2010

4 حاتم عز الدين ، التعاون الاسترتيجي بين دول مجلس التعاون وتركيا، لماذا الآن، صحيفة تركيا اليوم 2 ديسمبر 2012

وبوجه عام ينبغي التأكيد على أنّ تقدّم الأمم وازدهارها يقاس بمدى وجود تفكير استراتيجي من عدمه، وليس أدلّ على ذلك من تجارب أبرز دول الشرق الأقصى وهي اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا والصين، تلك الدول التي دمّرتها الحروب، وعانت من الفقر وتحدّيات النموّ السكاني، بَيْدَ أنّها سرعان ما أضحت في مصاف الدول المتقدّمة؛ وذلك بفضل انتهاجها خططاً استراتيجية متكاملة، فضلاً عن الاهتمام بالإنفاق على البحث العلمي، بالإضافة إلى النماذج الغربية المتقدّمة، ومنها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وفي مقدّمتها بريطانيا وفرنسا وألمانيا، حيث إنّ تلك الدول تمكّنت من استيعاب العديد من الدروس بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدأت مسيرة تخطيط بعيدة المدى في المجالات كافة من خلال إدارة ناجحة واستغلال أمثل للموارد البشرية باتباع المناهج العلمية في التخطيط ، على العكس من الدول النامية التي تمارس أسلوب التجربة والخطأ بما يترتب على ذلك من إهدار للإمكانات والطاقات وبالتالي زيادة الفقر والتخلّف.[1] من ناحية أخرى يتعيّن أن تكون ثقافة التخطيط الاستراتيجي من أهمّ أولويات مؤسسات المجتمع المدني والحضاري الذي يستهدف أن يكون ضمن دول العالم المتقدّمة في المجالات كافة[2].

ففي تجربة كوريا الجنوبية -على سبيل المثال لا الحصر- نجد أنّ كوريا حققت نمواً اقتصادياً سريعاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ كانت عند تأسيسها من أفقر دول العالم، ولم يكن يتعدّى دخل الفرد فيها 80 دولاراً، إلا أنه نتيجة للتخطيط الصحيح فقد بلغ معدل الناتج القومي الحقيقي بناءً على أسعار عام 2013 حوالي 1,431 تريليون دولار، كما تصنف في المركز العاشر عالمياً من حيث معدل الدخل القومي عموما، وفي المركز ال33 من حيث معدل دخل الفرد، ويبلغ إجمالي تجارتها الخارجية حوالي 1,74 تريليون دولار أمريكي وفقاً لبيانات عام 2013 ،وعلى الرغم من وجود العديد من العوامل التي تفسّر هذا النجاح الكوري فإنه يعود في جزء كبير منه إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون في مجلس التخطيط الاقتصادي ومكتب التنسيق والتخطيط ووزارتي المالية والتجارة؛ حيث أُنشئت وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة. وتشكّلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي حيث كانوا يحملون شهادات عليا من جامعات محلية وأخرى خارجية رائدة على المستوى العالمي، وكانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة، وكانت لديهم خطط وأهداف تمّ تحقيقها من خلال تطبيق استراتيجيات محدّدة لحلّ مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء اقتصاد حديث وبنية صناعية وتكنولوجية متطوّرة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية وتحويل البلد إلى قوّة اقتصادية وتجارية عالمية،[3] .

1 د. وائل محمد إسماعيل، التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤى نظرية، مجلة دراسات دولية، العدد السابع والأربعون.
2 د. سامي عبد العزيز النعيم، أهمية التخطيط الاستراتيجي، صحيفة الجزيرة السعودية 14/4/2013
3 عبد الرحمن المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2013

وبالنسبة لتجربة اليابان، وفي بداية إعادة الإعمار والبناء الصناعي والاقتصادي - بعد سنوات الحرب العالمية الثانية - كان لليابان خطّة محدّدة تتمثّل في النهوض بمنتجاتها من خلال تطبيق أسس إدارة الجودة الشاملة، حتى أضحت منتجاتها اليوم هي الأجود في العالم، وذلك من خلال تطبيق نظريات ويليام إدواردز ديمنج، حيث كان يعمل في معهد ماسشوستس للتنمية، ويُعدّ من الروّاد الأوائل المؤسّسين لإدارة الجودة الشاملة، وقد تبنّت تلك الاستراتيجية جميع المصانع والشركات، وتمّ إخضاع السلع والمنتجات كافة لمعايير الجودة الشاملة من خلال اختبارات قاسية للكشف عن أوجه الخلل أثناء الإنتاج، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي الإقبال الكبير على السلع والمنتجات اليابانية مقارنة بنظيرتها الأمريكية حتى داخل الولايات المتحدة ذاتها[1].

وبوجه عام تكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي في عدة أمور هي:

- إعداد وتدريب القيادات الإدارية على التفكير الشامل والمتكامل.
- الأخذ بعين الاعتبار التغيّرات المحتملة في البيئة وتوقّعاتها.
- توفيرالأساس اللازم للتنسيق بين مختلف أجزاء المنظّمة.
- النظرة الشاملة الكليّة للمنظّمة بواقع منتظم ومتناسق يتدفّق نحو الغايات المستهدفة.
- زيادة القدرة التنافسية للمنظّمة.
- تحقيق الأهداف البعيدة المدى للمنظّمة[2] .

أمّا على المستوى العربي فقد اجتهدت بعض الدول العربية خلال الفترة ما بين الأربعينيات والتسعينيات من القرن الماضي في إقامة مشروعات وحدوية؛ إيماناً منها بأنّ تلك الاتحادات من شأنها أن تؤدّي إلى التقدّم والازدهار وبناء القوّة العربية، وقد بلغت حوالي 29 مشروعاً للوحدة، ومن تلك التجارب تجربة الوحدة المصرية السورية في الفترة من 1958 -1961 ، مصر والعراق 1965 ، مصر والسودان وليبيا 1969، سوريا ومصر وليبيا عام 1971،[3] بيد أنه لم يحالف أياً منها النجاح سوى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وكان ذلك نتيجة رؤية استراتيجية بعيدة المدى للشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات سابقاً.

1 د. عصام بن يحي الفيلالي، التخطيط الاستراتيجي للدول، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز،2010

2 د. نجم العزاوي، أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، على الرابط التالي: 2010www.meu.edu.jo/ar/images/document

3 خالد غزال، المشاريع الوحدوية العربية وتحديات البنى الوطنية، مجلة الأوان، مايو 2008

ثانياً: مؤسّسات التفكير الاستراتيجي ودورها في دعم صانع القرار:

يطلق على مراكز الفكر الاستراتيجي في الولايات المتحدة think thank أي "خزّان الأفكار"، في حين أطلق عليها في بريطانيا مراكز الأبحاث والدراسات، تلك المراكز ليست وليدة اليوم وإنّما تعكس ممارسات قديمة، فخلال الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة Brain Boxes - أي صناديق الدماغ - ولا تخلو تلك التسمية من دلالة؛ حيث كان يقصد بتلك المراكز آنذاك الغرفة التي يجتمع فيها أركان القيادة العسكرية من أجل التخطيط الاستراتيجي للمعارك الحربية، أخذاً في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لطرفي الحرب، ومن ثمّ رسم سير الصراع بشكل استراتيجي في الميادين كافة. والجدير بالذكر أنّ أوّل ظهور لمركز أبحاث كان في بريطانيا عام 1831 باسم "المعهد الملكي للدراسات الدفاعية".

وتؤدّي تلك المراكز دوراً فاعلاً ومؤثّراً في تحديد توجّهات الدولة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية من خلال ما تقدّمه من رؤى تتضمّن توصيفاً دقيقاً للمشكلات ووضع الحلول الملائمة لها من خلال عرض خيارات وبدائل مع تحديد فائدة وتكلفة كلّ بديل.[1]

بل والأهمّ من ذلك كيفية إسهام التخطيط الاستراتيجي في الحفاظ على الأمن الوطني للدول، وذلك من خلال تحقيق التناسق بين أساليب التحليل الاستراتيجي والغايات القومية التي تنبثق عن الاستراتيجية وعناصر القوّة الشاملة للأمن القومي.

ويلاحظ أنّ مراكز التفكير الاستراتيجي إمّا أنْ ترتبط مباشرة بالحكومات – (ومنها مؤسسة راند التي أُنشئت عام 1948 كمؤسسة مستقلة، بينما تموّل من سلاح الطيران الأمريكي، حيث إنّ تلك المؤسسة تدير ثلاثة أكبر مراكز أبحاث تنهض بدور فاعل على الساحة الأمريكية، وكان لهذه المؤسسة إنجاز ملموس تمثّل في مشروع بحثي موسّع حول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية والغربية والصين واليابان وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية؛ الأمر الذي مكّن الولايات المتحدة من فهم منافسيها بشكلٍ دقيق، ومن ثمّ إحكام سيطرتها على العالم) [2]- أو يكون هدف مراكز الأبحاث دعم بعض الأحزاب السياسية، بينما قد تكون تلك المراكز تابعة لبعض الجامعات، ممّا يعني أنّ هذه المراكز ليست لديها استقلالية كاملة - كما تدّعي- بل إنّها تخضع لتوجّهات أيديولوجية محدّدة، وتستهدف خدمة مصالح سياسية واقتصادية معيّنة، ففي العالم المتقدّم تهتمّ الحكومات بوضع الاستراتيجيات ، بينما مراكز الفكر هي من يقوم غالباً بإعداد الخطط التفصيلية لها، والجدير بالذكر أنّ أكثر من 60% من مساعدي وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

1 خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، مركز نماء للبحوث والدراسات 25/5/2013

2 أحمد شهاب، مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد 95 أغسطس 2012، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

عملوا في مراكز تفكير استراتيجية [1]، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، جيمس ستاينبرج نائب رئيس ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية في بروكينجز، وهلموت سوننفلدت المدير السابق للأبحاث حول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في وزارة الخارجية الأمريكية.

وقد ازداد عدد مراكز التفكير الاستراتيجي في العالم منذ نهاية الستينيات وحتى الآن، ففي دراسة أصدرتها مؤسسة بحوث السياسات الخارجية التابعة لجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام 2012 أشارت إلى أنّ عدد هذه المراكز في العالم بلغ حوالي 6603 ، وتتصدّر أمريكا الشمالية مناطق العالم بالنسبة لعدد تلك المراكز بواقع 1919 مركزاً بنسبة 29,1%، تليها الدول الأوروبية 1836 بنسبة 27,8%، تليها الدول الآسيوية 1194 بنسبة 18%، ثمّ أمريكا اللاتينية والكاريبي 721 بنسبة 11%، ثمّ أفريقيا 554 بنسبة 8,4%، بينما الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 339 بنسبة 5,1%، ثمّ أستراليا ونيوزلندا 40 بنسبة 6%[2]، بينما يوجد في إسرائيل حوالي 54 مركزاً للفكر الاستراتيجي.

وعلى الرغم من أنّ العديد من تلك المراكز تعلن استقلاليتها عن مؤسسات الدولة الرسمية، إلّا إنّها على صلة وثيقة بصانع القرار، بمعنى أنّها يمكن أن تكون بالون اختبار لسياسة ما مستقبلية، تسعى إحدى الدول الغربية لانتهاجها ولديها رغبة في التعرف على ردود الأفعال المختلفة إزاءها، على المستويين الرسمي والشعبي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد الباحثين في الدول العربيّة، ما زال دون الرقم المطلوب؛ إذ يوجد 300 باحث لكلّ مليون شخص، بينما يصل العدد في الدول الغربية المتقدّمة إلى أربعة آلاف باحث لكل مليون شخص.

وتقدّم الأرقام الواردة في إحصاءات اليونسكو وتقارير التنمية الإنسانية العربية صورة غير إيجابية عن كيفية تعامل الوطن العربيّ مع الأبحاث. فنسبة التمويل العربي للبحث العلمي "العلوم الاجتماعية والطبيعية " تتراوح بين 0.1% و0.3% لمجمل الوطن العربيّ، وتدخل ضمنها النفقات الإدارية؛ في حين تصل في السويد وفرنسا مثلا إلى 3% من الموازنات العامة. أما في إسرائيل، فتصل نسبة الإنفاق على الأبحاث العلمية إلى ما يوازي 4.7% من الموازنة العامة للدولة، وما يوازي 30% من الموازنة الحكومية المخصّصة للتعليم العالي. من ناحية أخرى يلاحظ أنّ مجموع الأبحاث في الوطن العربي، لا يتعدّى 15 ألف بحث، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا، حوالي 55 ألف أستاذ، أي أنّ معدّل الإنتاجية هو في حدود 0.3%. وفي المقابل، يبلغ معدّل الإنتاجيّة في الدول المتقدّمة نحو 10%[3].

---

1 تحليل بعنوان " مراكز القوى الناعمة الجديدة، مؤسسة الفكر العربي، يونيو 2013،على الرابط التالي: arabthought.org

2 James G. Mc Gann , 2012 Global Go To Think Tanks Index Report, University of Pennsylvania 2012

3 خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013

وفي العلاقات الدولية، يلاحظ أنّ السياسات الخارجية للدول الغربية تكون تطبيقاً واضحاً لاستراتيجيات يتمّ وضعها، ربما كلّ ثلاث أو خمس أو عشر سنوات، ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا، ويمكن الحصول عليها من مواقع الرئاسة الأمريكية أو البنتاجون، ومنها استراتيجيات خاصة عن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فعلى سبيل المثال أصدرت الولايات المتحدة استراتيجية الأمن القومي لعام 2010، فضلاً عن إصدار حلف الناتو مفهومين استراتيجيين عامي 1999 و 2010 بشأن التهديدات الأمنية التي تواجه أعضاءه، كما أصدرت فرنسا ما يسمّى "الورقة البيضاء لعام 2013 حول السياسة الدفاعية الفرنسية الجديدة"، أمّا روسيا فقد أصدرت استراتيجية الأمن القومي الروسية حتى عام 2020 والتي صدرت عام 2009.

ثالثاً: دور التخطيط الاستراتيجي في نجاح خطط التنمية:

يقول مثل إنجليزي مشهور "لا ينجح شيء في هذه الحياة أكثر من النجاح"، وتعكس تلك الكلمات البسيطة مدى أهمية التخطيط الاستراتيجي، وبخاصة في المجال الاقتصادي، وهناك نماذج عديدة، ومنها الدول الآسيوية الصاعدة حيث اعتمدت كلّ من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا لنهوضها الاقتصادي خططاً واستراتيجيات تنموية طويلة الأجل حقّقت نجاحات كبيرة ، فعلى سبيل المثال وضعت ماليزيا ما يسمّى بالخطة الاستشرافية الأولى من عام 1971 وحتى عام 1990أعقبتها بما يسمّى السياسة التنموية الجديدة التي صاغت ملامح الخطّة الاستشرافية الثانية في الفترة من 1991-2000 ضمن منظور أبعد مدى وهو رؤية العام 2020، واستهدفت تلك الخطط زيادة متوسّط الدخل وتقليل معدّلات الفقر، من خلال المزاوجة بين التدخّل الحكومي ودور القطاع الخاص[1]. وكانت أهمّ نتيجة هي أنّ ماليزيا قد استطاعت خلال ثلاثة عقود من عام 1970-2000 تخفيض نسبة الفقر من 52,4% إلى 5,5%.

ولقد أطلقت مملكة البحرين الرؤية الاقتصادية 2030، في أكتوبر 2008 وتستهدف بلورة رؤية حكومية متكاملة للمجتمع والاقتصاد تتمحور حول ثلاثة مبادئ أساسية هي التنافسية والعدالة والاستدامة، وتسعى إلى إيجاد توجّه واضح لتطوير اقتصاد المملكة مع التركيز على هدف أساسي يتجلّى في تحسين المستوى المعيشي لجميع مواطني المملكة.

والجدير بالذكر أنّه حينما انتشرت ثقافة التخطيط الاستراتيجي في الدول العربية عموماً، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نحو خاصّ، فقد استعانت ببيوت الخبرة العالمية لوضع استراتيجيات لقضايا متعدّدة. وقد لوحظ أنّه في الكثير من الحالات كانت تلك الاستراتيجيات لا تستطيع أن تحقّق الأهداف

1 فاضل مهدي، التخطيط للتنمية مع قدر أكبر من العدالة الاجتماعية في الاقتصادات الموجهة نحو السوق، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الثاني 2012

المرجوّة، حيث إنّ بيوت الخبرة تلك كانت تضع استراتيجيات وفقاً لنظريات وتجارب نبتت وترعرعت في منبت غير منبتها، ومن ثمّ كانت هذه الاستراتيجيات تفتقد للحسّ المحلي والروح الوطنية؛ الأمر الذي أفقدها مضمونها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تجربة إندونيسيا مع العالم الألماني الاقتصادي "شاخت " ، حيث إنّ المجتمع الإندونيسي عاش في أواخر الأربعينيات من هذا القرن متحمّساً للخبرات الأجنبية، من أجل النهوض باقتصاد إندونيسيا، فاستقدمت إندونيسيا عالماً يشار له بالبنان في مجال التخطيط الاقتصادي هو الدكتور "شاخت "، ووضعت تحت تصرّفه كلّ البرامج، والخطط، والأفكار، بَيْدَ أنّه لم يحالفه النجاح في مخطّطه للنهوض باقتصاد إندونيسيا، و لم يتوقّع المجتمع الإندونيسي ذلك؛ على الرغم من أنّه التزم في عمله بدقّة فنيّة، وتوافرت له وسائل مادية وبشرية، كانت كفيلة بنجاح مخطّطه منها: أنّ أرض إندونيسيا خصبة ويمكنها الإنتاج في ثلاثة مواسم، كما أنّ الله حباها بكلّ أنواع المعادن وخاصة البترول، وكان يقطنها ما يزيد على مائة مليون نسمة آنذاك، إلّا أنّ شاخت قد وضع تخطيطاً وفقاً لقناعته الشخصية، وبخلفيته الاجتماعية، كفرد من المجتمع الألماني، في حين إنّ ذلك يختلف بشكل جذري عن الواقع الإندونيسي،[1] بما يعني أنّ الخطط التنموية يتعيّن أن تعكس خصوصيّة وهوية المجتمع الّذي سوف يتمّ تطبيقها فيه، كما أنّ دول العالم الثالث مهما استعانت ببيوت خبرة أجنبية فإنها لن تستفيد الاستفادة المثلى منها، إذا لم تقم هي بإعداد كوادر متخصّصة في الفكر والتفكير الاستراتيجي.

بينما يلاحظ أنّ ضعف أداء النظم العربية على المستوى الاقتصادي على مدى عدّة عقود يعود بصفة أساسية لعدم وجود تخطيط استراتيجي يمكنه تلبية احتياجات التخطيط الوطني بما يشمله من موضوعات ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والإعلامية والعسكرية، بل إنّ التطوّرات العالمية الجوهرية - وأهمّها انهيار النظام المالي العالمي- تتطلّب تطويراً لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي [2].

وعلى المستوى الإداري يعدّ التخطيط محدّداً لنجاح المنظّمة من عدمه، وتوجد نماذج عديدة أشهرها جاك ويلش الذي يعدّ نموذجاً للمدير الناجح، حيث بدأ عمله كموظف صغير في قسم البلاستيك بشركة جنرال إلكتريك عام 1960، ثم أصبح مديراً لتلك الشركة عام 1981، حيث كان لقراراته القائمة على التخطيط أثر بالغ في تبوّؤ الشركة تلك المكانة الدولية المرموقة، حيث اتخذ قراراً بإغلاق العشرات من المنشآت التابعة للشركة والتي كانت تمثل عبئاً يثقل كاهلها ، وغيرها من القرارات، وبالفعل في أقلّ من عشر سنوات أصبحت شركة جنرال إلكتريك إحدى أكبر الشركات العالمية مثل شركة مايكروسوفت وجنرال موتورز وغيرهما[3].

---

1 عمر عبيد حسنة، محنة المسلم مع حضارة عصره، على الرابط التالي
http://library.islamweb.net/Newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=4&ChapterId=4&-BookId=221&CatId=201&startno=0

2 محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي (القاهرة : مجموعة النيل العربية 2013)

3 هشام عبد العزيز، خصائص القرار الاستراتيجي، موقع مفكرة الإسلام 9 يوليو2013

رابعاً: دور التخطيط الاستراتيجيّ في إدارة الأزمات:

في ظلّ طبيعة الأزمة التي تتّسم بصفات ثلاث وهي: ضيق الوقت وندرة أو ضبابية المعلومات المتاحة ، فضلاً عن الحاجة لاتخاذ قرار حاسم، فإنّ التخطيط الاستراتيجي يلعب دوراً مهماً إبان الأزمات، حيث إنّ التخطيط هو المنهجية العلمية التي تبعد الأزمة عن الارتجالية والعشوائية والفوضى في اتخاذ القرارات، إذ يتمّ من خلاله إعداد الخطط والإجراءات والبرامج اللازمة لمواجهة الأزمة وترتيبيها من حيث الأولوية، وإعادة هيكلة الموارد البشرية والمادية المتاحة وتحديد المسؤوليات وحشد كل الطاقات وتحديد حجم المساعدات الخارجية المطلوبة ونوعها وتحديد التوقيت الملائم لبدء تنفيذ الخطة [1].

من ناحية أخرى فإنّ التخطيط الاستراتيجي من شأنه أن يسهم في إعداد سيناريوهات متعدّدة لإدارة الأزمات، حيث تكمن أهميّة تلك السيناريوهات في كونها تقدّم ما يمكن أن تكون عليه مسارات الأزمة، من خلال إطلاق طاقات الإبداع الفكري، ممّا يسهّل عملية اتخاذ قرارات خلال مواجهة الأزمة، حيث إنّ تلك التصوّرات تقدّم أفضل وأسوأ السيناريوهات وكيفية التعامل معها من خلال التخطيط الاستراتيجي الصحيح[2].

ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يوجد نظام محدّد لتوزيع الأدوار إبّان الأزمات والكوارث ينهض على تخطيط استراتيجي سليم، مضمونه أنّه في حالة الكوارث والأزمات على مستوى الولاية تكون القيادة والسيطرة للمسئول الكبير من إحدى الوكالات على مستوى تلك الولاية، بينما عند تخصيص إمكانيات فيدرالية ضخمة للمواجهة فإنّ المنسّق يكون دائماً من المسئولين الفيدراليين. وعلى الرغم من تخصيص إمكانيات عسكرية دائماً لعمليات المواجهة فإنّ المسئول الكبير عن تنسيق تلك العمليات يكون دائماً من المدنيين؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ الجهات المدنية مدرّبة دائماً على مواجهة الكوارث والأزمات المدنية، بينما القوّات المسلّحة تدرّب على العمليات الحربية التي تختلف بدورها عن تلك المدنية ، ومن ثمّ يقتصر دور القوّات المسلّحة في مواجهة الأزمات والكوارث الداخلية على الاستعانة بإمكانياتها الضخمة في ذلك المجال[3].

وعلى المستوى العربي، على الرغم ممّا واجهته الدول العربية من خسائر فادحة نتيجة الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والزلازل والفيضانات والعواصف، ففي الفترة ما بين 1980 و2008 تضرّر ما يزيد عن 37 مليون عربي، وبلغ إجمالي الأضرار ما يقرب من 20 مليار دولار، فإنّه لم توضع استراتيجية لمواجهة تلك الكوارث سوى في عام 2010، حيث صدرت عن جامعة الدول العربية "الاستراتيجية العربية للحدّ من مخاطر الكوارث 2020 " وتمّ اعتمادها من جانب مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في دورته الثانية والعشرين[4].

---

1 د. علي بن هلهلول الرويلي، الأزمات: تعريفها، أبعادها، أسبابها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2011

2 ربحي عبد القادر الجديلي، إدارة الأزمات، عام 2010على الرابط التالي www.ao-academy.org

3 د. محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق

4 نص الاستراتيجية العربية للحدّ من مخاطر الكوراث2020 ، على الرابط التالي:www.unisdr.org/

بينما لم تنشئ الجامعة جهازاً لإدارة الأزمات سوى في 13 نوفمبر 2012 بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ضمن مبادرة التعاون العربي الأوروبي، ويستهدف دعم إمكانيات الجامعة العربية في الإنذار المبكّر ومواجهة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والكوارث الطبيعية وتداعياتها على المنطقة العربية من خلال سرعة توفير المعلومات وتحليلها؛ بما يدعم صنّاع القرار بالجامعة والدول الأعضاء.[1].

خامساً: أهميّة التخطيط الاستراتيجي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ممّا لا شكّ فيه أنّ هناك أهمية بالغة لإيلاء موضوع التخطيط الاستراتيجي أهميّة قصوى على مستوى دول مجلس التعاون وعلى المستويات كافة، حيث إنّ إنشاء المجلس ذاته عام 1981 كان نوعاً من التخطيط الاستراتيجي الجماعي لدول الخليج العربية التي تنضوي تحت لوائه، ويتّضح ذلك من خلال عمل المجلس وآلياته، ومنها لجنة التخطيط الاستراتيجي التي تمّ إقرارها خلال قمّة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط عام 2008 والتي تجتمع بشكل سنوي لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس، وتحتاج دول مجلس التعاون للتخطيط الاستراتيجي على مستويات عديدة وهي:

1- **على مستوى دول مجلس التعاون:**

-**على المستوى الاستراتيجي:** إنّ ما حققته تلك الدول من تطوّر سياسي ومنجزات تنموية بحاجة إلى الحفاظ عليها من خلال رؤى وتخطيط استراتيجي على المديين القريب والبعيد، سواء في كلّ دولة خليجية على حدة أو على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأهمّها العمل على وضع مقترح العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز بضرورة تحوّل دول المجلس من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد، موضع التنفيذ، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز مفهوم الوحدة الخليجية.

- **وعلى المستوى الأمني:** فإنّ دول مجلس التعاون وفي ظلّ المستجدّات الأمنية التي تواجهها فإنّها يتعيّن عليها وضع تصوّرات استراتيجية لمواجهتها من خلال مفهوم استراتيجي واضح ومحدّد المعالم، على غرار ما يصدره حلف شمال الأطلسي "الناتو" من مفاهيم استراتيجية كل عشر سنوات "مفهومي 1999و2010" كمراجعة للمستجدّات الأمنية التي تواجه دوله وكيفية التصدّي لها من خلال آليّات محدّدة.

وعلى المستوى الدفاعي: بالرغم ممّا حقّقته دول مجلس التعاون من إنجازات على صعيد التكامل الدفاعي، فإنّها لا تزال بحاجة إلى تكوين قوّة ردع حقيقيّة لتحقيق التوازن الإقليمي، ويتطلّب ذلك تحديد أهداف استراتيجية بهذا الشأن، بل والأهمّ آليات تنفيذ ملزمة.

1 صحيفة الأهرام المصرية 13 نوفمبر 2012

2- على المستوى الإقليمي: وذلك انطلاقاً من أنّ دول مجلس التعاون هي دول نفطية تقع ضمن محيط إقليمي مضطرب؛ ممّا يجعلها في حالة أزمة مزمنة بسبب الصراع الإقليمي-الإقليمي، والإقليمي-الدولي على منطقة الخليج العربي، حيث إنّ دول مجلس التعاون باعتبارها مركزاً للثقل النفطي العالمي، وفي ظلّ المخاطر التي تحيط بأمن الطاقة فإنّها بحاجة إلى التخطيط على مستويين:

أوّلهما: تكتيكي من خلال ترسيخ ثقافة إدارة أزمات محتملة في منطقة الخليج العربي وتداعياتها على أمن الطاقة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تأكيد د. عبد اللطيف الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بأنّ " دول المجلس في حاجة إلى استراتيجية شاملة تحدّد العناصر الضرورية لعمل خليجي مشترك لمواجهة المخاطر والتعافي منها، ومن أهمّ مرتكزات تلك الاستراتيجية هي الشراكة مع الدول الإقليمية والمنظّمات الدولية المتخصّصة والأجهزة الدولية المعنية بمواجهة الكوارث والمخاطر"[1].

وثانيهما: استراتيجي من خلال التفكير في إقامة طرق بديلة لنقل النفط الخليجي إلى الدول الغربية المستهلكة لها.

وفي النهاية ينبغي التأكيد على أنّ أيّ استراتيجية خليجية - حتى يمكن أن تكون قابلة للتنفيذ - يتعيّن أن تكون نابعة من بيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن تتّسم بالشمول، وأن تكون قابلة للتنفيذ بما يتلاءم و الموارد المتاحة.

1 التصريح على الرابط التالي www.sabr.cc/inner.aspx?id=58697

ملف العدد

التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون
مستقبل العلاقات الاستراتيجيّة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجيّ

تحدّيات الأمن الوطنيّ والأمن الإقليميّ
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة

محمود محمّد عبد الغفار - مروه العبيدلي - عمر محمود

التحدّيات الاقتصاديّة الخليجيّة:
حلول بنّاءة وحلول ذات مجموع صفريّ

د. عمر العبيدلي – غادة البستكي

عرض لمؤتمر الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون:
رؤية من الداخل

د. أشرف محمد كشك

تحدّيات الأمن الوطنيّ والأمن الإقليميّ لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة

محمود محمّد عبد الغفار [1]

مروه محمّد العبيدلي [2]

عمر محمود محمّد [3]

مقدّمة

في ظلّ التحوّلات الإقليميّة والدوليّة الراهنة تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة العديد من التحدّيات التي تتضمّن مخاطر تحتاج إلى بلورة آليّات خليجيّة لمواجهتها بالنسبة للأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول المجلس على المديين القريب والبعيد، فضلاً عن تحوّلات استراتيجيّات بعض القوى الكبرى ومدى تأثيرها على أمن دول مجلس التعاون. وتستهدف هذه الدراسة ليس فقط تحليل واقع تلك التحدّيات وإنّما تحديد مقترحات لمواجهتها بشكل عملي. من ناحية أخرى انطلقت الدراسة من مفهوم الأمن الشامل غير التقليدي الذي غالباً ما ينحصر في الجوانب الدفاعية، حيث ترى الدراسة أنّ هناك جوانب أخرى للأمن لا تقلّ أهميّة عن مسائل الدفاع والتسلّح، ومنها على سبيل المثال الأمن المائي في ظلّ ندرة مصادر المياه في دول مجلس التعاون واستمرار زيادة عدد السكان. من ناحية ثالثة فقد حاولت الدراسة تحليل طبيعة التحدّيات للتعرّف على ما تتطلّب منها حلولاً آنيّة، أو تلك التي تتطلّب حلولاً على المدى البعيد. وفيما يلي عرض محاور الدراسة:

أوّلاً: تحدّيات البيئة الخليجيّة والإقليميّة:

1- التحدّيات التي تواجه مجلس التعاون كتنظيم إقليمي:

طبيعة التحدّي:

هناك ضرورات استراتيجيّة تحتّم ليس فقط استمرار مجلس التعاون بل تطويره، يأتي في مقدّمتها المشهد الإقليمي والعربي المضطرب في ظلّ وجود عدّة حقائق:

الأولى: إمكانيّة توصّل إيران والدول الغربيّة لاتفاق شامل لن يقتصر على القضية النوويّة، بما يتعيّن معه أن يكون لدى دول مجلس التعاون ثقلاً تفاوضيّاً مؤثّراً، سواء بالنظر إلى إمكاناتها الاقتصادية الهائلة، أو الدور

1 مساعدو باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

المهمّ الذي لعبته دول المجلس تجاه الأزمات العربيّة، وبخاصّة في كلّ من ليبيا واليمن، **والثانية:** حالة عدم الاستقرار في العراق، في ظل تنامي عمليات تنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم داعش، ناهيك عن تطورات الأوضاع في اليمن في أعقاب سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وأجزاء أخرى من اليمن، بل والأهم عدم وجود توافق بين الحوثيين والرئيس اليمني حول عدد من القضايا، ويتوقع أن تتنامى تلك الخلافات، **والثالثة:** التحوّلات العربيّة والتي ترتّب عليها تغيّر المعادلة الإقليميّة، وبخاصّة انحسار أدوار الدول المحوريّة، بما يعني تهديد العمق الاستراتيجي للدول الخليجيّة، **ناهيك عن المشهد الدولي** وأبرز ملامحه السياسة الدفاعيّة الجديدة للولايات المتحدة، والتي سيكون جلّ تركيزها تجاه آسيا.

الحلول:

- تفعيل بعض آليّات عمل المجلس، وبخاصّة آليّة فضّ المنازعات.
- تطوير دور الهيئة الاستشارية العليا، واستحداث ما يلزم من آليّات لتطوير المجلس.
- تأسيس صيغ لعلاقات المجلس الإقليميّة التي تحقّق مفهوم التوازن الاستراتيجي من ناحية، وتحافظ على الهويّة الخليجيّة للمجلس من ناحية أخرى، ومن ذلك صيغة6+1 بين المجلس واليمن أو صيغة 6+2 بين المجلس وكلٍّ من مصر والأردن.[1]

2- الاتحاد الخليجي : الضرورات الاستراتيجية والمكاسب المتوقّعة:

طبيعة التحدّي:

ممّا لا شكّ فيه أنّ التحدّي يخلق الاستجابة، ومن ثمّ إنّ تنفيذ مقترح خادم الحرمين الشريفين أمام القمة الثانية والثلاثين لدول مجلس التعاون بالتحوّل نحو حالة الاتحاد يعدّ ضرورة استراتيجيّة تفرضها المتغيّرات الراهنة، سواء بالنسبة لمجلس التعاون ذاته، أو تحوّلات البيئة الإقليميّة، بالإضافة إلى الواقع الدولي الراهن، فعلى صعيد مجلس التعاون ذاته فإنّ الأمر الطبيعي أنْ تتطوّر المنظّمات الإقليميّة بما يتلاءم وطبيعة التحدّيات التي تواجهها، فالاتحاد هو تطوّر طبيعي لمجلس التعاون كتنظيم إقليمي فرعي ناجح، بل إنّ المادة الرابعة من الميثاق نصّت صراحة على أنّ الاتحاد غاية ذلك التنظيم، فضلاً عن ارتفاع سقف رؤية المواطن الخليجي للمجلس كقوّة رمزيّة عن الهويّة الخليجيّة المشتركة، بالإضافة إلى المزايا الاقتصاديّة التي سوف يحقّقها الاتحاد، ومنها نقل اقتصاديّات دول المجلس إلى مرحلة اقتصاديّات العولمة واقتصاديّات المعرفة،

1 د. أشرف محمّد كشك، ضرورات استراتيجيّة للحفاظ على مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، صحيفة الوطن البحرينيّة 22 مارس 2014

وإعادة هيكلة الناتج الوطني، بما يحقّق تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصاديّة، مع الاستفادة من المزايا النسبيّة لكلّ دولة، ومواجهة خلل التركيبة السكانيّة، وتوطين الوظائف لمواجهة معضلة البطالة، وإقامة الصناعات الملائمة وجذب المزيد من الاستثمارات.[1]

وعلى صعيد التحوّلات الإقليميّة، تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة ضمن محيط إقليمي مضطرب، سواء بالنسبة لاستمرار التدخّلات الإيرانيّة في شؤون دول مجلس التعاون، أو الاتفاق المبدئي بين إيران والدول الغربيّة والذي ربّما يؤول إلى اتفاق شامل بين الجانبين، لن يكون مقتصراً على المسألة النووية؛ ممّا سيكون خصماً للمصالح الاستراتيجيّة لدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار في كلٍّ من اليمن والعراق.

وعلى الصعيد الدولي فإنّ تحوّلات السياسة الدفاعيّة الأمريكيّة تعدّ أحد أهمّ تلك التحوّلات، وأهمّها الاستراتيجيّة الدفاعيّة الجديدة التي عرضها وزير الدفاع الأمريكي السابق ليون بانيتا أمام المنتدى الأمني الآسيوي، وجاء فيها:" إنّه بحلول العام 2020، ستعيد البحريّة الأمريكيّة نشر قوّاتها من نسبة حوالي 50%-50% حاليّاً بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي إلى نسبة 60%-40% لصالح المحيط الهادئ ، بما يشمل ستّ حاملات طائرات، إضافة إلى أكثريّة سفننا وغوّاصاتنا"؛ وذلك لمواجهة القوّة الصينيّة الصاعدة والتي أطلق عليها استراتيجية "الدوران" في إشارة إلى تدوير القوّة العسكريّة الأمريكيّة، بما يعني أنّ التزام الولايات المتحدة المستقبلي بأمن دول الخليج العربيّة ضمن تلك السياسة الجديدة ربّما لن يكون كعهد سابقه.[2]

الحلول:

- عند التحوّل نحو حالة الاتحاد ليس بالضرورة أنْ يتمّ البدء في كافّة القضايا، ولكن يمكن التركيز على القضايا الدفاعيّة والاقتصاديّة أوّلاً.

- وضع مدى زمني محدّد وملزم للدول بشأن تنفيذ متطلّبات التحوّل نحو الاتحاد.

- ربّما تكون هناك حاجة لمؤسّسات جديدة يتمّ الاتفاق بشأنها في سياق تحوّل دول مجلس التعاون نحو حالة الاتحاد.

1 ملخّص أعمال مؤتمر "اتحاد دول الخليج العربيّة: آفاق المستقبل، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، القاهرة 27 فبراير 2014

2 د. أشرف محمّد كشك، الضرورات الاستراتيجية للتحوّل نحو حالة الاتحاد الخليجي، سلسلة دراسات استراتيجيّة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة والطاقة، يوليو 2013

3- الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربيّة وتأثيره على معادلة الأمن الإقليمي الخليجي:

طبيعة التحدّي:

إنّ الاتفاق المرحلي الذي تمّ توقيعه بين إيران ومجموعة دول ال1+5 بشأن البرنامج النووي الإيراني في 23نوفمبر 2013 يعدّ تطوّراً نوعيّاً ضمن سياق العلاقات الخليجيّة الإيرانيّة، وعلى الرغم من ترحيب دول المجلس بذلك الاتفاق، باعتباره ربما يمهّد السبيل نحو حلّ سلميّ للأزمة النوويّة الإيرانيّة، وهو ما يتّسق مع مواقف دول المجلس في هذا الشأن، فإنّ مخاوف تلك الدول تتمثّل في عدّة أمور منها:

- الخشية ألّا تكون فترة الأشهر الستّة كافية لإنهاء تلك القضيّة البالغة التعقيد، ومن ثمّ فإنّ ذلك الاتفاق المرحلي ربّما لن يكون الأوّل أو الأخير، بل قد تليه اتفاقات أخرى.

- المخاوف الخليجيّة ألّا يقتصر ذلك الاتفاق على المسألة النووية، بل قد يشمل قضايا إقليميّة بشأن دور إيران في أمن الخليج العربي في ظلّ استمرار وجود العديد من القضايا الخلافيّة بين الجانبين، ليس أقلّها التدخّلات الإيرانيّة في شؤون دول مجلس التعاون[1]

الحلول:

- تنويع دول مجلس التعاون خياراتها الاستراتيجيّة ببناء علاقات قويّة مع الدول المحوريّة في آسيا ومنها الهند والصين.
- دعم العلاقات الخليجيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة.
- سعي دول مجلس التعاون للتأثير في التحوّلات الإقليميّة؛ حتى لا تترك الساحة أمام السياسة الإيرانيّة.
- إعادة النظر في السياسات الخليجيّة المتباينة تجاه إيران.

1 د. أشرف محمّد كشك، في ضوء الانتخابات الرئاسيّة والاتفاق النووي، العلاقات الخليجيّة الإيرانيّة :الواقع وآفاق المستقبل، مارس 2014

4- التحوّلات في دول الجوار وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون" سوريا، اليمن، العراق"

طبيعة التحدّي:

سوريا:

- إنّ استمرار المسألة السوريّة دون حلّ جذريّ يعني المزيد من انخراط الأطراف الإقليميّة، سواء من الدول أو الجماعات دون الدول في تلك الأزمة، بما يعني إمكانيّة اندلاع حرب أهليّة على غرار الحالة اللبنانيّة، أو حالة عراقية أخرى لن تكون دول المجلس ببعيدة عنها من خلال "ظاهرة المهاجرين إلى سوريا" على غرار المهاجرين إلى أفغانستان والعراق من قبل، الذين يمثّلون خطورة على دول مجلس التعاون. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح صالح عاشور النائب في مجلس الأمّة الكويتي إلى أنّ هناك ما يقرب من 20 ألف مقاتل عربي وخليجي لديهم النيّة بالتوجّه من سوريا إلى الكويت[1]

- من ناحية أخرى فإنّ انتصار النظام السوري من شأنه إيجاد معادلة إقليميّة جديدة تتجاوز مفهوم الهلال الشيعي القديم إلى محور سياسي يمتد من إيران ومروراً بالعراق ودمشق ووصولاً إلى اليمن، وهذا المحور سوف يرتبط بمنظومة سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة واحدة؛ ممّا يعني تحقيق المشروع الإيراني الساعي للهيمنة على المنطقة.[2]

العراق:

- إحدى النتائج الجوهريّة للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 هي تحوّل العراق من" الدولة العازلة " إلى "الدولة الساحة " التي تستقطب اهتمامات أدوار عربيّة وإقليميّة في صراعات، سواء مباشرة أو بالوكالة، وتتأسّس تلك المواجهة على أسس طائفيّة وعرقيّة ومذهبيّة، ولا تقتصر تداعياتها على العراق، وإنّما على دول الجوار عموماً، وفي مقدّمتها دول الخليج العربية[3]

- إنّ استمرار تدهور الأوضاع الأمنيّة في العراق يلقي بتداعياته على أمن دول مجلس التعاون، وبخاصة في ظل تنامي عمليات داعش بالرغم من ضربات قوات التحالف الدولي.

---

1 تحذيرات من اختراق "داعش" لأمن الخليج .. ومن مخاطر سعوديين "عائدين"، عبدالله الدحيلان، صحيفة الحياة، 16 مارس 2014

2 د. أشرف كشك، أبعاد السياسة الأمريكيّة تجاه أمن الخليج، مؤسّسة الأهرام ، مصر، مجلّة السياسة الدوليّة، عدد يناير 2014

3 بول سالم، العراق بعد عشر سنوات على الغزو الأمريكي، صحيفة الحياة 21 مارس 2013

- تشير الدراسات إلى أنّ عدداً من المتطوّعين العرب والمسلمين الذين ذهبوا إلى العراق لمواجهة القوات الأمريكيّة بعد عام 2003 قد عادوا إلى بلدانهم، وخاصّة المملكة العربيّة السعوديّة والكويت والأردن، وذلك على غرار العائدين من أفغانستان. وممّا يؤكد خطورة هؤلاء اكتشاف أجهزة الأمن في إحدى دول مجلس التعاون كميّات كبيرة من الأسلحة والذخائر جاهزة للتهريب إلى داخل بعض دول المجلس عبر منفذ الحدود مع العراق[1]، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أنّ عدد السعوديين الذين كانوا يحاربون في العراق عام 2003 قد بلغ 5 آلاف في بغداد، وفي عام 2005 تراجع ذلك العدد من3000 إلى 2000 مجاهد سعودي، [2]وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ الحدود بين السعوديّة والعراق تبلغ 812 كيلومتراً، وبالتالي فإنّ عملية تأمينها بشكل كامل تعدّ أمراً باهظ التكاليف، فعلى سبيل المثال تنفق المملكة حوالي 20 مليار دولار لتأمين حدودها مع اليمن[3]

- التداعيات الطائفيّة: مع تقلّد حزب الدعوة مقاليد السلطة في العراق، في ظلّ علاقته الوثيقة مع إيران، (حيث إنّ للأخيرة هدفاً رئيسيّاً في العراق يتمثّل في الحيلولة دون ظهور العراق كمهدّد لإيران مجدّداً؛ وذلك بالنظّر إلى خبرة حرب السنوات الثماني)، أصبحت إيران تحرص على أمرين هما: وحدة أراضي العراق، ودعم حكومة صديقة يسيطر عليها التيّار الشيعي. ولتحقيق ذلك كان لإيران استراتيجيّة ذات أبعاد متعدّدة تجاه العراق، وهي دعم آليّة الانتخابات، كوسيلة لتعزيز الحكم الشيعي، وخلق فوضى بنّاءة، وإقامة روابط مع الفاعلين الرئيسيين في العراق؛ لتقليل المخاطر إلى أدنى حدّ ممكن [4]

اليمن:

مما لا شك فيه أن سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء يعد تحولاً نوعياً في تطور المسألة اليمنية حيث تبقى كافة السيناريوهات قائمة، الأمر الذي يمثل تهديداً لأمن دول مجلس التعاون بوجه عام والمملكة العربية السعودية على نحو خاص، من ناحية أخرى فأن تنامي نشاط القاعدة مجدّداً في اليمن تزامناً مع عدم الاستقرار في القرن الإفريقي، يعني إمكانيّة إقامة تحالف بين القاعدة والتيّارات الإسلاميّة في القرن الإفريقي عبر ضفتي المضيق، ومن ناحية ثالثة فإنّ ظاهرة القرصنة تعدّ أحد التهديدات الأمنيّة التي تمثّل تهديداً للمرور الآمن عبر مضيق باب المندب، وهو ما يعدّ تحدّياً لأمن الطاقة، ومن ناحية رابعة فإنّ محاولة أطراف إقليميّة التدخل في الشأن الداخلي لليمن تستهدف استكمال زعزعة استقرار المحيط الجيواستراتيجي لدول مجلس التعاون (العراق شمالاً واليمن جنوباً)

---

1 د. محمّد السعيد إدريس، تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجيّة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، ورقة مقدّمة إلى مؤتمر "عشر سنوات على احتلال العراق"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2013

2 http://conflicts.revues.org/10042

3 http://www.industrytap.com/saudi-arabia-spending-20-billion-to-secure-1500-miles-of-its-border/7963

4 د. محمد السعيد إدريس، مرجع سابق

الحلول:

- ضرورة اتخاذ إجراءات احترازيّة لمواجهة تداعيات الأزمة السوريّة على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون.
- يمكن لدول الخليج اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازيّة؛ لحماية حدودها؛ لمنع المتسلّلين من وإلى العراق.
- اتخاذ دول مجلس التعاون إجراءات موحّدة بشأن تجفيف منابع تمويل تلك الجماعات، وتشديد الإجراءات الأمنيّة بشأن سفر هؤلاء إلى العراق.
- تنظيم الخطاب الدعوي في دول مجلس التعاون
- أهميّة استمرار الدعم الخليجي لليمن، وبخاصّة على المستويين السياسي والاقتصادي. وفي هذا السياق أشار أبوبكر القربي وزير الخارجيّة اليمني إلى أنّه وفقاً لتقديرات المنظّمات الإنسانيّة هناك حوالي 18 مليون نسمة في اليمن بحاجة للمساعدات الإنسانيّة العاجلة، فضلاً عن ضرورة دعم قدرات الجيش اليمني من أجل مواجهة الإرهاب، فضلاً عن أهمية العمل على وحدة اليمن وتنفيذ بنود المبادرة الخليجية.[1]

5- تأثير التحوّلات العربيّة على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون

طبيعة التحدّي:

التساؤل الجوهري هنا: هل ما حدث في العالم العربي يمثّل تهديداً وجودياً لدول مجلس التعاون، ويقصد بذلك أنّه يمكن هدم تلك الدول من خلال تمرّد أو ثورة؟ وفي هذا السياق هناك رأيان، الأوّل يرى أنّ دول المجلس تواجه خطراً وجوديّاً، بينما الرأي الآخر يرى أنّها لا تواجه ذلك الخطر، وعلى الرغم من اتفاق جميع دول المجلس بشأن ضرورة القيام بإصلاحات، لكن الاختلاف حول ماهيّة ذلك الإصلاح هل هو "شامل، جذري، تدريجي"؟ ويمكن القول إنّ هناك تهديداً وجوديّاً لدول مجلس التعاون، بَيْدَ أنّه لا يصل إلى الدرجة القصوى لتغيير الأنظمة؛ فدول مجلس التعاون ليست مطالبة بتطبيق النموذج الغربي، لكنّ المبادئ ذاتها موجودة في الدين الإسلامي. من ناحية أخرى يثار تساؤل مهمّ: هل استطاعت الديمقراطيّات الغربيّة أنْ تحلّ المشكلات المعيشيّة للأفراد؟

الحلول:

- التحديث التدريجي الشامل.
- خلق أجواء لتعزيز الوحدة الوطنيّة.

1 انظر تصريحات وزير الخارجيّة اليمني أما م مؤتمر حوار المنامة الأمني، البحرين، ديسمبر 2014

ثانياً: التحوّلات الاستراتيجيّة العالميّة وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون:

سياسات الدول والمنظّمات الدوليّة تجاه دول الخليج العربيّة:

طبيعة التحدّي:

1- الولايات المتحدة

لقد أكدّت الولايات المتّحدة - غير مرّة - التزامها بأمن دول مجلس التعاون؛ وفي هذ السياق تجدر الإشارة إلى الخطّة التي قدّمتها وزارة الدفاع الأمريكيّة للسنوات المقبلة، وتتضمّن تأكيدات على استمرار حضور الولايات المتّحدة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، حيث جاء في تلك الخطّة "أنّ الولايات المتّحدة لديها مصالح مستديمة في الشرق الأوسط وستبقى ملتزمة بالكامل بأمن حلفائها" [1]، فإنّ ثمة مخاوف لدى دول مجلس التعاون من مستقبل تلك السياسة في ضوء ثلاثة اعتبارات:

الأوّل: التوجّهات الجديدة للسياسة الأمريكيّة تجاه آسيا، وفقاً للاستراتيجيّة الدفاعيّة التي أعلنها وزير الدفاع الأمريكي السابق عام 2010، من أنّه بحلول عام 2020 سوف تعيد البحريّة الأمريكيّة نشر قوّاتها من نسبة 50%-50% حالياً بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي إلى نسبة 60% - 40% لصالح المحيط الهادي؛ وذلك لمواجهة القوة الصينيّة الصاعدة.

الثاني: الأزمة الماليّة الحاليّة، والتي ربّما تحدّ من تدخّل الولايات المتّحدة في الأزمات الإقليميّة مستقبلاً؛ حيث تشير المصادر إلى أنّ إجمالي الدين المحلي الأمريكي بلغ 16 تريليون دولار عام 2012، وهو الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكيّة لتخفيض إنفاقها العسكري بنحو 487 مليار دولار من الميزانيّة الدفاعيّة لعام 2012، وذلك ضمن استراتيجيّة الولايات المتّحدة خفض نفقاتها الدفاعيّة خلال السنوات العشر القادمة.

الثالث: التوجّهات الأمريكيّة الجديدة تجاه إيران.

1 تحليل بعنوان خطّة دفاعيّة للبنتاجون تعزّز أمن منطقة الخليج، على موقع العربيّة نت على الرابط التالي www.alarabiya.net

2- الاتحاد الأوروبي

على الرغم من أنّ العلاقات التجاريّة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون متميّزة جدّاً - فهناك اتفاقيّة للتجارة الحرّة تمّ توقيعها بين الجانبين عام 1988، فضلاً عن أنّ الاتحاد الأوروبي يعدّ الشريك التجاريّ الأوّل لدول مجلس التعاون؛ حيث بلغت التجارة بين الجانبين حوالي 145 مليار يورو خلال عام 2012، بما يعادل 4,2% من إجمالي التجارة السنويّة للاتحاد[1]- على الرغم من ذلك فإنّه لا توجد سياسات أمنيّة تعكس تلك الأهميّة الاستراتيجيّة لدول الخليج العربيّة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإنّ تلك الأهميّة لم يتمّ ترجمتها إلى دور أمني يعزّز من تلك المصالح سوى بشكل غير مباشر من خلال مبادرة إسطنبول التي أطلقها حلف الناتو عام 2004، أو بشكل ثنائي من خلال الاتفاقيّات الدفاعيّة الموقّعة بين دول الخليج وبعض الدول الأوروبيّة، وهذه مظاهر لا ترقى إلى نفوذ إقليمي حقيقي يمكن ترجمته إلى أنماط منتظمة من التعاون الدفاعي بين الجانبين، على سبيل المثال من خلال مناورات مشتركة بشكل منتظم، أو وجود هيكل أو آليّة تكتسب صفة الديمومة، يمكن من خلالها بحث التهديدات المشتركة، وهي عديدة، ليس أقلّها أمن الطاقة. وعلى الرغم من ذلك هناك تطوّرات ملحوظة على صعيد تطوّر العلاقات بين الجانبين، وأهمّها اتفاق الجانبين على برنامج عمل مشترك للأعوام 2010-2013، ويتمثّل في التعاون بشأن المجالات التكنولوجيّة، والأمن النووي، والطاقة النظيفة، والحوار بشأن التعاون الاقتصادي[2].

3- روسيا

على الرغم من أنّ هناك دوافع قويّة لدى دول مجلس التعاون لتفعيل العلاقات الخليجيّة الروسيّة، ومنها تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، فضلاً عن التقارب الأمريكي الإيراني، بالإضافة إلى سقوط الأيديولوجيّة السوفيتيّة واختفاء الشيوعية، فإنّ المهمّ بالنسبة لدول مجلس التعاون هو ألّا تحصر موسكو علاقاتها مع دول الخليج في مجرّد شراء الأسلحة الروسيّة والاستثمارات الخليجيّة في روسيا، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة مواقفها تجاه كلٍّ من إيران وسوريا.[3]

1 http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/gulf-region/

2 http://eeas.europa.eu/gulf_cooperation/index_en.htm

3 د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، هواجس متبادلة: الخليج بين الحليف الأمريكي والوافد الروسي، مجلّة السياسة الدوليّة ، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 195 يناير 2014

4- الدول الآسيويّة

تدرك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة الأهميّة الاستراتيجيّة للعلاقات الخليجيّة – الآسيويّة، حيث إنّ تلك الدول بإمكانها إيجاد نموذج تعاوني للأمن والاستقرار ينهض على التنمية الاقتصاديّة والتعاون التجاري بشكل متمايز عن النموذج القائم على استراتيجيّة سياسة القوّة، وذلك انطلاقاً من أسس ثلاثة:

أوّلها: الروابط التاريخيّة والحضاريّة المشتركة، والتي كانت أساساً مهمّاً للازدهار التجاري عبر مراحل مختلفة من التاريخ، فضلاً عن الواقع الجيواستراتيجي.

وثانيها: التحديّات الأمنيّة المشتركة التي تواجهها دول غرب آسيا، ليس أقلّها التجارة غير المشروعة والقرصنة.

وثالثها: التحوّلات الراهنة على المستويين الإقليمي والدولي، والتي تتطلّب تعاوناً وثيقاً بين دول غرب آسيا،[1]فعلى سبيل المثال، فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين مجلس التعاون واليابان خلال عام 2012 بنسبة 12,3% ليصل إلى 182,13 مليار دولار[2]

5- حلف الناتو

على الرغم من الشراكة الخليجيّة الأطلسيّة والتي تتمثّل في مبادرة إسطنبول للتعاون الاستراتيجي بين حلف الناتو وأربع من دول مجلس التعاون، وهي مملكة البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، فإنّه بعد مرور عشر سنوات على إطلاق تلك المبادرة في عام 2004، فإنّه تثار ثلاثة تساؤلات **الأوّل**: هل لدى الحلف استعداد لمساعدة دول مجلس التعاون حال تعرضها لحالات إرهاب إلكتروني؟ **والثاني**: هل لدى حلف الناتو خطط لمواجهة أي أزمات إقليميّة قد يترتّب عليها انقطاع في إمدادات الطاقة للدول الغربيّة. **والثالث:** ما مدى استعداد الحلف لدعم القدرات الدفاعيّة لدول مجلس التعاون في سبيل تحوّلها نحو حالة الاتحاد الخليجي؟[3]

الحلول:

- أهميّة سعي دول مجلس التعاون لتنويع خياراتها الدفاعيّة الدوليّة.

---

1 د. محمّد عبد الغفار ،آفاق التعاون المستقبلي بين الدول المحوريّة في منطقة غرب آسيا في ظل التحوّلات الراهنة، ورقة لمؤتمر الأمن الآسيوي الخامس عشر 2013،"الاتجاهات الناشئة في غرب آسيا: الآثار الإقليميّة والدوليّة، فبراير 2013

2 http://www.middle-east-online.com/english/?id=59091

3 د. أشرف كشك، مستقبل التعاون الخليجي الأطلسي بعد زيارة أمين عام الناتو للكويت، صحيفة الوطن البحرينيّة 8 مارس 2014

- ضرورة تنويع دول المجلس علاقاتها مع القوى الكبرى على ألّا تقتصر على الجوانب الدفاعيّة فقط.
- ضرورة تفكير دول مجلس التعاون في النهوض بالأمن الذاتي الخليجي من خلال التكامل الدفاعي .

ثالثاً: تحدّيات الأمن الوطني:

1- الشباب والمرأة شركاء في صياغة الأمن الوطني لدول مجلس التعاون

طبيعة التحدّي:

تعدّ الأسرة هي الدرع الواقي للشباب من الانزلاق في هاوية الانحراف، و من هنا يجيء دور المرأة باعتبارها أحد الروافد الأساسيّة لخلق جيل من الشباب يقود مسيرة البناء والتنمية، بما يعني تحقيق الأمن بمفهومه الشامل[1].

والجدير بالذكر أنّ المجتمع الخليجي يتّسم بارتفاع نسبة الشباب، ففي سلطنة عمان يمثّل عدد الأفراد من هم دون سن ال 25 عاماً حوالي 51,5% من عدد السكّان، وفي المملكة العربية السعودية 50,8%، وفي البحرين 43,9%، وفي الكويت 37,7%، وفي قطر 33,8%، وفي الإمارات 31%[2] ووفقاً لدراسة أجراها البنك الأهلي التجاري (NCB) في المملكة العربيّة السعوديّة تعدّ البطالة من أبرز المشكلات التي يواجهها الشباب في دول مجلس التعاون، ففي الإمارات تبلغ نسبة بطالة الشباب حوالي 12,1%، وفي الكويت 36,3% بين الفئة العمريّة من 20-24، وفي المملكة العربيّة السعوديّة بين الفئة العمريّة نفسها 28%[3].

الحلول:

- إعداد استراتيجيّات وطنيّة للشباب.
- مؤتمرات للحوار الوطني
- دعم منظّمات المجتمع المدني للنهوض بدورها تجاه الشباب.

---

1 د. عبد الله ناصر العجمي، دور المرأة في تحقيق الأمن الوطني، مؤتمر دور المرأة والشباب في تحقيق الأمن الوطني، أكاديميّة سعد العبدالله للعلوم الأمنيّة، الكويت، يناير 2013

2 The Economist, Economist Intelligence Unit, 2011. Population— 2010 data: Bahrain: 1.2 million; Kuwait: 3.5 million; Oman: 3.3 million; Qatar: 1.7 million; Saudi Arabia: 27.1 million; United Arab Emirates: 6.7 million.

3 Saudi Arabia Economic Report - National Commercial Bank, Saudi Arabia (Unemployment Report), Emirates 24/7 News, July 26 2012

2- الفضاء الرّقمي: طبيعة المخاطر واستراتيجيّات مواجهتها

طبيعة التحدّي:

تتمثّل مخاطر تلك الظاهرة في عدّة أمور منها: الإشكاليّة الأمنيّة المرتبطة بشبكة الإنترنت، وبخاصّة الأجهزة والبرامج والمواد التي يتمّ تخزينها داخل تلك البرامج، فضلاً عن الحركات المتطرّفة التي تسعى لاستخدام شبكة الإنترنت لتحقيق أهدافها، وذلك بالتوازي مع عملياتها على الأرض، ولقد مكنّت شبكة الإنترنت تنظيم القاعدة من خلق فروع في كلّ من العراق وشبه الجزيرة العربيّة ودول المغرب العربي، وذلك بشكل شبه مستقلّ عن المركز الرئيسي بتوظيف تلك الشبكة بشكل فائق.[1]

- تحتلّ دول مجلس التعاون المركز الثاني في الهجوم الرقمي بعد شبه الجزيرة الكوريّة، ففي عام 2013 بلغ إجمالي الهجوم الرقمي 120 مليون هجمة، وفي عام 2011، بلغ 1,6 مليون هجمة إلكترونيّة.[2]

- وفي 15 أغسطس 2012 تعرّضت شركة النفط أرامكو بالمملكة العربيّة السعوديّة لهجوم كان له تأثير بالغ على 30 ألف جهاز كمبيوتر، واستغرق إصلاح تلك الأجهزة حوالي أسبوعين وتكلّف ملايين من الدولارات.[3]

- فضلاً عن الهجوم الذي تعرّضت له شركة رأس غاز في قطر في نفس العام،[4] أمّا البحرين فتواجه يومياً 208 هجماتٌ، وذلك من بداية عام 2014،[5] وفي سلطنة عمان فقد تمّت سرقة 40 مليون دولار من بنك مسقط الدولي من خلال عصابة متخصّصة في القرصنة الإلكترونية من 27 دولة. [6]

الحلول:

- ضرورة وجود فرق متخصّصة في الرد على الهجمات الإلكترونية، ومن ذلك على سبيل المثال: يوجد في دولة الإمارات فريق من هذا النوع يرتبط مباشرة بالمجلس الأعلى للأمن الوطني، بالإضافة إلى وجود تشريعات تجرّم تلك الجرائم. والجدير بالذكر أنّه في المملكة العربيّة السعوديّة يوجد الفريق ذاته.

---

1 د. يحيي اليحياوي، الإنترنت كفضاء للحروب الافتراضيّة القادمة، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2014

2 Lewis, James Andrew. 2014. Cybersecurity and Stability in the Gulf. Middle East Program, Washington: Center for Strategic & International Studies. Page 1.

3 http://www.iiss.org/en/publications/survival/sections/2013-94b0/survival--global-politics-and-strategy-april-may-2013-b2cc/55-2-08-bronk-and-tikk-ringas-e272

4 http://www.google.com.bh/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&ved=0CGc-QFjAG&url=http%3A%2F%2Fwww.just.edu.jo%2F~tawalbeh%2Fcpe542%2Fproject%2Fr1.doc&ei=Ko8VU_29IZCBhAeQ8oCADA&usg=AFQjCNHPCPy3Qn1s4KrKr2J8n8Ga9Hzb-0w&sig2=U28bFItM-cs2SVCaK_sTww&bvm=bv.62286460,d.ZG4&cad=rja

5 http://www.alwasatnews.com/4164/news/read/852511/1.html

6 http://www.arabianbusiness.com/oman-uae-banks-fall-victim-global-cyber-crime-ring-501080.html

- إمكانيّة استعانة دول مجلس التعاون بفرق فنيّة متخصّصة في أمن المعلومات قُبَيْلَ تشغيل الأجهزة الإلكترونيّة.

- إمكانيّة ربط الأمن الإلكتروني بالأمن الوطني للدولة، وعلى المستوى الإقليمي.

- صياغة استراتيجيّات أمنيّة مشتركة للمعلومات في ضوء تجربة كلّ من المملكة العربيّة السعوديّة ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

3- الأمن المائي: مطلب استراتيجي وطني

طبيعة التحدّي:

- أشارت بعض الدراسات إلى أنّ استهلاك الفرد من المياه في كلّ من المملكة العربيّة السعوديّة ودولة الإمارات يتخطّى نسبة 91% و83% على التوالي معدل الاستهلاك العالمي، بما يعادل ستّ مرّات معدّل الاستهلاك في المملكة المتحدة[1]، وقد ازداد الطلب على المياه في دول المجلس من 6 مليارات متر مكعب عام 1980 إلى أكثر من 26 مليار متر مكعب عام 2010، وقد تمّت تغطية العجز من خلال سحب المياه الجوفيّة، من ناحية أخرى تشير الأرقام إلى أنّ الطلب على المياه سوف يزداد بمعدّل 8 في المائة خلال السنوات المقبلة؛ بسبب زيادة عدد السكان وتنفيذ المشاريع العمرانيّة. والجدير بالذكر أنّه يتوقّع أن تصل الاستثمارات في قطاع المياه وتوليد الطاقة في دول مجلس التعاون نحو 120 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة. [2].

ويذكر أنّ تحلية مياه البحر تؤمّن نسبة الثلثين أو أكثر من مياه الشرب المستهلكة في دولة الإمارات والكويت وقطر والبحرين، بَيْدَ أنّ تكاليف التحلية لاتزال مرتفعة حيث تبلغ دولاراً واحداً لكل متر مكعّب من المياه المالحة.[3]

- يستحوذ القطاع الزراعي على 80 بالمائة من الاستخدام الكلّي للمياه في المنطقة حيث أدّى الضخّ المفرط من المياه الجوفيّة إلى استنزاف نسبة كبيرة من المياه الجوفيّة وتدهور نوعيّتها[4].

1 دراسة تحليليّة لشركة بوز أند كومباني، حول واقع مشكلة المياه في دول مجلس التعاون، دبي عام 2013
2 د. أحمد عبد الملك، هاجس هدر المياه في دول مجلس التعاون، صحيفة الشرق الأوسط،29 فبراير 2014
3 دراسة شركة بوز أند كومباني، مرجع سابق
4 من كلمة راشد أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه بدولة الإمارات العربيّة المتّحدة أمام مؤتمر "أمن الماء والغذاء في الخليج العربي" المؤتمر السنوي السابع لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، مارس 2013

من ناحية أخرى هناك مخاوف من المخاطر التي تواجهها محطّات تحلية المياه في دول مجلس التعاون، من ذلك على سبيل المثال حادث تلوّث طارئ؛ الأمر الذي من شأنه تعطيل العديد من محطّات التحلية، ومن ثم نقص المياه المستهلكة[1].

الحلول:

إعادة النظر في قطاع الزراعة، ومن ذلك توقّف المملكة العربيّة السعوديّة عن شراء القمح من المزارعين.

- إعادة النظر في تسعيرة استهلاك المياه.

- تفعيل قرار المجلس الأعلى في قمّة الكويت ال 34، والذي ينصّ على تكليف فريق عمل بدراسة مشروع الربط المائي بين دول المجلس، الذي أعدّته إحدى الشركات الدوليّة المتخصّصة، حيث تدور فكرة ذلك المشروع حول إقامة محطّات تحلية في سلطنة عمان على بحر عمان، ثمّ يمرّ خطّ المياه الذي يتوقّع أن يبلغ طوله 2000 كيلومتر، بدول الخليج الأخرى، بحيث تحصل كلّ دولة على النسبة المخصّصة لها بحسب نسبة عدد السكان، فكلّ شخص يحصل على 21 لتراً.

1 تصريح وكيل وزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت، صحيفة القبس الكويتيّة 14 يناير 2014

التحدّيات الاقتصاديّة الخليجيّة: حلول بنّاءة وحلول ذات مجموع صفريّ

د. عمر العبيدلي [1]

غادة عبدالله [2]

1. المقدّمة

تواجه الدول الخليجية عدداً من التحدّيات الاقتصادية أهمها قلّة التنوع في الاقتصاد عموماً – والإيرادات الحكومية خصوصاً – وكذلك مسار إنفاق حكومي غير قابل للاستدامة. وتعتبَر تلك التحدّيات متميزة مقارنة بما يوجد في اقتصادات أخرى سواء المتقدمة منها أو النامية. وعلى سبيل المثال تعاني منطقة اليورو من نسبة بطالة تجاوزت 11% في 2013 مقارنة بـ 5.1% في الدول الخليجية،[3] ويبلغ الدين العام الياباني حالياً ما يزيد عن 200% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 12.2% في مجلس التعاون.[4]

ويعود تميّز مشكلات الدول الخليجية الاقتصادية إلى التركيبة الفريدة لدى الاقتصادات الستة؛ أولاً: اعتماد شديد على تصدير الموارد الطبيعية (خصوصاً النفط ومشتقاته)، وثانياً: توظيف أغلبية المواطنين في القطاعات العامة. وبالتالي تتطلب هذه الصعوبات غير المسبوقة حلولاً خاصة وجديدة.

ومع أنّ الحلول ستكون جديدة فليست التحدّيات جديدة بل إنها مستدامة، وقد برزت في عقد الثمانينيات بعد انهيار أسعار النفط. ولذا نجد أنّ دراسة التحديات بشكل رسمي ومحترف تمّت من قِبل حكومات الدول الخليجية (وأيضاً من اقتصاديين كبار غير خليجيين) وأن الحلول المستنتجة دُمجت ضمن خطط استراتيجية رسمية لكل من الدول الست.

وبرغم الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول الخليجية لمواجهة هذه التحديات، فهناك فجوتان في التخطيط الرسمي. أولاً: نجاح بعض السياسات المطروحة في دولة ما يعتمد على فشل سياسات دولة أخرى. وعلى سبيل المثال أن ترغب كل من قطر والبحرين والإمارات (وضمن الأخيرة تتصرف دبي وأبو ظبي ككيانين منفصلين) احتلال مركز العاصمة الدولية للصيرفة الإسلامية، وهو أمر محال؛ لأنه لن توجد إلّا عاصمة واحدة! ويستخدم مصطلح "مجموع صفري" لوصف هذه السياسات غير البناءة.

---

1 مدير برنامج الدراسات الدولية والجغرافية السياسية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

2 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

3 "Global employment trends 2014", International Labour Organization (2014).

4 "World Economic Outlook Database", International Monetary Fund.

ثانياً: في الخطط الاستراتيجية الرسمية، هناك غياب شبه تام لمشاريع قائمة على تعاون خليجي. تذكر بعض الخطط التكامل الاقتصادي الخليجي كهدف عام، لكنه لا يحتل دوراً أساساً. ويشار إلى أنه لم تحدَّد أية تفاصيل عن طبيعة التكامل المستهدف.

وتطرح هذه الورقة خطوات لملء تلكما الفجوتين التخطيطيتين واللتين تعودان بالأساس إلى قلّة تنسيق بين الدول الخليجية في رسم سياساتها الاقتصادية. وينبغي على الدول الخليجية أن تعيد النظر في المشاريع ذات المجموع الصفري وأن تفكر في وسائل لتحويلها إلى مشاريع بناءة تخدم كل الدول الأعضاء. ويتوجب أيضاً على الدول الخليجية أن تمنح التعاون الاقتصادي الخليجي دوراً أكبر في خططها.

2. التحدّيات الاقتصادية الخليجية

تنقسم التحدّيات الاقتصادية التي تواجهها الدول الخليجية إلى تحدّيات مشتركة وتحدّيات تؤثّر على مجموعة فرعيّة من الدول الخليجية. وتشكّل أحدث تقارير صندوق النقد الدولي مصدراً قيّماً عن طبيعة التحدّيات الرئيسة.[1]

2.1 تحدّيات مشتركة للدول الخليجيّة

التحدّي 1: قلّة التنوّع في الاقتصاد بشكل عام

كشف الاقتصاديون منذ زمن طويل اعتماد الاقتصادات الخليجية على الموارد الطبيعية.[2] وحتى لو نجحت بعض الدول في إطلاق أنشطة اقتصادية بعيدة عن النفط، مثلاً القطاع اللوجستي في الإمارات والقطاع المالي في البحرين، لا تزال الدول الخليجية بعيدة عن فكّ اعتمادها على الموارد الطبيعية.

ويُعرض اعتماد الاقتصادات الخليجية على النفط في شكل 1 حيث يبلغ معدل حجم قطاع النفط كنسبة من

1 "IMF Executive Board Concludes 2014 Article IV Consultation with Bahrain", International Monetary Fund, June 2014.

"Kuwait 2013 article IV consultation", International Monetary Fund, November 2013.

"Oman—2013 Article IV Consultation Concluding Statement of the IMF Mission", International Monetary Fund, May 2013.

"Qatar 2014 article IV consultation", International Monetary Fund, May 2014.

"Saudi Arabia 2013 article IV consultation", International Monetary Fund, July 2013.

"United Arab Emirates 2014 article IV consultation", International Monetary Fund, July 2014.

2 Sachs, Jeffrey D., and Andrew M. Warner. "Economic convergence and economic policies," National Bureau of Economic Research, Working Paper number 5039, (February 1995).

الناتج المحلي الإجمالي 44%. وحتى في الدولة الأقل اعتماداً على النفط سطحياً – وهي البحرين – يشكّل القطاع النفطي ربع الاقتصاد.

ولا تعكس البيانات المعروضة في شكل 1 الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعيّة بشكل دقيق بل من الأفضل التركيز على تركيبة الصادرات.[1] والسبب هو أن الدول الخليجية لا تصنع عدداً كبيراً من المنتجات الأساسيّة محلياً؛ إذ إنّها تقوم باستيرادها عن طريق الأسواق الدولية، مما يعزّز في أهمية الصادرات؛ لأنها تمثل البضائع التي ستستخدَم لشراء تلك الواردات التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل: المواد الغذائية ومواد البناء وغيرهما. ويُعرض في شكل 2 حجم صادرات النفط كنسبة من الصادرات كلياً ويتجاوز المعدل 65% ممّا يعكس عجزاً شديداً في التنويع الاقتصادي الخليجي.

ويشكّل ارتكاز الاقتصاد على الموارد الطبيعية عبئاً على الدول الخليجية. ففي العصر الحديث، الذي يتميز برؤوس أموال ضخمة وسائلة وقابلة للانتقال بسرعة رهيبة، تقوم الاقتصادات الناجحة على أسس ثابتة ومستقرّة. ويتطلّب تحقيق مردود ملحوظ للاستثمار أفقاً طويل المدى، وبالتالي يتخوّف المستثمرون من الاقتصادات المتقلّبة والتي تعاني من عدم اليقين. وبما أنّ الاعتماد الاقتصادي على قطاع واحد بشكل كبير يعرّض الاقتصاد للاضطرابات العنيفة حينما تتغير أسعار السلع، فتقلّ جاذبية الدول الخليجية كبيئة استثمارية سواء للمحليين أو للخارجيين. وربما شكّل هذا أحد أسباب اعتماد الاستثمار في الدول الخليجية على جهات حكومية مستعدّة للمخاطرة لغرض سياسي وليس اقتصادياً فقط، وأيضاً لغياب أيدٍ خاصة نسبياً في المشاريع الرأسمالية الضخمة.

وتضرب الموارد الطبيعية في رغبة الأفراد في الاستثمار الذاتي – تحديداً في المجال التعليمي – لأنها تفتح مجالاً لتحقيق رواتب وثروات كبيرة دون بذل جهود مستدامة وملحوظة. ولذا نرى أن الدول الخليجية تعاني من نقص في استثمارات شعوبها التعليمية مقارنة بالاقتصادات المتقدّمة (شكل 3).

التحدّي 2: قلّة التنوّع في مصادر الإيرادات الحكومية

تؤدّي الاضطرابات في الإنفاق الحكومي إلى تداخل بين الأمور الاقتصادية والسياسية فتتحول مشاكل اقتصادية إلى مشاكل مجتمعية، وتنتشر أضرارها إلى كل أنحاء الاقتصاد.[2] واهتمام الحكومات الخليجية باقتصاداتها يعزّز صلة القضايا الاقتصادية والسياسية، ويؤكّد أهمية مراعاة عوامل تهدّد الإنفاق الحكومي. ويُعتبر تنويع المصادر إحدى وسائل تحصين الإيرادات الحكومية لكيلا تتعرّض لانقلابات أسبابها خارجية كالمضاربة في

1 Charif, Reda and Fuad Hassanov, "Soaring on the Gulf Falcons. Diversification in the GCC oil Exporters in Seven Propositions," IMF Working Paper (2014).

2 Roubini, Nouriel, and Jeffrey D. Sachs, "Government spending and budget deficits in the industrial economies," National Bureau of Economic Research, Working Paper number 2919, (April 1989).

أسواق السلع الدولية. ولكن أداء الدول الخليجية في هذا المجال ضعيفٌ للغاية. وتعتمد تلك الحكومات على الإيرادات النفطية لتمويل 80% تقريباً من إنفاقاتها (شكل 4).

وحتى لو ارتفعت أسعار النفط منذ بداية الألفية، فسيتوقع اقتصاديون تراجعاً تدريجياً لها في العشرين سنة القادمة بسبب استمرار ضعف الاقتصاد الدولي خصوصاً في الدول النامية الكبيرة كالبرازيل والصين.[1] وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يعود الإنتاج النفطي العراقي والليبي وربما الإيراني (إن نجحت مفاوضات الملف النووي) إلى مستواه السابق مما سيخفض في الأسعار. وسينبغي على الدول الخليجية أن تبحث عن وسائل جديدة لتمويل الأنشطة الحكومية بأسرع وقت، خصوصاً البحرين التي سيبلغ دينها العام ما يزيد عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يقلق شركات التصنيف الائتماني.[2]

التحدّي 3: إنفاق حكومي غير قابل للاستدامة

بغضّ النظر عن أيّ ضغط على الإيرادات الحكومية، تشكّل طبيعة الإنفاق الحكومي مصدر قلق شديد في الدول الخليجية؛ لأنّها غير قابلة للاستدامة. وسبب الخلل هو أنّها رسمت سياسات إنفاقية في عصر - قبل العصر الراهن- لم تواجه فيه الدول الخليجية ضغوطات ديموغرافية.

ويشكّل الدعم الحكومي أول فئة تتطلب الإصلاح الفوري، حيث تنفق الدول الخليجية مبالغ رهيبة من إيراداتها على إعانات في المواد الأساسيّة كالوقود والكهرباء (شكل 5) إذ تبلغ ما يزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول وأكثر من 10% في كلٍّ من البحرين والسعودية.

وأدّى هذا الدعم المفرط إلى ترسّخ ثقافة استهلاكية وإلى لامسؤولية في استخدام المواد المدعومة. وعلى سبيل المثال يستهلك الفرد الكويتي تقريباً ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية التي يستهلكها الفرد في المملكة المتحدة سنوياً (شكل 6)، ولا يبرر ذلك الحاجة لاستخدام المكيفات في المناخ الخليجي؛ لأن الاستهلاك في السعودية يبلغ تقريباً نصف الاستهلاك الكويتي. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل النمو السكاني مصدر ضغط تصاعدي إذ يبلغ تقريباً 9% في قطر؛ وأما في الاقتصادات الثرية الأخرى كأمريكا أو اليابان، فينمو عدد السكان بقِلّة. وليست سياسة الدعم غير قابلة للاستدامة لأسباب مالية فقط، بل إنها تسبب أضراراً بيئية محلية ملحوظة وبالتالي ينبغي التوجه نحو الطاقة المتجددة.[3]

---

1 "Commodity Market Review", International Monetary Fund, (October 2013).

2 "Kingdom of Bahrain Ratings Affirmed At 'BBB/A-2' On Stable Growth Prospects; Outlook Stable" Standard and Poors, http://www.standardandpoors.com/prot/ratings/articles/en/us?articleType=HTML&assetID=1245369848260 (Accessed 03/09/2014).

3 Abdulla, Ghada, "Spanish renewable energy and energy efficiency: lessons for Bahrain" Clements, Benedict et al., "Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications" International Monetary Fund (January 2013).

وقسم ثان من الإنفاق الحكومي بحاجة للإصلاح وهو رواتب موظفي القطاع العام، خصوصاً في الكويت والبحرين (شكل 7) حيث تجاوزت الرواتب في القطاع العام 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبما أن عدد السكان ينمو بشكل ملحوظ في الدول الخليجية (شكل 6)، فما عاد ممكناً الاعتماد على القطاع العام كمصدر رئيس لفرص العمل في السنوات القادمة. وسبق للتوظيف الحكومي أن احتل دور نشاط شبه خيري من قبل الحكومات الخليجية وأصبحت الاعتبارات الاقتصادية بعيدة عن قرار خلق الوظيفة في القطاع العام. ونتيجة لذلك، تحوّلت المؤسسات الحكومية إلى منظّمات تعاني من بيروقراطية شديدة وتعيق الأنشطة الخاصة،[1] فتمّ تبني إجراءات بيروقراطية وهمية لإشعار الموظفين الحكوميين بأنّ لهم دوراً ملموساً في العجلة الاقتصادية.

التحدّي 4: تعرّض الاقتصادات الخليجية إلى الاقتصادات الآسيوية

لا ينطلق اهتمام أمريكا بالنفط الخليجي من أهميته المباشرة للاقتصاد الأمريكي، فتلبية احتياجات أمريكا النفطية أساساً تتمّ عن طريق كندا وفنزويلا وليس من دول خليجية. وتشكل الاقتصادات الآسيوية أهم زبائن للنفط الخليجي حيث تستورد ثمانية ملايين برميل يومياً (شكل 8).

وبعد تحوّل الإمارات إلى مركز لوجيستي دولي يربط قارتي آسيا وأوروبا اتسع الاعتماد الخليجي على الاقتصاد الآسيوي خارج الإطار النفطي فقط. ونتيجة لشدة الارتباطات بين المجموعتين من الدول، أصبحت الاقتصادات الخليجية معرّضة لتقلّبات الاقتصادات الآسيوية بطريقة تهدّد استقرار الخليج الاقتصادي. وبات على الدول الخليجية أن تبحث في سبل تنويع علاقاتها الاقتصادية – خصوصاً العلاقات النفطية.

2.2 تحدّيات تؤثّر على مجموعة فرعية من الدول الخليجية

تتميّز الاقتصادات الخليجية بتجانس ملحوظ؛ مّما يضمن أن معظم تحدّياتها تأخذ نمطاً مشتركاً، ولكن هناك تحدّيات إضافية مهمّة وتؤثّر على مجموعة فرعية من الدول الست.

تحدٍّ فرعي 1: تتكوّن حالياً فقاعات مالية في كلّ من الإمارات وقطر والسعودية قد تسبب أزمة مالية في حالة انفجارها

مضت أقلّ من سنتين منذ مطلع 2013 وفي هذه الفترة القصيرة شهدت بورصات دولية رئيسة ارتفاعات كبيرة في أسعار الأسهم (شكل 9). وعلى سبيل المثال بلغ ارتفاع مؤشر داو-جونز الأمريكي 40% كما صعدت قيمة المؤشر الياباني 49% خلال نفس الفترة، وهذه علامات فقاعة مالية جديدة قد تشابه الفقاعة التاريخية التي تكوّنت في فترة 2001-2008 قبل دورها في تفجير أكبر أزمة مالية في تاريخ البشر. وبرغم حجم هذه

1 Common, Richard. “Administrative change in the Gulf: modernization in Bahrain and Oman.” International Review of Administrative Sciences 74, no. 2 (2008): 177-193.

الارتفاعات المقلقة فإنها بسيطة مقارنة بما تشهده الآن السعودية (59%) وقطر (66%) وأبو ظبي (94%) ودبي (212%) التي تعاني من فقاعة فلكية!

واتخذت حكومة دبي خطوات لتفادي أزمات مالية بعد الأزمة القاسية التي ضربتها في 2007، ولكن يبدو أنها غير قادرة على التحكّم في الأموال الساخنة التي لجأت إلى دبي مؤخراً؛ بسبب الربيع العربي وقد تهرب في أية لحظة إن انهارت أسعار العقارات والأسهم الإماراتية. وينبغي على الحكومات القطرية والإماراتية والسعودية أن تتبنّى سياسات لحماية اقتصاداتها من انفجار الفقاعات؛ لأنّ هذا الحدث سيأتي عاجلاً أم آجلاً.

تحدٍّ فرعي 2: بيئة العمل والاستثمار في الكويت ضعيفة

يشتكي المستثمرون ورجال الأعمال الذين يرغبون في العمل في الكويت من معوقات قانونية عديدة تصعّب القيام بأنشطة تجارية. وفي مؤشر سهولة العمل (Ease of Doing Business) للبنك الدولي، احتلت الكويت المركز 104 دولياً، وهي مرتبة ضعيفة جداً وبعيدة عن مرتبات الدول الخليجية الأخرى (البحرين – 46؛ عمان – 47؛ قطر – 48؛ السعودية – 26؛ الإمارات 23).[1] ولا شكّ أن أحد أسباب قلة الاستثمار في الكويت هو التوتر الجيو-سياسي بعد الغزو العراقي في 1990، ولكن هذا لا يبرّر ضعف البيئة القانونية الذي يعود جزئياً إلى سوء تنظيم القطاع العام وانتشار التوظيف غير الفعّال.

3. حلول

كما طُرح في بداية الورقة، فإنّ التحدّيات المذكورة ليست جديدة أو غريبة على الدول الخليجية، فهي تظهر اعتيادياً في التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي، كما أنّها تُذكر في الخطط الاستراتيجية الاقتصادية الرسمية للحكومات الست. وعلى سبيل المثال يشكّل تنويع الاقتصاد أهمّ هدف للبحرين حسب "رؤية 2030." ورسمت الدول الخليجية حلولاً لهذه المشاكل وبدأت في تنفيذها منذ زمن طويل. ولكن تعاني الحلول الرسمية من ثغرتين ينبغي ملؤهما إن رغبت تلك الدول في مواجهة التحدّيات بطريقة فعّالة وحاسمة. وسيتمّ ذكر الحلول الرسمية بإيجاز قبل انتقادها وطرح حلول بديلة.

***3.1* الحلول الرسميّة**

التحدّيات المذكورة أعلاه لا تعالج منفردة بل إنها مترابطة وتتطلب حلّاً مشتركاً. ويرتسم الهدف الأساس في تنويع الاقتصاد جذرياً؛ لأنّ هذا سيعالج التحدّيات (1) و(2) و(4) مباشرة، وسيخفّف الضغط على الميزانية العامة، ممّا سيؤدّي إلى معالجة التحدّي (3) أيضاً.

---

1 مصدر:
Ease of doing business index", World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/IC.BUS."
.(EASE.XQ (Accessed 11/09/2014

حلّ 1: التنويع العضوي عن طريق إصلاح قانوني ودعم مركزي لقواعد الاقتصاد

يقوم التنويع العضوي على خلق بيئة اقتصادية تشجّع أنشطة منوّعة في القطاع الخاص. وأول خطوة هي تشخيص أسباب اللاتنويع، ربما عبر مقارنات بين اقتصادات الدول الخليجية والدول المتقدمة.

تشكّل حقوق الملكية أساس النشاط التجاري؛ لأنها تضمن مردوداً لرائد الأعمال وصاحب المشروع. وأحد أسباب ضعف أداء القطاعات الخاصة الخليجية – خصوصاً في المجالات التي تعتمد على استثمارات طويلة المدى وابتكارات قابلة للنهب – هو عدم حماية حقوق الملكية (منها حقوق الملكية الفكرية) بنفس مستوىً يوجد في الاقتصادات المتقدمة. ويعرض شكل 10 ضعف الدول الخليجية في مجالي الابتكار والإنفاق على البحث والتطوير حسب المعايير الدولية.

ويعود ذلك جزئياً، وكما سبق القول، إلى ضعف نسبي في حماية حقوق الملكية (شكل 11). ومن أكبر شكاوي رجال الأعمال في الدول الخليجية هو بطء المحاكم التجارية وقلّة الشفافية في قراراتها. ولربما عزّزت معالجة هذين الخطأين الثقة الاقتصادية العامة، ومن ثمّ بثّت الاستعداد لممارسة الأنشطة الابتكارية. وكخطة موازية للإصلاح القانوني، ينبغي على الحكومات الخليجية أن تخصخص أنشطتها الاقتصادية –في شركات الاتصالات مثلاً – لإبعادها عن النفوذ الحكومي وبالتالي عن القضاء.

وبعد تشكيل بيئة قانونية مناسبة، هناك محتوى آخر لتشجيع العمل والابتكارات الخاصة: الرأسمال بكل أنواعه. أولاً: الرأسمال الجسدي، وهذا يعني بنية تحتية تلبي احتياجات القطاع الخاص: شبكات مواصلات واتصالات وطاقة ومياه ومجارٍ.. إلخ. وبرغم أنّ الدول الخليجية تقدّمت بشكل ملحوظ في مجال البنية التحتية خلال العشرين سنة الأخيرة (على سبيل المثال خدمات الإنترنت في شكل 12)، لم تصل حتى الآن إلى مستوى البنية التحتية في الاقتصادات المتقدمة.

ثانياً: الرأسمال البشري، وهذا يعني قوة عاملة تتميّز بمؤهلاتها الأكاديمية وبمهارات احترافية رفيعة. وكما يظهر في شكل 3، تعاني الدول الخليجية من فجوة تعليمية ملحوظة مقارنة بالاقتصادات المنافسة. وأصبح دور الرأسمال البشري محورياً في ظل تراجع أهمية القطاعات التقليدية (كالموارد الطبيعية والصناعة) وتقدّم أهمية قطاع المعرفة (كتقنية المعلومات والهندسة البيولوجية) في الاقتصاد الدولي. وهناك دراسات عدة تبحث في أفضل سبل لتطوير الأنظمة التعليمية في الدول الخليجية.[1]

1 Barber, Michael, Mona Mourshed, and Fenton Whelan. “Improving education in the Gulf.” The McKinsey Quarterly (2007): 39-47.

Fasano, Ugo, Rishi Goyal, “Emerging strains in GCC labor markets”, Topics in Middle Eastern and North African Economies, electronic journal, Volume 6, Middle East Economic Association and Loyola University Chicago (September, 2004).

ثالثاً: الرأسمال النقدي (التقليدي)، وهذا يعني تمويل للمشاريع الخاصة لاسيّما الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وأطلقت كل دولة خليجية صندوقاً مخصّصاً لدعم تلك المشاريع.

ويتفق الخبراء على أنّ الإصلاح القانوني والاستثمار في كل أنواع الرأسمال سيؤديان إلى تحسّن ملحوظ في مدى التنويع الاقتصادي، وتحتلّ هاتان الخطوتان مركزاً مهمّاً في الخطط الاستراتيجية الرسميّة للدول الخليجية.

حلّ 2: التنويع الفوقي عن طريق المساهمة المركزية المباشرة في قطاعات استراتيجية

يقوم التنويع العضوي على قرارات القطاع الخاص حول المشاريع الربحية، ولا يتجاوز دور الحكومة تشكيل بيئة قانونية مريحة للتجار واستثمارات في أسس الاقتصاد وليس في مخرجات معيّنة. وعلى عكس ذلك فيحتوي التنويع الفوقي على احتلال الحكومة دوراً قيادياً في تحديد وتنفيذ المشاريع الربحية. وتمثّل كلّ من كوريا الجنوبية وسنغافورا وماليزيا أشهر نماذج لهذه السياسة التي تعتمد على تنسيق فعّال بين المؤسسات الحكومية ومنظور ذي مدى طويل.

ومارست الدول الخليجية هذه السياسة منذ التسعينات على الأقل ونجح بعضها في تنمية قطاعات قادرة على التنافس في الأسواق الدولية. وعلى سبيل المثال تتميز السعودية بقطاع صناعة المنتجات البتروكيميائية المتقدمة وأصبحت سابك (SAPIC) من أهم الشركات الدولية في هذا المجال. وحقق قطاع الصيرفة الإسلامية في البحرين إنجازات ملحوظة كما تحولت دبي إلى مركز دولي للخدمات اللوجستية والسياحية.

وحسب خططها الرسمية، تهدف الحكومات الخليجية إلى التحول من اقتصادات قائمة على الموارد الطبيعية إلى اقتصادات معرفة. وهناك تركيز على الخدمات المالية كأحد القطاعات المستهدفة للتنمية، خصوصاً الصيرفة الإسلامية. وكذلك تم إطلاق مشاريع تعليمية تحتوي على فروع خليجية لجامعات غربية وأكبر مثل لذلك هو المدينة التعليمية في قطر. وهناك محاولات أيضاً لإنشاء مراكز للمؤتمرات والبحوث العلمية والخدمات اللوجستية والخ.

ويشكّل استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة أحد أهم عناصر خطط التنويع الفوقي في كل من الدول الخليجية الست. وتهدف كل حكومة تحديداً أن تُقنع أكبر الشركات الدولية أنّ دولتها تشكّل أفضل مكان في الخليج لمقرّ إقليمي يخدم الدول المجاورة. ونجحت الدول الخليجية في استقطاب رؤوس أموال هائلة بسبب حرية اقتصادية نسبية توفرها الحكومات فضلاً عن غياب شبه مطلق من ضرائب تقليدية متعددة تتحملها الشركات في الاقتصادات المتقدمة.

ولم يتفق الاقتصاديون حول احتمال نجاح سياسة "الحكومة كرائد أعمال رئيس" في الاقتصاد. فرغم أمثلة إيجابية معروفة ككوريا الجنوبية، يطفو عدد كبير لمحاولات فاشلة معظمها في قارتي أمريكا الجنوبية وأفريقيا.

ولكن، ولحسن الحظ، تتميز الدول الخليجية بفوائض مالية ضخمة نتيجة لتصدير الموارد الطبيعية مما يسمح لها أن تجرب سياستي التنويع العضوي والفوقي بشكل موازٍ وأن تراجع خططها على ضوء خبرة ملموسة.

3.2 ثغرات في الحلول الرسمية

ثغرة 1: رُسمت الخطط الاستراتيجية الرسمية للدول الخليجية دون تنسيق بين الدول الست مّما أدّى إلى طرح سياسات ذات مجموع صفري

تعتبَر سياسة ما "بناءة" إذا ما انعكس تطبيقها في دولة إيجابياً على دول خليجية أخرى. وعلى سبيل المثال حينما يُفتح أول فرع لجامعة غربية مرموقة في دولة خليجية، تستفيد كل الدول الخليجية الأخرى؛ لأنه يتمكن مواطنون من التسجيل في الفرع الخليجي بدل الفرع الغربي، ومن ثمّ تتقلص كلف التعليم.

وعلى عكس ذلك تصنَف سياسة ما كـ "سياسة ذات مجموع صفري" إن قلّلت من احتمال نجاح إحدى سياسات الدول الخليجية الأخرى أو ضربت في مصالح تلك الدول. وعلى سبيل المثال، إن فتحت جامعة ستانفورد الأمريكية فرعاً في الكويت وبعد مرور خمس سنوات، اتفقت مع السعودية لفتح فرع أكبر وأحدث في الرياض. فبتلك الخطوة تتضرّر الكويت وتفقد استثماراتها كثيراً من قيمتها؛ وبالتالي تصبح سياسة السعودية غير بنّاءة.

في المرحلة التي سبقت التخطيط الاستراتيجي الرسمي للدول الخليجية، كانت سياساتها الاقتصادية بدائية نوعاً ما، وبالتالي أُتيحت للحكومات الست خيارات واسعة وعديدة حول توجه اقتصادي جديد. وبعد دراسة تلك الخيارات، تضمّنت الخطط النهائية سياسات، بعضها بنّاءة، وأخرى ذات مجموع صفري. ويعود وجود سياسات غير مرغوب فيها لغياب التنسيق في عملية التخطيط، وتصرّف كل حكومة دون تشاور مع دول أخرى ودون أخذ مصالح بقية دول في الاعتبار. وما يشير إلى ذلك هو تبنّي بعض الدول لنفس السياسة – وهي سياسة يستحيل النجاح في تطبيقها في أكثر من دولة؛ لأنّ عناصر النجاح لا تتأتّى إلى لاعب واحد فقط.

وعلى سبيل المثال حينما تتبنّى السعودية سياسة للاستثمار في البحث العلمي بشكل عام، وتأخذ بها كنهج تنموي فهي تقدّم سياسة بناءة، خصوصاً إن استهدفت استقطاب علماء دوليين كبار لا يفكرون عادة في العمل في الدول الخليجية – كما حصل في جامعة الملك عبدالله في جدة. ولكن إن خططت السعودية لاستقطاب كبار العلماء الخليجيين، أو لإقناع علماء أجانب يعملون في دولة خليجية أخرى حالياً، فسيشكل ذلك سياسة ذات مجموع "صفر"؛ لأنّ أي نجاحات للسعودية ستكون على حساب دولة خليجية أخرى.

وفي الواقع يصعب تصنيف سياسة ما كبناءة أو غير بنّاءة بطريقة حازمة؛ لأنّ السياسات عموماً وتطبيقاتها تتضمن فيها جوانب تأخذ من الفئتين. ولكن لا شك أنه ينبغي مراجعة بعض الخطط الرسمية للدول الخليجية الست؛ لأنها جذرياً ذات مجموع صفري. وتشير قائمة جزئية من أمثلة ترتبط بالموضوع:

- تنافس على تحويل الدولة إلى مركز مالي دولي، وخصوصاً إلى عاصمة دولية للصيرفة الإسلامية
- تنافس حول نقل المسافرين الجويين بين أمريكا/أوروبا وآسيا/أستراليا
- تنافس حول استضافة السياح الخليجيين والإقليميين
- تنافس حول الخدمات اللوجستية
- تنافس حول إنشاء مركز تعليمي وبحثي إقليمي ودولي
- تنافس حول تنقيب وتصدير النفط

يؤدي التداخل في أهداف سياسات الدول الخليجية إلى استنساخ جهود واستثمارات وإلى هدر في الأموال الخليجية حسب المنظور الخليجي. ليس التنافس بحد ذاته شيئاً سيّئاً بل عل عكس ذلك فإن الرأسمالية تؤدي إلى الازدهار بسبب التنافس. ولكن أمام الدول الخليجية خيار بين التنافس البيني والتنافس الخارجي. والكتلة الناجحة الذكية دائماً تفضّل أن تنسق وتتعاون داخلياً، وأن تركز جهودها التنافسية نحو الدول التي تقع خارج الكتلة إلى أكثر حدّ ممكن.

وعلى سبيل المثال هناك تنوع وتخصّص شديد ما بين الولايات الأمريكية: تركز ولاية نيويورك على الخدمات المالية وولاية ديلاوير على سياحة المتسوقين وولاية إنديانا على الصناعة الثقيلة وولاية فرجينيا على شركات الأسلحة، ويتعاملون مع المجتمع الدولي ككتلة تمثّلها الحكومة المركزية. وينبغي على الدول الخليجية أن تسعى لترتيب مماثل على المدى الطويل بدل الصراع الداخلي الذي لن يؤدي إلّا إلى فائز واحد وخمسة خاسرين.

ثغرة 2: الخطط الاستراتيجية الخليجية لا تتضمن سياسات مفصّلة عن مشاريع خليجية مشتركة أو عن مسار التكامل الاقتصادي الخليجي

معظم الخطط الاستراتيجية الخليجية لا تذكر التكامل الاقتصادي الخليجي إطلاقاً، وإن ذُكر في خطّة ما فمجرد بطريقة هامشية ودون تقديم أية تفاصيل. وهذا لا يعني أن الدول الخليجيّة أوقفت مسار التكامل الاقتصادي؛ على سبيل المثال تتقدم دول المجلس في مشروع شبكة سكة الحديد[1] وتستمر بعضها في تنفيذ استعدادات الوحدة النقدية.[2]

1 "200 مليار دولار استثمارات مشروع سكة حديد ((التعاون))"، جريدة البيان، 08 سبتمبر 2014، http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2014-09-08-1.219724.

2 سلطان الطولاني، "العملة الخليجية الموحدة ستصبح أقوى تكتل اقتصادي في العالم" صحيفة اليوم، 27 أغسطس 2014، http://www.alyaum.com/article/4010210.

ولكن غياب المشاريع المشتركة من الخطط الرسمية يعكس أنها لا تحمل دوراً أولياً حسب آراء صناع القرار. وما يؤكد ذلك هو تعطل مشاريع اقتصادية خليجية عدة أهمها السوق المشتركة.[1] فمضى ما يزيد عن عشر سنوات منذ إقرار الوحدة الجمركية (وهي المرحلة الثانية في السوق المشتركة بعد تأسيس منطقة تجارة حرة والذي تمّ في 1981) وإلى الآن لا يزال المشروع غير مفعّل. وليس هذا أمراً بسيطاً، ويعزِّز من سلبيات وأضرار وقع هذا العامل فيشتكي التجار الخليجيون بانتظام من عرقلة حركة بينيّة للبضائع والموارد البشرية والأنشطة التجارية.[2]

وهذا يرفع السؤال: هل قلة اهتمام الدول الخليجية بالمشاريع الاقتصادية المشتركة تعكس ضعف مردود تلك المشاريع؟ هذا احتمال مستبعد؛ لأنه ربما كانت التجربة الأقرب للحالة الخليجية الراهنة – وهي تجربة الاتحاد الأوروبي في التجارة الحرة والوحدة الجمركية والسوق المشتركة – فقد حققت عوائد اقتصادية ملحوظة ليست موقع جدل حولها من قِبل الاقتصاديين.[3] ولربما يعود تعطل المشاريع الاقتصادية الخليجية إلى توتر دبلوماسي وسياسي بين الدول الأعضاء وليس عاملاً اقتصادياً.[4]

3.3 حلول بديلة

على ضوء الثغرتين المطروحتين أعلاه، ما هي الحلول البديلة المتاحة لدول مجلس التعاون؟ بالفعل من الممكن معالجة الثغرتين بنفس السياسة؛ لأنهما تعودان إلى نفس السبب الأساس: قلّة التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء.

---

1 Abdulghaffar, M., O. Al-Ubaydli and O. Mahmood (2013). "The malfunctioning of the Gulf Cooperation Council single market: features, causes and remedies" Middle Eastern Finance and Economics. 19

2 Federation of GCC Chambers. 2012. Report on the Gulf Single Market: Obstacles and Solutions

3 Bottasso, A. and A. Sembenelli (2001). "Market power, productivity and the EU Single Market Program: Evidence from a panel of Italian firms," European Economic Review, 45, p167-186

Griffith, R., R. Harrison and H. Simpson (2010). "Product market reform and innovation in the EU," Scandinavian Journal of Economics, 112, p389-415

Sauner-Leroy, J-B. (2003). "The impact of the implementation of the Single Market Programme on productive efficiency and on mark-ups in the European Union manufacturing industry," European Commission Economic Papers No. 192

Siotis, G. (2003). "Competitive pressure and economic integration: an illustration for Spain 1983-1996," International Journal of Industrial Organization, 21, p1435-1459

4 صباح التركي، "حقيقة الخلاف الخليجي وما وراء الكواليس"، إيلاف للنشر المحدودة، 6 سبتمبر 2014، http://www.elaph.com/Web/opinion/2014/9/938212.html.

خطوة 1: عقد منتديات اعتيادية لدول مجلس التعاون لمناقشة سياسات الدول الأعضاء الاقتصادية وتبادل الأفكار عن سبل التعاون في تلك السياسات

تجتمع الجهات الخليجية المكلفة برسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل دوري، ولكن تقع هذه الاجتماعات تحت مظلة أنشطة مجلس التعاون وتخصَص لمناقشة المشاريع المركزية وليس المشاريع الفرعية الخاصة بكل عضو والتي تتضمنها الخطط الاستراتيجية الرسمية. وعلى سبيل المثال حينما يجتمع وزراء المالية للدول الست قد يتحدّثون عن تفاصيل الوحدة النقدية، ولكن لا يفتحون موضوع التنافس بين الإمارات والبحرين وقطر على الصيرفة الإسلامية. وطبعاً أول خطوة للتعاون هي تبادل المعلومات بطريقة منتظمة وبالتالي ينبغي على الدول الخليجية أن تنشئ منتدىً لهذا الغرض.

خطوة 2: إنشاء صناديق خليجية مركزية لتحفيز دول مجلس التعاون على إطلاق مشاريع تعاونية

التعاون يعتمد على تبادل المعلومات حسب خطوة 1، ولكن تبادل المعلومات لا يضمن التعاون؛ لأنه قد يكشف تضارباً في المصالح. وللتغلب على هذه العوائق المحتملة، ينبغي على دول المجلس أن تتخذ خطوات لتحفيز الدول الأعضاء على المساهمة في مشاريع اقتصادية مشتركة وغير فوقية.

وعلى سبيل المثال قامت جامعات غربية مرموقة بفتح فروع في الإمارات وقطر دون تنسيق بين الدولتين. وربما كان من الأفضل أن تنسّقا على أساس التخصّص: ترتكز الجامعات الهندسية والعلمية في الإمارات والجامعات ذات التخصّص في العلوم الاجتماعية والإنسانية تتجه إلى قطر، ويتمّ إنشاء لجان مشتركة لإدارة القضايا المشتركة. وتستخدَم أموال صندوق مركزي لتحفيز الدولتين على عقد صفقة وتفادي التنافس غير البناء.

خطوة 3: تعزيز صلاحيات مؤسسات مجلس التعاون المركزية

أحد أسباب عدم تفعيل المشاريع الاقتصادية الخليجية هو ضعف آلية الرقابة والمتابعة. فالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لا تمتلك ما يكفي من موارد بشرية ومالية لمراقبة الالتزام بالاتفاقيات الاقتصادية، وهي غير ممنوحة الصلاحيات المطلوبة لمحاسبة جهة مخالفة للاتفاقيات في حالة كشفها.[1]

وفي حالة الاتحاد الأوروبي، نجحت السلطة المركزية (المفوضية الأوروبية) بتفعيل معظم الاتفاقيات الاقتصادية نتيجة لقدرتها على فرض عقوبات ملموسة (غرامات) على الدول غير الملتزمة بالقوانين الأوروبية المركزية. وليس من الضرورة أن تتبنّى دول مجلس التعاون كل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لاسيما لأنها قد لا تناسب

1 عمر العبيدلي، "مجلس "التنسيق" وليس "التعاون": تحديات الاتحاد أمام الدول الأعضاء، مجلة السياسة الدولية، 196، (2014).

الحالة الخليجية. لكن الهيكل الحالي غير فعّال وبحاجة إلى إصلاح، والنموذج الأوروبي يؤكد دور الصلاحيات الملموسة في التعاون ما بين الحكومات.

4. الخاتمة

تحاربت الدول الأوروبية على مدى قرون وخسرت مليارات الدولارات وضحّت بملايين الأرواح. وبعد آخر وأصعب مواجهة – وهي الحرب العالمية الثانية – أدركت المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وغيرها أخيراً انعدام منطق استمرار الصراع والتنافس الداخلي وأنّ من الأفضل التعاون البيني والتنافس الخارجي. وتحسّنت العلاقات ما بين الدول الأوروبية باضطراد على مدى 60 سنة، وتعزّز التعاون حتى وصل إلى مرحلة وحدة نقدية وبرلمان أوروبي. وأصبح عدو الجيش الألماني عدو الجيش الفرنسي، وحينما تطوّر قوة دفاع المملكة المتحدة سلاحاً جديداً، يخصَص لغريم غير أوروبي، وقد يطوَر بالتعاون مع وزارة الدفاع الإيطالية. وعاشت أوروبا عقوداً من السلام منذ الوصول إلى هذه القناعة.

من الجانب النظري، يسهل التعاون ما بين الدول الخليجية مقارنة بالدول الأوروبية بسبب تجانسها الشديد: لغوياً وثقافياً واقتصادياً ومناخياً وجغرافياً ..إلخ. وحتى التحدّيات الاقتصادية مشتركة! فأمامها ثلاثة خيارات:

1. مواجهة التحدّيات بطريقة تنافسية وغير بنّاءة؛ حيث نجاح دولة ما في حل مشكلة اقتصادية يأتي على حساب دولة أو دول خليجية أخرى.

2. مواجهة التحدّيات دون صراع بيني حول الكعكة الاقتصادية ولكن دون تعاون، وهذا يعني تفادي السياسات التي تضرب في مصلحة الدول الأخرى، ولكن العمل باستقلال ودون تشاور على صعيد خليجي.

3. مواجهة التحدّيات ككتلة ورسم السياسات الاقتصادية بناءً على المصلحة الخليجية، وبآلية تضمن أن الدول التي تتنازل عن مصلحتها لأجل المصلحة العامة تعوَض بشكلٍ مُرْضٍ ومنطقي.

في الواقع، تقع معظم السياسات الاقتصادية الخليجية في الفئة الأولى أو الثانية، ونادراً ما تقع في الفئة الأخيرة المرغوب فيها. ويعود ذلك جزئياً إلى إصرار الدول الخليجية على العمل بالانفراد حين رسم الخطط الاستراتيجية الرسمية، وجزئياً إلى ضعف المؤسسات المركزية الخليجية التي هي غير قادرة على محاسبة من يخالف المصلحة العامة الخليجية. وإذاً يحتوي الحلّ على: أولاً: خلق فرص تفاهم للأجهزة المسؤولة عن السياسات الاقتصادية؛ ثانياً: تحفيز تلك الجهات على التعاون؛ ثالثاً: تعزيز صلاحيات المؤسسات المركزية الخليجية.

والأمل أن تصل الدول الخليجية إلى نفس القناعة التي وصلت لها الدول الأوروبية دون الحاجة للمرور بصراع مستدام مرهق ومكلّف.

الأشكال

شكل 1: حجم قطاع النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013

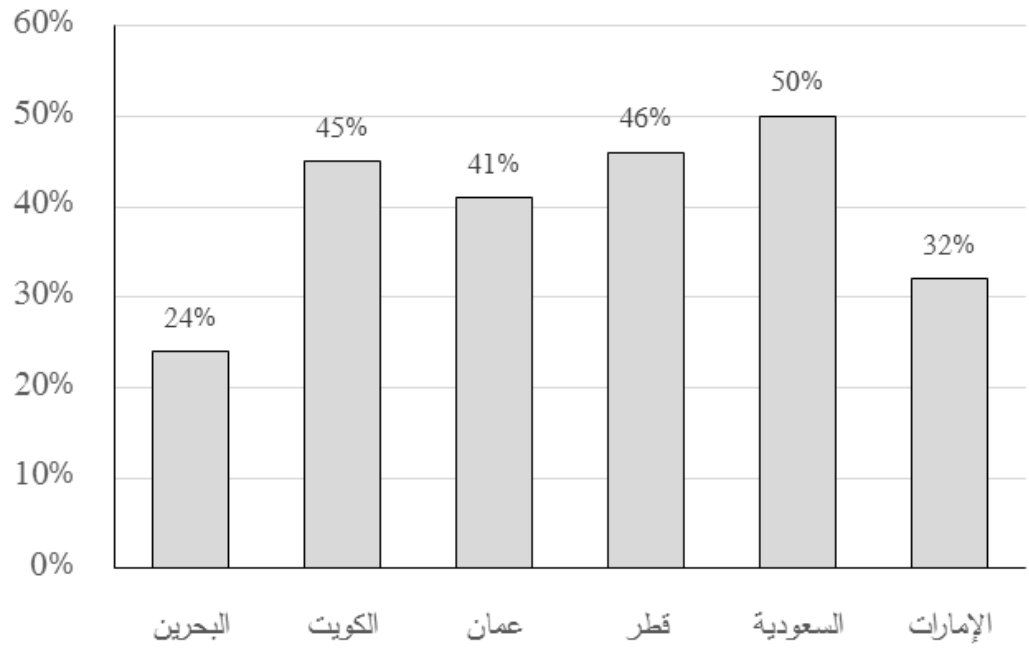

المصدر:

Martin Hvidt, "Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends," Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 27 London School of Economics and Political Science, London, UK. (January 2013)

شكل 2: حجم صادرات النفط كنسبة من مجموع الصادرات في 2013

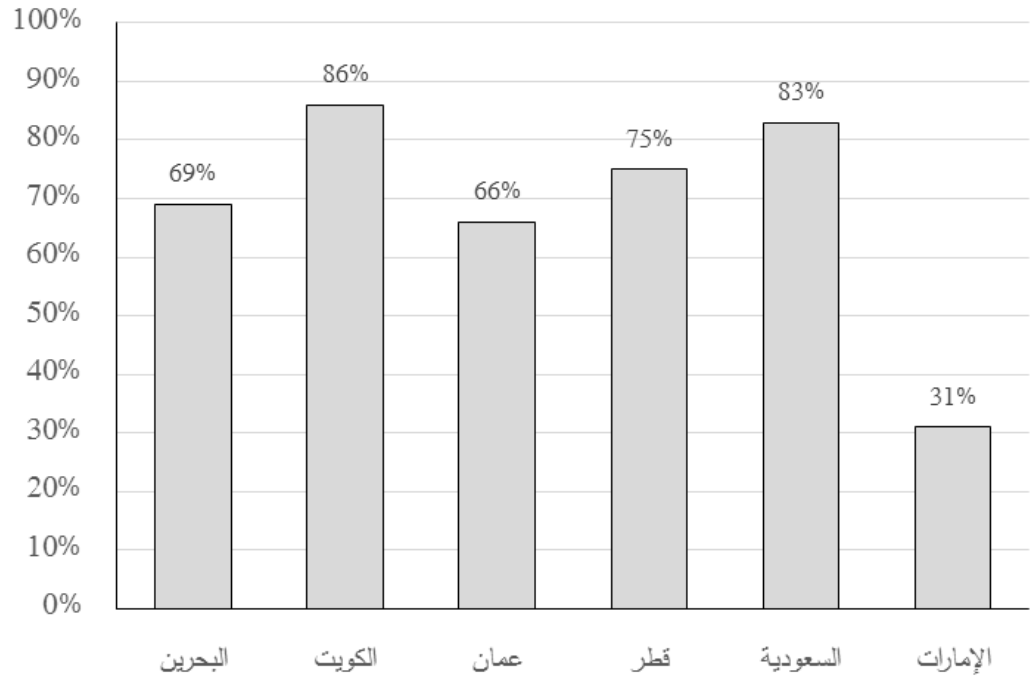

المصدر:

Charif, Reda and Fuad Hassanov, "Soaring on the Gulf Falcons. Diversification in the (GCC oil Exporters in Seven Propositions," IMF Working Paper (2014

شكل 3: معدل عدد سنوات التعليم للمواطن في 2010

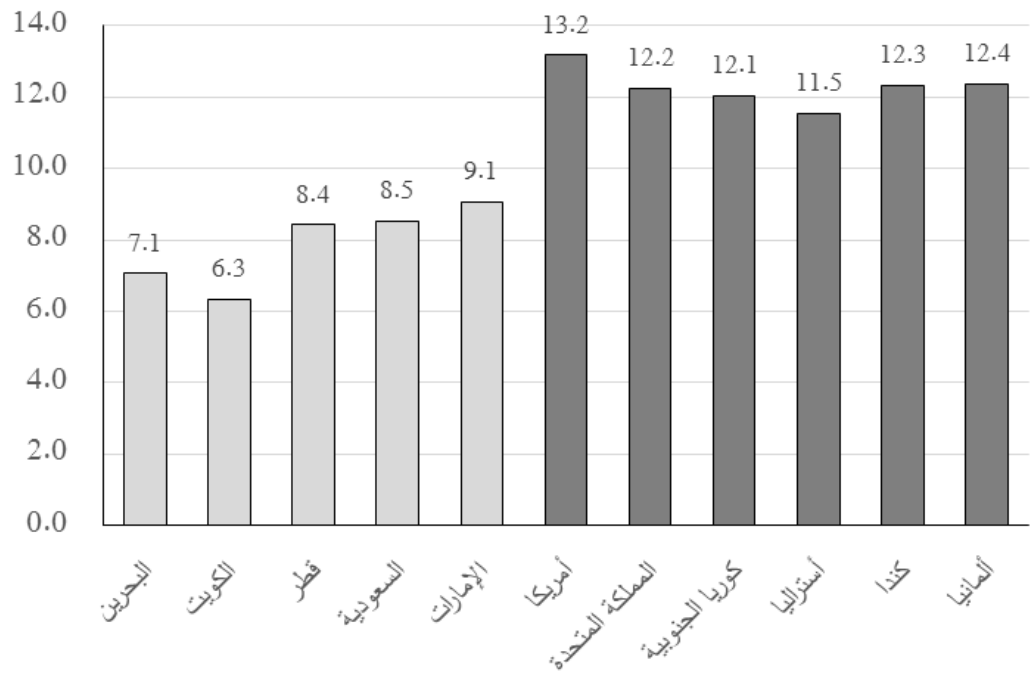

المصدر:

"Education Attainment for Population aged 15 and over". Barro Lee. http://www.barrolee.com/data/yrsch.htm. (Accessed 09/09/2014)

شكل 4: الإيرادات الحكومية النفطية كنسبة من الإيرادات الحكومية الإجمالية في 2013

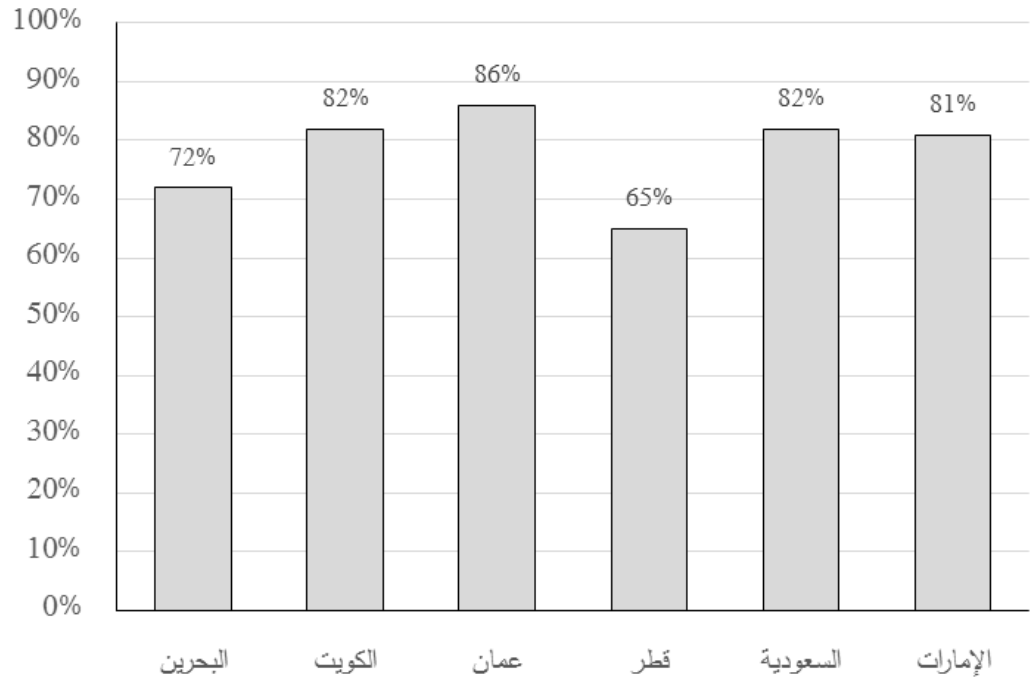

المصدر:

Charif, Reda and Fuad Hassanov, "Soaring on the Gulf Falcons. Diversification in the GCC oil Exporters in Seven Propositions," IMF Working Paper (2014).

شكل 5: الإعانات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013

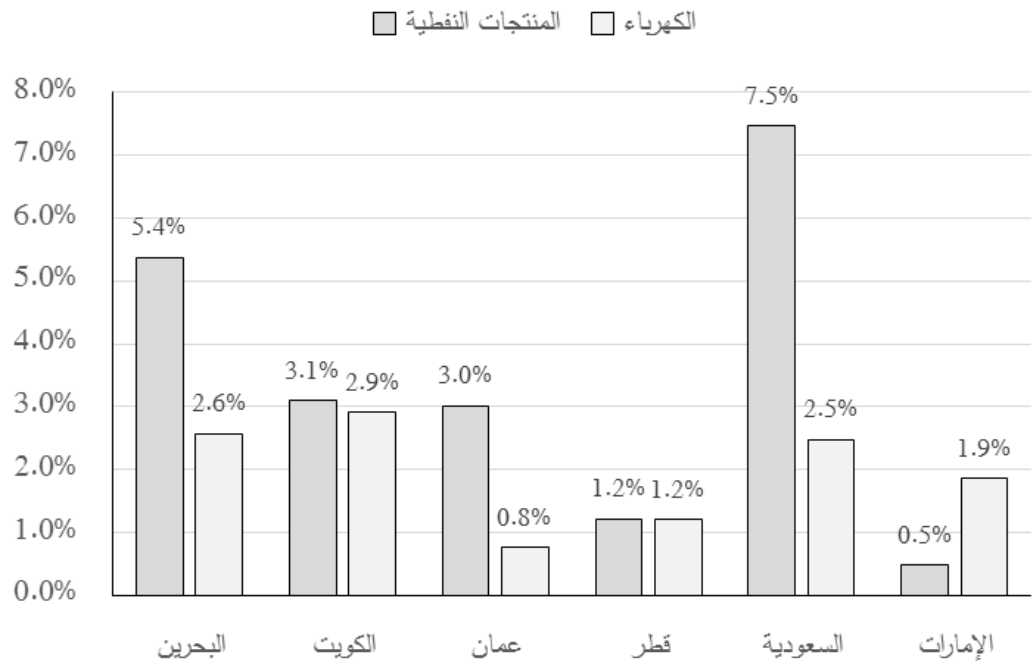

المصدر:

"Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications", International Monetary Fund (2013)

شكل 6: استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية والنمو السكاني في 2011

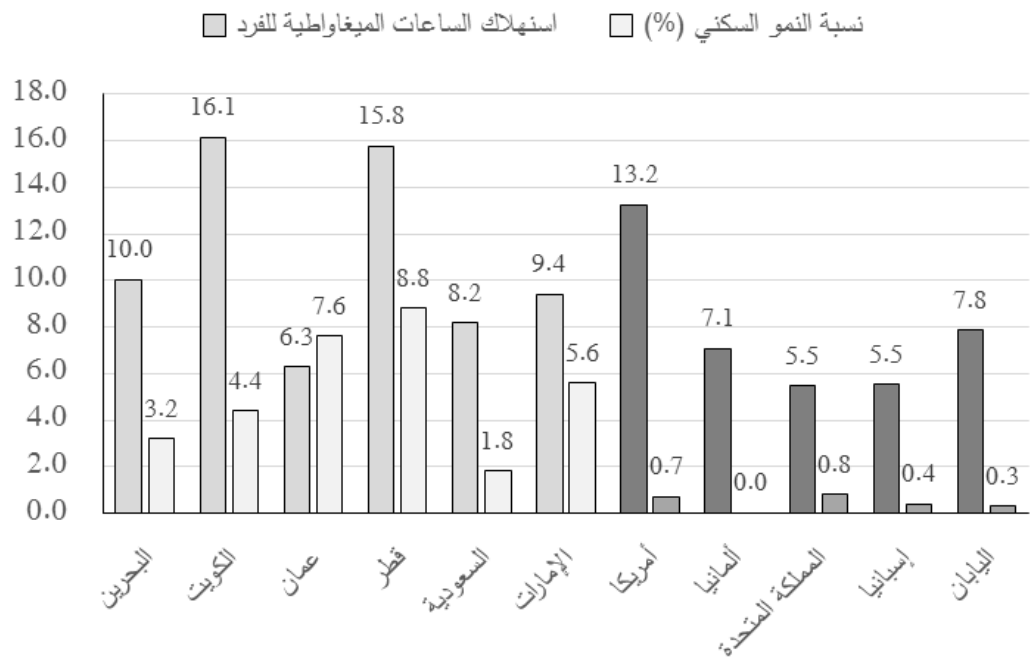

المصدر:

"Electric power consumption (kWh per capita)", World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC?order=wbapi_data_value_2011+wbapi_data_value+wbapi_data_value-last&sort=desc. (Accessed 09/09/2014.) "Population growth (annual %)", World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?order=wbapi_data_value_2011+wbapi_data_value&sort=desc. (Accessed 09/09/2014)

شكل 7: الرواتب في القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013

المصدر:

"Consolidated final Account For The Year Ended 31 December 2013" Kingdom of Bahrain Ministry of Finance, http://www.mof.gov.bh/showdatafile.asp?rid=2845&ftype=file1

شكل 8: الاستيراد الآسيوي للنفط الخليجي

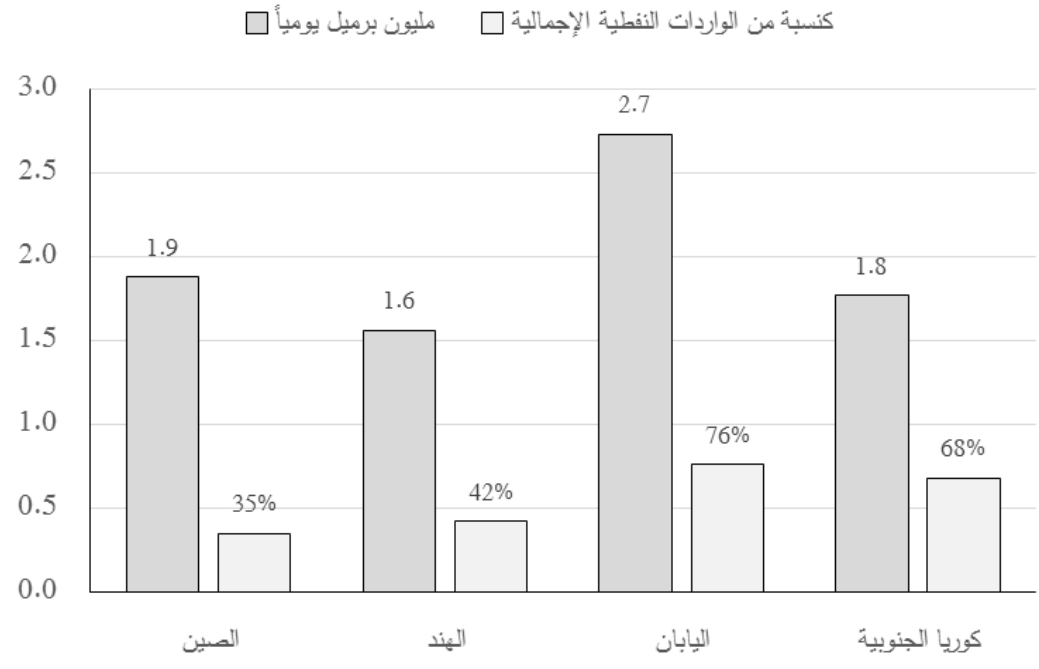

المصدر:

Al-Tamimi, Naser, "Asia-GCC Relations: Growing Interdependence," *ISPI* Analysis No. 179, (June 2013): page 7.

شكل 9: نسبة ارتفاع مؤشر البورصة في سبتمبر 2014 مقارنة بيناير 2013

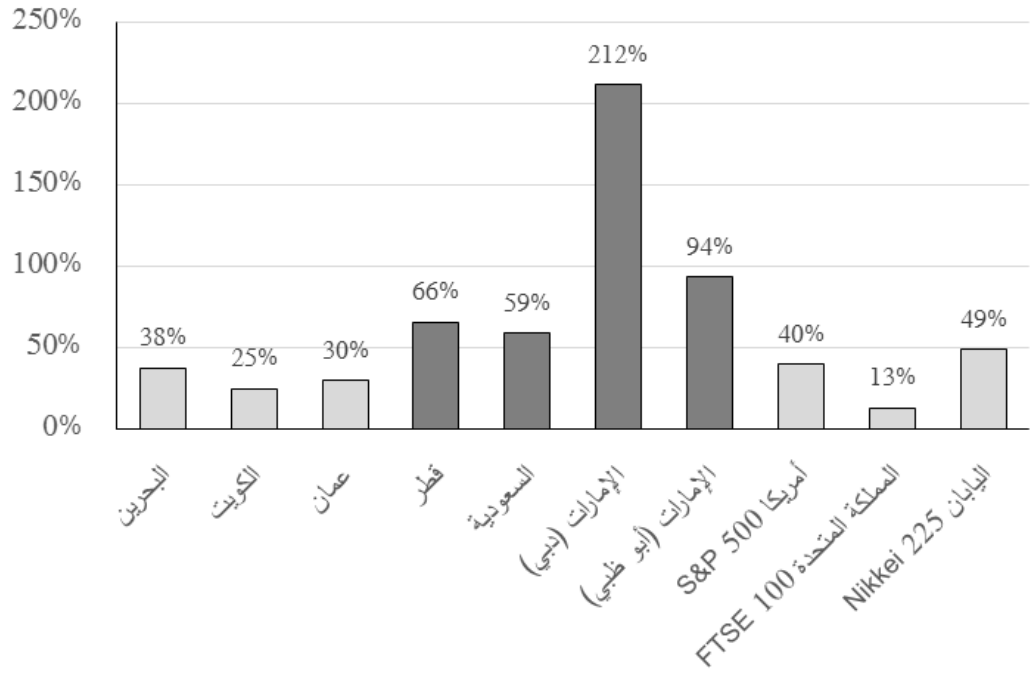

المصدر:

www.bloomberg.com

شكل 10-أ: مؤشر الابتكار للمنتدى الاقتصادي الدولي 2013

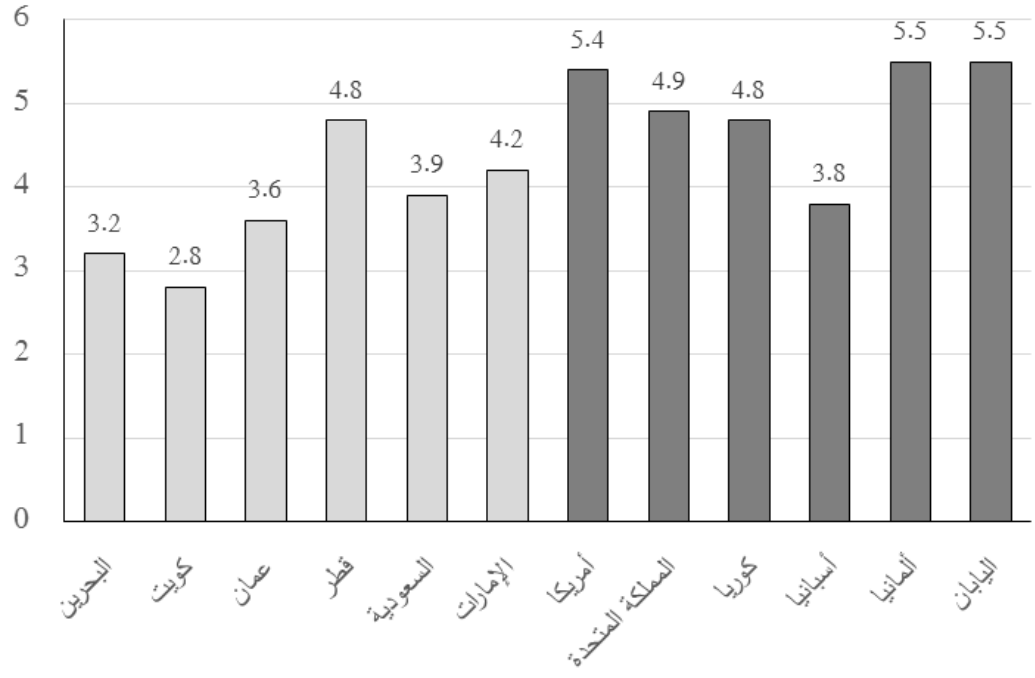

المصدر:

Schwab, Klaus, "The Global Competitiveness Report 2013-2014 Full Data Edition", World Economic Forum. http://reports.weforum.org/the-global-competitiveness-report-2013-2014/

شكل 10-ب: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2011

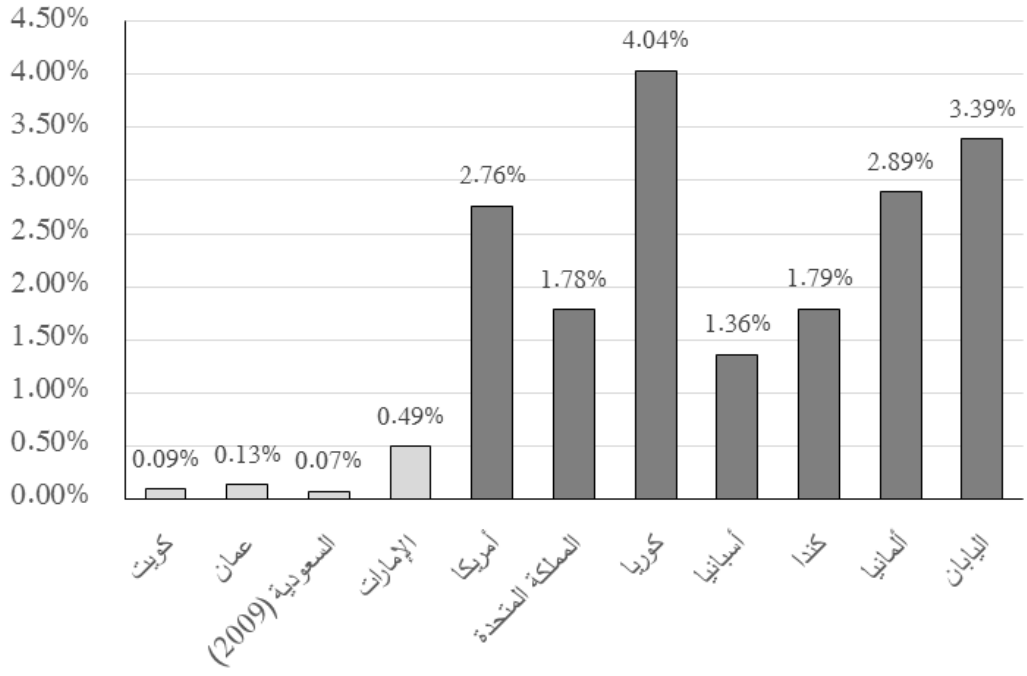

المصدر:

"Research and development expenditure (% of GDP)", The World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS, (Accessed: 11/09/2014)

شكل 11: مؤشر هيريتج لحقوق الملكية 2014

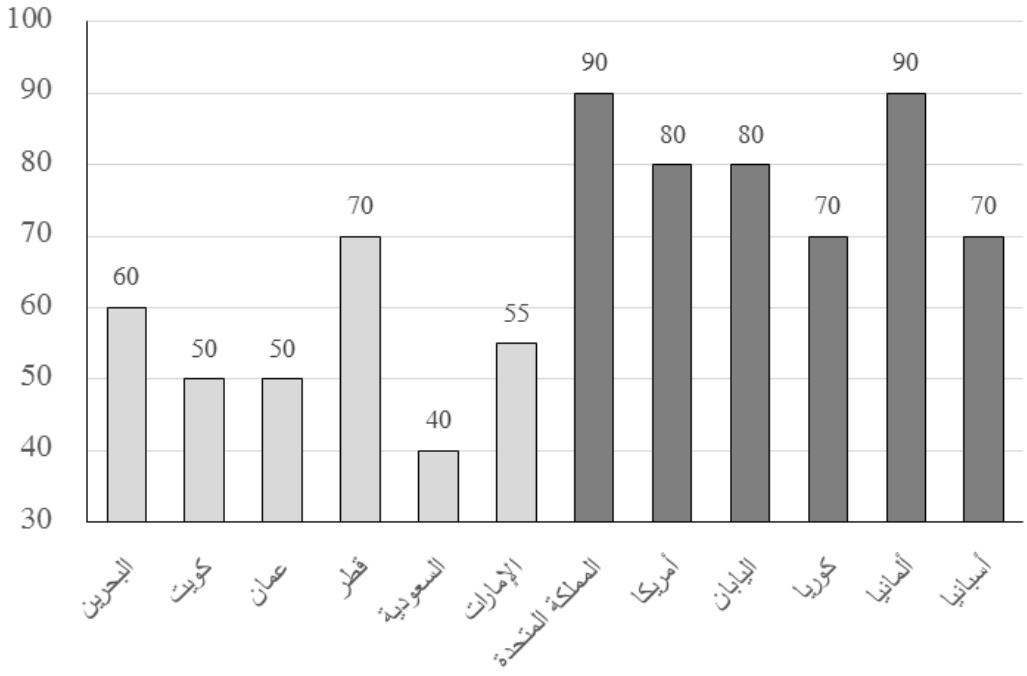

المصدر:

"2014 Index of Economic Freedom" The Heritage Foundation, http://www.heritage.org/index/explore, (Accessed: 11/09/2014).

شكل 12: المشتركون في الإنترنت الثابتة ذات النطاق العريض لكل 100 نسمة

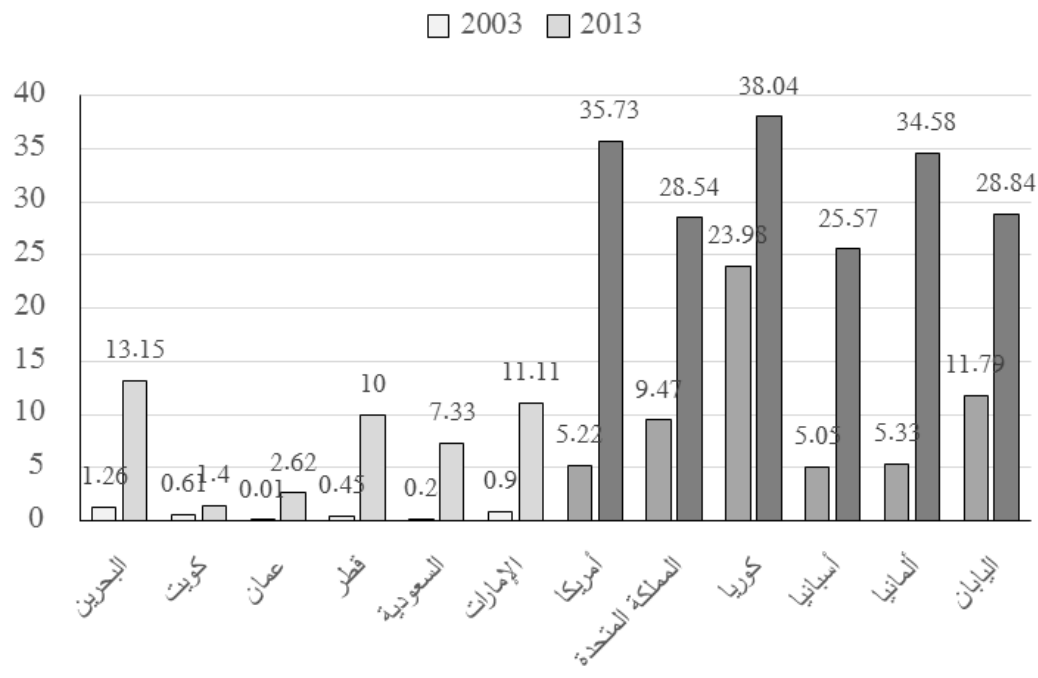

المصدر:

"Fixed broadband Internet subscribers (per 100 people)", The World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.BBND.P2, (Accessed: 15/09/2014)

عرض لمؤتمر:

الأمن الوطنيّ والأمن الإقليميّ لدول مجلس التعاون
رؤية من الداخل، تحدّيات الحاضر واستراتيجيّات المستقبل

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة والطاقة

البحرين 23-24 إبريل 2014

د. أشرف محمّد كشك [1]

انطلاقاً ممّا تواجهه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة من تحديّات على المستويين الداخلي والخارجي على خلفيّة التحوّلات التي تشهدها العديد من الدول العربيّة منذ عام 2011 وحتى الآن، فضلاً عن تغيّر السياسة الأمريكية تجاه قضايا الأمن الإقليمي، عقد مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات) مؤتمره الثاني " للأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل، تحدّيات الحاضر واستراتيجيّات المستقبل" خلال الفترة من 23-24 إبريل 2014 بمشاركة نخبة متميّزة من أبناء دول المجلس من المسؤولين الحاليين والسابقين، فضلاً عن عدد من الأكاديميين، وكانت وقائع المؤتمر على النحو التالي:

الجلسة العامة الافتتاحية

1- د. محمّد عبد الغفّار، مستشار جلالة الملك للشؤون الدبلوماسية ورئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة:

أشار إلى النقاط التالية:

- إنّه في زمن التحوّلات الكبرى تتأثر التحالفات الكبرى، وتبدأ بالتفكّك بعض أو جميع عُرى الروابط التي نسجتها ظروف زمن مختلف، طارحاً تساؤلاً مفاده كيف ستتعامل دول المجلس مع تحالفاتها التي تضغط على التغيير والتحديث بمجتمعات لم تتطوّر كما ينبغي ببنيتها الاجتماعية، وفي ظلّ الأزمات الأخرى الحادّة والملفّات التي تواجهها دول المجلس مثل: الملفّ النووي الإيراني وتداعيات الأزمة السورية.

- إنّه في زمن تغيّر التحالفات تحتاج دول المجلس إلى صياغة "مفهوم استراتيجي" شامل، كما تفعل الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي كلّ عشر سنوات. وينبغي أن تكون ركيزة هذه الاستراتيجية بناء وتطوير سياسات حقيقية للدفاع المشترك تكون قادرة على ردع التهديدات والعدوان الخارجي في إطار مظلّة خليجيّة مستقلة واسعة لا تتبع استراتيجيّات كبرى بل تتعاون معها.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

- إنّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - كتنظيم إقليمي متجانس في نظمه السياسية، وتمتاز مجتمعاته بالتداخل، والتشابك، وأواصر القربى فيما بينها- ليس لها خيار سوى أن تعاضد بعضها بعضاً. ولم يَعُدْ الانفصال أو الانسحاب من هذا الكيان ممكناً؛ لما يترتب عليه من خسائر استراتيجية لا تستطيع تحمّل تبعاتها الدول المنضوية في هذا التنظيم الإقليمي الخليجي.

- إنّ الحوار الأهمّ بالنسبة لدول مجلس التعاون في هذه المرحلة الفاصلة هو الحوار مع الذات الذي يجب أن يبدأ بدراسة وتحليل المعوّقات التي تمنعنا من التقدّم بهذا التنظيم الإقليمي؛ حتى لا نحبس كيان دول المجلس في بوتقة التعاون وإنّما العمل على الدفع بها قُدُماً إلى ما يزيد من لحمتها وقوّتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

2- صاحب السموّ الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود رئيس مجلس إدارة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة:

أشار إلى النقاط التالية:

- ينعقد المؤتمر في توقيت مهمّ في ظلّ ما تشهده منطقة الخليج العربي من انكشاف استراتيجي في أعلى مراحله على المستويين الوطني والإقليمي في الوقت الذي كان يتعيّن على دول المجلس بعد أكثر من 30 عاماً من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تكون قد وصلت إلى أعلى درجات التنسيق والتعاون والوصول إلى مرحلة الاتحاد لضمان أمن واستقرار ورفاهية شعوبنا في هذه المرحلة الصعبة.

- إنّ أخطر ما يواجه دول الخليج اليوم هو هذا الشرخ الجديد في العلاقات "الذي قد تتسلّل منه إلينا تداعيات ما يشهده إقليمنا من توتّرات لا تأتي بالخير لدولنا ومجلسنا ولمستقبلنا الواحد".

- إنّ المنطقة الآن بعد مضى نحو 4 أعوام على بدء أحداث ما يسمّى بالربيع العربي باتت في مرحلة مخاض شديد، وإنّ أهمّ ما كشفته مجريات الأمور في المنطقة أنّ الأمن الوطني ليس عسكريّاً فحسب لدرء المخاطر الخارجية بل هو أمن سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وإعلامي، وأنّ الاعتماد على تثبيت القوّة في الأمن الوطني ليس ضمانة كافية لتحقيقه، وعليه فإنّ الشرط الأوّل للحفاظ على أمن دول الخليج ومجتمعاتها هو زيادة تحصين هذه الدول من الداخل بسياسات تحافظ على علاقات سويّة بين القيادات والشعوب.

- ظهور الاستقطاب الحادّ الذي أفرزته التحوّلات السياسية وظهور النزاعات المسيّسة الدينية والطائفية والقبليّة هي أكبر تحدّ يواجه دول مجلس التعاون، ويهدّد أمنها الوطني، ما يعني أن دول المجلس أمام واقع مفتوح على كلّ الاحتمالات.

- إنّه في الوقت الذي تحمل دول الخليج نظرة إيجابية تجاه إيران فإنّها لاتزال منغّصاً للأمن الإقليميّ انطلاقاً من سياستها الساعية لفرض الهيمنة السياسية والتدخل في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون من خلال تأجيج الفتن الطائفية وغموض نواياها بشأن خططها للمعرفة النووية واستمرار احتلال الجزر الإماراتية وبدعمها الحكم الطائفي في العراق وتدخّلها العسكري لدعم النظام السوري الإجرامي أو التدخّل لتفتيت اليمن مذهبياً.

- كلّ محاولات دول الخليج لترشيد السياسات الإيرانية خلال ال 30 عاماً الماضية باءت بالفشل رغم أنّ دول الخليج لا تكنّ أيّ عداء لإيران ولا تريد لها أو لشعبها أيّ ضرر كجيران ومسلمين، إلّا أنّ الضرورة للحفاظ على أمن دول المجلس تحتّم العمل على إيجاد توازن مع إيران بما في ذلك المعرفة النووية والاستعداد لأيّ احتمالات في الملفّ النووي الإيراني.

- إنّ مقترح خادم الحرمين الشريفين بشأن الاتحاد الخليجي يعدّ هدفاً استراتيجيّاً مهمّاً يضمن صيانة الأمن الوطني لدول المجلس ويمثّل حصانة لأمنها الإقليمي، فضلاً عن أنه سوف يسهم في تحقيق التوازن مع إيران.

3- معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السابق، دولة الكويت

أشار إلى النقاط التالية:

- آن الأوان لانتقال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحالف كونفدرالي، وهو أمر يستوجب الانتقال من مرحلة الدبلوماسية إلى أشكال من السياسة الحقيقية التي تضع بالاعتبار المخاطر والمهدّدات الوجودية لكيان دول المنطقة وأمنها الداخلي.

- مجلس التعاون بدأ قبل 3 عقود بإجمالي سكاني يقدّر بـ 13 مليون نسمة، والآن وصل إلى 47 مليون نسمة، نصفهم غير مواطنين أو وافدون عرب وأجانب، لافتاً إلى أنّ هذا الخلل السكاني يشكّل تحدّياً كبيراً في صياغة ونسج استراتيجية أمنية، كما أنّه يمثّل تهديداً وجوديّاً لدول مجلس التعاون مؤكّداً بأنّ دول التعاون ليس لديها مجال لترف الخلافات في ظلّ وجود هذه المهدّدات.

- إنّ دول المنطقة تواجه رغبات قوى إقليمية في أن تكون راعية وحامية لعقيدة معيّنة، وتعتبر كلّ أبناء الطائفة هم رعايا، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الوطنية، قائلاً إنّ هذه القوى تدفعها رغبات السيطرة، وأشار إلى أنّ إيران التي تنظر لأبناء الطائفة الشيعية في المنطقة على أنّهم تابعون لها رغم التصاق أبناء الطائفة بأوطانهم وأراضيهم، مؤكّداً أنّ ذلك يشكّل تحدّياً وخطراً قائما أمام مخطّطي وصانعي السياسات في دول المنطقة.

- إنّ ثمّة درساً مهمّاً جدّاً نستخلصه من الحرب العالمية الأولى المدمّرة وهو أنّ الاحتماء بالخارج والاستقواء بالأجنبي والبحث عن قوى خارجية لدعم موقف محلّي أمر في غاية الخطورة، ونتائجه كارثية ويشكل هذا الأمر أيضاً تحدّياً لدول مجلس التعاون، حيث إنّه وفقاً لهذا المفهوم تتأسس الرؤية الإيرانية للشيعة، فأينما حلّ المنتمون للمذهب الشيعي تعدّ إيران ذاتها راعية وحامية لهم، بغضّ النظر عن درجة إيمان المواطنين والتصاقهم بأرضهم وأنظمتهم الوطنية والسياسية. كما حدث في الحرب العالمية الأولى عندما استقوى قاتل وليّ العهد في الإمبراطورية النمساوية المجرية بالكنيسة الأرثوذكسية في موسكو في العام 1914؛ لتكون الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب العالميّة الأولى "الشرسة والبشعة".

- إنّ الإسقاط الثاني للحرب العالمية الأولى على أمن الخليج يكمن في ضمان الأمن الخارجي لها، حينما أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك ويلسون عن مبادئه الأربعة عشر لبناء عالم جديد متحضّر، مثيراً جدليّة حقّ تقرير المصير مع الأوروبيين والاستعاضة عنهم بمفهوم الانتداب أو الوصاية والتي نجم عنها لاحقاً اتفاقية سايكس بيكو لتقسيم المنطقة العربية، وفشل العرب في تدبير أمورهم.

4- معالي المهندس عبد الرحمن الحصين، وزير المياه والكهرباء، المملكة العربية السعودية:

أشار إلى النقاط التالية:

- الأمن المائي لدول الخليج العربية يُعدّ من أكبر الأخطار والتحدّيات بالنسبة لدول المجلس، كونه يشكّل تحدّياً داخلياً، مشيراً في هذا السياق إلى ارتفاع نسبة استهلاك المياه بين مواطني دول المجلس في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة جداً؛ ممّا يبعث على القلق من انخفاض نصيب الفرد من المياه، ويهدّد بحدوث الفقر المائي في بلدان دول مجلس التعاون بسبب عدم الترشيد الاستهلاكي للمياه.

- يوجد إسراف في استهلاك المياه بدول مجلس التعاون نتيجة عدم وجود تعرفة على المياه أو انخفاضها بشكل كبير، وإنّ ذلك يعود إلى فرط الاستهلاك والعادات غير الصحيحة في استهلاك المياه في دول المجلس.

- في الوقت الذي اختارت فيه جميع دول الخليج العربي- من منطلق حرصها على توفير الرفاهية لشعوبها- أن تكون تعرفة استهلاك المياه مجانية أو منخفضة جدّاً، فقد أعطى ذلك شعوراً غير دقيق لدى الأفراد في بلداننا بالوفرة بدلاً من ندرة الموارد المائية.

- توجد أهميّة لفرض التعرفة على الاستهلاك المائي وكونها ستمثّل دوراً رئيسياً في ترشيد الاستهلاك المائي، حيث إنّ تجاهل ذلك يعني أنّ دول مجلس التعاون ستكون في سباق محموم مع الطلب المتزايد على المياه وسوف تخسر المعركة حتماً في تلبية الطلب المتزايد على المياه، إن لم يكن في الحاضر القريب فسيكون في المستقبل.

5- معالي السيد عبدالله بشارة، رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أشار إلى النقاط التالية:

- لا غنى عن وحدة المنظور الجماعي لدول الخليج للتوافق على وسائل التعاون مع أحداث المنطقة وأبرزها تدفق الجهاديين من جميع أنحاء الأرض لبؤر التوتر.

- إذا كانت حروب المنطقة في الماضي تتمّ بين جيوش نظاميّة تسعى لفرض سيطرتها- ضارباً على ذلك مثلاً الحرب العراقية الإيرانية التي استهدفت كسر حدّة الراديكالية الإيرانية المفزعة وتحقيق توازن في نظام القوى وجني مكاسب وأرباح جغرافية- حيث كان مجلس التعاون وقتها مخلصاً بوفائه للنظام الجغرافي الاستراتيجي منذ الحرب العالمية الأولى، فإنّ الوضع الآن قد تغيّر كثيراً؛ حيث برزت حقائق المنظّمات المستترة مثل "القاعدة" ، و"داعش" التي طفت على سطح الحياة بلا مقدّمات لتمارس وحشية عابرة للحدود لم تعتدها المنطقة، من قبل بمحاربين من هويّات غامضة وصلت لأراضي الشام واليمن والعراق .

- إنّ العمل المطلوب لمكافحة هذه الظاهرة المقيتة هو انضباط خليجي وعربي أكبر لضمان تدفّق المعلومات والوصول إليها عبر مراكز المخابرات الدولية، وتبنّي الوسائل المؤثرة لحفظ الاستقرار بالمنطقة، ودعم الآليات الأمنية في اليمن والأردن؛ لمواجهة المخاطر غير المألوفة المتسعة بتواجدها وتؤثّر على سياسات الخليج.

- إنّه لا مفرّ من تطبيق الدبلوماسيّة الاستباقية بالانفتاح التكاملي مع دول الإقليم المتعرّضة لآفة الإرهاب والتعاون مع صنعاء وعمان وتركيا للحدّ من انسياب المقاتلين نحو البؤر المشتعلة، وتعزيز الذراع السياسي والدبلوماسي والمخابراتي، فضلاً عن تصعيد المراقبة الداخلية، ليس فقط لوقف الإمدادات البشرية المتطوّعة، وإنّما لإغلاق المنابع المالية والمادية وتجفيف الأرصدة التي تعتبر عامل النجدة للقتلة.

- ضرورة التلاحم الخليجي وتعزيز مقاربتها لدبلوماسية الطاقة، لافتاً إلى أنّ أمن الخليج يعني ازدهاراً عامّاً ومساهماً مؤثّراً في أمن واستقرار الكون بأسره، وإدراك احتياجات العالم من النفط بترسيخ التواجد بين المنتج بسعر معقول والمستهلك في انسياب ثابت لا يتأثر لتحقيق صحّة الاقتصاد العالمي والحفاظ على نموّه.

6- معالي السيد هزاع مبارك الهاجري الأمين العام المساعد للشؤون الأمنية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نيابة عن الأمين العام لمجلس التعاون معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني:

أشار إلى النقاط التالية:

- قادة دول مجلس التعاون المؤسّسين ركّزوا عند تأسيس هذا الكيان الخليجي على مجالات نجاح المجلس، بما يضمن تحقيق التنسيق والتكامل بين دول المجلس في جميع الميادين وصولاً إلى وحدة دول المجلس في المستقبل.

- هناك ضرورة للتكاتف بين دول مجلس التعاون لمواجهة وإبعاد التهديدات المحدقة بها، مشيراً إلى أنّ المواطن الخليجي يُعدّ جُزءًا مُهمّاً من المنظومة الأمنية، وهو معنيّ بحماية نفسه ومجتمعه وكيانه الخليجي.

- الأمن الخليجي يتمّ على مستويات عدّة، وهناك ضرورة للتكامل والترابط بين دول المجلس في الأمور الدفاعية.

- إنّ نجاح جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة الإرهاب والجرائم والتهديدات الأخرى قد جاء بفضل الاتفاقية الأمنية لدول المجلس التي كفلت التنسيق بين دول المجلس والتعاون لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر.

- يجب على العالم أن يحترم القوّة الاقتصادية والسياسية لدول المجلس، الأمر الذي يثير التساؤل عن مدى استخدام قدرة دول المجلس المالية في التأثير على القوى المؤثرة عالميّاً للحفاظ على مكانتها وأهميتها الاستراتيجية والدفاع عن مصالحها.

- هناك ضرورة لتعزيز مكانة مجلس التعاون استراتيجياً وإقليميّاً، مشيراً إلى أنّ دول المجلس قادرة على الحفاظ على تماسك المجلس وتضامنه وقدرته على فرض الحلول الإقليمية الناجحة مثل ما قام به المجلس من دور تجاه الأزمة اليمنية.

- إنّ من يرغبون في عرقلة مسيرة المجلس عبر البحث عن الثغرات لشقّ جدار الترابط بين دول المجلس لن ينجحوا في ذلك، معرباً عن ثقته الكبيرة بعدم نجاح أيّ مساعٍ لزعزعة كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الجلسة الأولى: تحدّيات الحاضر واستراتيجيات المستقبل: تغيّر البيئة الإقليمية: تطوّرات عابرة أو تحولات استراتيجية؟

1- معالي الشيخ ثامر العلي الصباح، رئيس جهاز الأمن الوطني، دولة الكويت:

أشار إلى النقاط التالية:

- البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج كانت ولا تزال عرضة للتغيّر والتبدّل بسبب التغيّر في النظام العالمي، وتغيّر توازن القوى الإقليمي، الأمر الذي يستوجب من دول مجلس التعاون إمعان النظر في تلك التطوّرات واستشراف تطوّراتها المستقبلية.

- تؤكّد التطوّرات الإقليمية أهمّية تحقيق الاتحاد الخليجي، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تحقيق ذلك الهدف فإنّ دول المجلس أمامها آفاق لبناء صيغة توافقية تحقّق التوازن المطلوب.

- يتعيّن على دول مجلس التعاون الحفاظ على المنجزات التي حقّقتها مع العمل على إيجاد حلول جذرية للمشكلات التي تواجهها.

- إنّ مخاوف دول مجلس التعاون بشأن تطوّر العلاقات الإيرانية الأمريكية تعدّ أمراً مشروعاً، حيث إنّ المفاوضات بين إيران والدول الغربية قد تسفر عن صفقة كبرى، ممّا يتطلّب من دول المجلس قراءة تلك التحوّلات بشكل دقيق تحسّباً لكافة الاحتمالات، وأشار إلى أنّ دول مجلس التعاون ترى أنّ أيّ اتفاق يتعيّن أن يكون في إطار حفظ الأمن لجميع الأطراف، وأن يؤمّن مصالحها.

- يجب أن تطوّر دول مجلس التعاون خياراتها بما يحفظ أمنها واستقرارها من خلال تكريس القوّة الذاتية، وتعزيز العمق العربي لأمن الخليج، والتعامل مع إيران وفق منظور يمزج بين الخلاف والواقع.

- دول الجوار تشهد تطوّرات لها تأثير على أمن الخليج العربي في كلٍّ من العراق واليمن وسوريا.

- هناك مفهوم جديد لأمن الخليج آخذٌ في التشكّل فرضته مصادر التهديد الداخلية والخارجية.

- على الرغم من الخصوصية التي تتميّز بها دول مجلس التعاون فإنّ ذلك لا يمنحها حصانة، الأمر الذي يعني ضرورة إيلاء الفئات التي كانت محرّكاً للانتفاضات أهمّية وبخاصّة الشباب.

2- صاحب السموّ الملكي الأمير الدكتور نايف بن أحمد بن عبد العزيز آل سعود:

أشار إلى النقاط التالية:

- إنّ التهديدات التي تواجه دول الخليج تُعَدُّ أخطر من السابق كمّاً ونوعاً، فهي متنوّعة ولا تقتصر على الخطر الإيراني، بل تأتي من الجهات الأربع وتتراوح بين أخطار تقليدية وأخرى نووية وأخطار الحرب غير المتماثلة والحرب الإلكترونية.

- إنّ تطوير قيادة عسكرية مشتركة لا يمكن أن يتمّ إنجازه سوى بتطوير إطار وجودي شامل، ولا شكّ أنّ توحيد العقيدة القتالية لدول مجلس التعاون من شأنه أن يحدّ من التكلفة العالية للتسلّح، ويتيح وضعاً أفضل للتفاوض بشأن صفقات التسلّح. من ناحية أخرى سوف يتيح ذلك تكاملاً في القوّة البشرية حيث تعاني دول المجلس من سوء توزيع في الموارد البشرية.

- حقّقت دول مجلس التعاون إنجازات مهمّة على صعيد التكامل الدفاعي، منها الاتصالات المؤمّنة عام 1995، والاتفاقية الدفاعية عام 2009، والاتفاق على قيادة عسكرية موحّدة عام 2012.

- الأمن الجماعي هو الخيار الوحيد القادر على حفظ أمن واستقرار دول مجلس التعاون، وإنّ دول المجلس مازالت تفتقر إلى الإطار الصلب والدائم للتعامل مع التهديدات المحيطة بنا كمنظومة خليجية لها خصائصها الاستراتيجية المميّزة كجزء من العالم العربي.

3- الدكتور محمد بن هويدن، رئيس قسم العلوم السياسية ،جامعة الإمارات العربية المتحدة:

أشار إلى النقاط التالية:

- منظومة مجلس التعاون في حاجة إلى منظومة أمنية موحّدة انطلاقاً من أمرين الأوّل: العامل الجغرافي، والثاني العامل الوراثي حيث إنّها أنظمة ملكيّة محافظة.

- تواجه دول مجلس التعاون أخطاراً ثلاثة وهي الفكر الليبرالي والفكر الإسلامي والفكر الطائفي.

- فالفكر الليبرالي يتناقض مع مضمون النظام السياسي المحافظ، حيث إنّ أحداث ما يسمّى الربيع العربي انطلقت جميعها من هذا الفكر، الأمر الذي كان له انعكاس على دول مجلس التعاون، ومن ثمّ فقد أصبح الخطاب الخليجي ضعيفاً على الساحة العربية.

- بينما تتمثّل مخاطر الفكر الإسلامي في دعوة ذلك الفكر لإنهاء الدولة الوطنية وإقامة الدولة الإسلامية من ناحية، من ناحية أخرى ظهور بعض التنظيمات المتطرّفة مثل داعش وغيرها.

- أمّا الفكر الطائفي، فإنّ دول مجلس التعاون ليست متجانسة طائفيّاً، وتجاور إيران التي بها 22 مليون شيعي، والعراق وبها 10 ملايين شيعي، فضلاً عن الشيعة الزيديين في اليمن، وتكمن الخطورة في أنّ الطائفية هي تسييس للمذهب والدين، حيث أدّت الطائفية إلى العنف في الكويت والبحرين والسعودية، وذلك لأنّ هؤلاء لا يدعون سوى للإطاحة بنظام الحكم وإقامة نموذج الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الجلسة الثانية: التحوّلات الاستراتيجية العالمية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون:

1- **الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي، مستشار بديوان سموّ رئيس مجلس الوزراء، دولة الكويت:**

أشار إلى النقاط التالية:

- المرحلة الحالية تتّسم بحالة من السيولة السياسية، وإنّ العناصر الخارجية استفادت من تحوّلات الربيع العربي، ولم تكن الفاعل الرئيسي فيه.

- هناك أوهام تحيط بتفسير ظاهرة الربيع العربيّ، أهمّها أنّ الأسباب التي أدّت إلى ذلك هي الفقر، بينما الواقع كان عكس ذلك تماماً، حيث كانت معدّلات التنمية في مصر وتونس في السنوات الأخيرة قبل حدوث الاحتجاجات في تصاعد وارتفاع.

- من أهمّ نتائج تحوّلات العالم العربي بعد عام 2011 انهيار محور الاعتدال العربي وظهور تهديد مباشر من الإسلام الحركي، والإسلام الجهادي والإسلام الشعبي، وإنّ أوّل المخاطر التي ظهرت في الأفق من تأثير الإسلام الحركي هو وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس وفي مصر، كما نشط الإسلام الحركي السياسي في الخليج بشقّيه السنيّ والشيعيّ، وثارت في البيئة الأمنية الخليجية مخاوف تقوم على احتمال التعاون بين إيران ومصر في عهد الرئيس المعزول محمّد مرسي.

- النخب الخليجية العاقلة لم تدخل في الخلاف القطري الخليجي.

- إيران تمثّل خطراً إقليميّاً على دول مجلس التعاون.

2- الدكتور أنور ماجد عشقي، رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية:

أشار إلى النقاط التالية:

- الأمن لا يتحقّق بالقوّة العسكرية بل بالعدالة الاجتماعية، والرخاء لا يترسّخ بالمال وحده بل بالوحدة الوطنية.

- الصيغة الملائمة للاتحاد الخليجي هي الفيدرالية التي تنسجم مع معطيات العصر وظروف كلّ دولة وتكويناتها الاجتماعية، وإذا كان مجلس التعاون يعكس رغبة دول المجلس فإنّ الاتحاد الخليجي يتعيّن أن يعكس رغبة الشعوب، وأنّ ما يجمع دول مجلس التعاون أكثر ممّا يفرّقها.

- النظريّة الاستراتيجيّة التي تتحكّم في الشرق الأوسط الآن هي صراع القوى العالمية والإقليمية، فالولايات المتحدة أدخلت للشرق الأوسط إيران وإسرائيل وتركيا، أمّا إيران فتحاول استعادة مجدها الفارسي، وتركيا تريد استعادة المجد العثماني، إلّا أنّ الاصطدام الاستراتيجي حدث في سوريا.

3- الدكتور ظافر محمد العجمي، المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج:

أشار إلى النقاط التالية:

- ربط أمن الخليج بأكثر من نظام أمني يعود إلى ربط أمن الخليج بموروثات أمن الخليج.

- التحدّيات الخارجية التي تواجه أمن الخليج نتيجة لموقعه الجغرافي، ومن تلك التحديات البيئة الإقليمية سيئة الجيرة.

- تُعَدّ العلاقات الإيرانية الخليجية أزمة ممتدّة طالما لم تظهر إيران مواقف إيجابية، فضلاً عن عدم ظهور وحدة خليجية تتحطّم عليها الهيمنة الإيرانية.

- شهد التعاون الدفاعي الخليجي تطوّرات مهمّة خلال ثلاثة عقود، منها التمارين المشتركة، وإنشاء قوات درع الجزيرة عام 1982، ثمّ تطويرها عام 2006، ثمّ مشروع الاتصالات المؤمنة عام 1995، فضلاً عن توقيع اتفاقية الدفاع المشترك التي حقّقت العديد من مرتكزات الدفاع المشترك عام 2009.

- لا تزال هناك معوّقات أمام التكامل الدفاعيّ منها عدم الاتفاق على مصدر التهديد، والتمسّك بمبدأ السيادة.

- من الحلول المقترحة بشأن التكامل الدفاعي فتح باب التطوّع والتجنيد الإلزامي.

- يتعيّن على دول مجلس التعاون التفكير في وضع موضوع الاتحاد موضع التنفيذ من خلال التفكير في الصيغة الكونفدرالية.

الجلسة الثالثة: المرأة والشباب شركاء في صياغة الأمن الوطني لدول مجلس التعاون:

1- سعادة الشيخة الدكتورة حصّة سعد العبدالله السالم الصباح، رئيس مجلس سيّدات الأعمال العرب:

أشارت إلى النقاط التالية:

- للمرأة دور أساسي في نهضة أيّ مجتمع من خلال عمليّة التنشئة وتوعية الأبناء بالأهمّية الجغرافية والاقتصادية للوطن.
- للمرأة دور مهمّ في تعميق مفهوم الطاعة لولاة الأمر لدى الأطفال.
- كلّما استطاعت المرأة تنشئة جيل صالح فإنّها تكون قد نجحت في مهمّتها.
- كان للمرأة دور مهمّ مشهود له عبر التاريخ، وبخاصّة خلال الأزمات، ويلاحظ أنّ المرأة في ظلّ الأزمات والحروب تكون أكثر تأثّراً من غيرها.

2- د. ثريّا إبراهيم العريّض ،عضو مجلس الشورى السعودي:

أشارت إلى النقاط التالية:

- موقع المرأة والشباب في المعادلة المجتمعية في دول مجلس التعاون يختلف من دولة لأخرى حسب حجم الدولة والموقع الجغرافي.
- موقع المرأة في المجتمع فقد الكثير من أهمّيته.
- الشباب هم الحلقة الأضعف بين المواطنين، مع أنّهم يمثّلون نسبة لا يستهان بها، ويلاحظ أنّ 70% تحت سنّ العشرين، بما يعني أنّهم في دور المحتاج إلى الإعالة.
- التيّار المتشدّد في دول المجلس يمارس ضغوطاً على المرأة ويجعلها في دور مختزل.
- كان هناك تحريض من الخارج للنساء، والهدف هو تسييس قضية الشباب والمرأة، ومن ثمّ زعزعة الاستقرار.
- للمرأة دور مهمّ في حماية المعلومات والأجهزة الأمنيّة.
- من أجل تفعيل دور المرأة لا بدّ من أن يكون لديها شعور بالمواطنة، وبخاصّة فيما يتعلّق بالمساواة مع الرجل في حقّ العمل والترقّي وفرص التدريب.

3- د. باقر النجّار، أستاذ علم الاجتماع، جامعة البحرين:

أشار إلى النقاط التالية:

- يمثّل الشباب الشريحة الأكبر في دول مجلس التعاون، حيث إنّ الفئة العمرية بين 15 و30 سنة يمثّلون أكثر من ثلث السكّان في الخليج.

- كما إنّ الفئة بين 15 و40 سنة تمثّل حوالي 45% من دول المجلس.

- على الرغم من أنّ هناك خصوصيّة لدول الخليج فإنّ شباب الخليج يشترك مع شباب العالم في عدّة مشكلات، منها العولمة وما رتّبته من مشكلات منها: المخدّرات والعنف وشغب الملاعب، فضلاً عن القلق على المستقبل، وبخاصّة الحصول على فرصة عمل، حيث إنّه إذا كان متوسّط البطالة في الخليج حوالي 6% فإنّها في فئة الشباب تفوق ال20%، فضلاً عن مشكلات الفضاء الإلكتروني، حيث إنّ دول مجلس التعاون من أعلى الدول استخداماً للإنترنت، فحوالي 60% من سكّان الخليج يستخدمون تلك الوسائط، والتي أحدثت خلخلة شكوى الشباب من العزلة السياسية، ليُسمع الشباب صوته من خلال تلك الوسيلة بشكل كبير، ولوحظ ظهور آراء ناقدة للشباب من خلال وسائل الاتصال الحديثة، وظهرت آراء في السياسة والدين.

- أدّى التواصل الاجتماعي إلى الشحن المذهبي والشحن المضاد، ممّا أدّى إلى انخراط شباب من دول الخليج في الصراعات التي تدور على أطراف الخليج في العراق واليمن وسوريا، فعلى الرغم من أنّه لا توجد إحصاءات توضّح حجم انخراط الشباب في تلك الصراعات، فإنّ هناك ضحايا كثيرين، الأمر الذي دفع دول الخليج إلى تجريم ذلك الانخراط، وكان ذلك نتيجة لدعوات من مؤسّسات دينية ودعاة ومؤسّسات تعمل داخل مجتمعاتنا.

- إنّ غياب البرامج التي تستوعب طاقات الشباب قد أدّى إلى الدخول في أنشطة اجتماعية غير مقبولة أو محظورة، كما أنّ وجود فراغ لدى الشباب قد أدّى إلى نشاط جماعات الإسلام السياسي التي مارست الشحن الطائفي لدى الشباب.

- السنوات الأخيرة خلقت لدى الشباب وعياً سياسياً جديداً يدعو لقيم مثل العدالة والديمقراطية والحكم الصالح، ومن ثمّ نحتاج لفهم المواطنة أكثر من المجابهة والمواجهة.

- لا بدّ من إعادة النظر في استراتيجيات التعامل مع الشباب حتى لا نجعل منهم فضاءً مفتوحاً تستهدفه القوى في الداخل والخارج حيث تعمل تلك القوى على توظيف الشباب في الاتجاه الخاطئ.

4- السيد علي حسين شرفي، رئيس جمعية البحرين الشبابية:

أشار إلى النقاط التالية:

- أشارت بعض الدراسات عام 2012 إلى أنّ معظم سكّان دول مجلس التعاون الخليجي هم دون سن الـ25 سنة، وباعتبار أنّ عدد السكّان الذين هم تحت 15 سنة في نموّ متواصل، فإنّ هذا الوضع سوف يظلّ كما هو بحلول عام ،2020 بما يعني أنّ مجتمعات دول مجلس التعاون من المجتمعات الفتيّة.

- تشير الإحصاءات إلى أنّ نسبة النساء في دول مجلس التعاون تفوق نسبة الرجال في بعض من تلك الدول، بل إنّه في بعض من دول الخليج تقلّدت المرأة مناصب قيادية عديدة.

- لا شكّ أنّ وجود جيل من الشباب الواعي بالسياق المحلّي والإقليمي والدولي من شأنه تعزيز الأمن الوطني، وبخاصّة في ظلّ ما تفرزه العولمة من مفاهيم مغلوطة لا تتناسب وخصوصيّة المجتمعات الخليجية وتطوّرها.

- من ناحية أخرى فإنّ توعية جيل الشباب بهويّة المجتمعات الخليجية من شأنه تعزيز الانتماء الوطني، ودعم النسيج الاجتماعي الذي يتعيّن أن ينهض على أسس من احترام القانون بعيداً عن الانتماءات الضيّقة، ولا شك أنّ تلك مسؤولية كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومنها الأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة.

- ضرورة تبنّي استراتيجيّة وطنية تُعنى بالمرأة وتحديد اللوائح والقوانين والتشريعات التي توضّح حقوق المرأة وواجباتها.

- إعادة مراجعة التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالمرأة العاملة.

- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث عن المرأة الخليجية ودورها المهمّ في خطط التنمية.

- تنمية قيمة الحوار بين الشباب من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن حتى يكون لدى الشباب الوعي والدراية الكافية بالمحيط الإقليمي والدولي، وبخاصّة ما تحاول المنظّمات الحقوقية الدولية أن تبثّه من مفاهيم مغلوطة عن المجتمعات الخليجية.

الجلسة الرابعة: الأمن المائي مطلب وطني استراتيجي:

1- الدكتور عبد العزيز الطرباق: مدير الاستراتيجية الموحدة للمياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أشار إلى النقاط التالية:

- تشير الأرقام إلى زيادة نسبة استهلاك المياه في دول مجلس التعاون خلال السنوات الأخيرة.
- يزداد الطلب على المياه مع زيادة السكان وزيادة الموارد المتاحة.
- خلال العقود الثلاثة الماضية كان التركيز على جانب العرض، ولم يكن هناك انتباه لجانب الطلب.
- من أهمّ أسباب مشكلة المياه في دول مجلس التعاون ضعف الوعي المجتمعي.
- من الحلول المطلوبة تحديث التشريعات الخاصّة باستهلاك المياه.
- تسعى دول مجلس التعاون لإعداد استراتيجيّة موحّدة للمياه في دول المجلس، وسوف تستغرق دراسة تلك الاستراتيجية عامين.

2- د. محمّد فهد الراشد، المدير التنفيذي لمركز أبحاث المياه بمعهد الكويت للأبحاث العلمية:

أشار إلى النقاط التالية:

- مفهوم الأمن المائي في دول مجلس التعاون هو ضمان استمرارية إنتاج وتوزيع المياه العذبة للمستهلكين بالكميات والمواصفات المطلوبة وتكوين مخزون استراتيجي، ومن متطلّبات تحقيق ذلك الأمن توفير الموارد المائية في الزمان والمكان المناسبين.
- يتعيّن إعداد استراتيجية للأمن المائي ضمن جدول محدّد، فضلاً عن العمل على إدخال المياه الافتراضية ضمن الأمن المائي.
- يتعيّن التفكير في التبعات الاقتصادية لتحقيق الأمن المائي.
- من أهمّ العناصر المؤثّرة على الأمن المائي الزيادة السكانية، وتلّوث وزيادة ملوحة الماء.
- الأمن المائي الوطني جزء من الأمن المائي، فيجب أن يكون هناك ترابط مائي؛ لأنّ المصادر المائية مشتركة.
- الأمن المائي يرتبط بالأمن الغذائي وأمن الطاقة.
- يتعيّن على دول مجلس التعاون العمل على تنفيذ استثمارات مائية مشتركة، ممّا سيعود بالفائدة على الجميع.

الجلسة الختامية: د. محمّد عبد الغفّار رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة:

أشار إلى النقاط الآتية:

- طرحت خلال المؤتمر أفكارٌ مهمّة، وسوف يتضمّن تلك الأفكار البيان الختامي الذي سوف يرفع إلى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- سوف يعقد مركز البحرين جلسات مصغّرة لمناقشة القضايا التي طرحت خلال المؤتمر؛ لأنّ المنطقة الآن تشهد أوضاعاً غاية في الصعوبة.
- لا بدّ من تطوير أفكار من أجل الحفاظ على مجتمعاتنا، ليس لحماية تلك المجتمعات من التغيير- لأن التطوّر عملية مستمرّة - ولكن للحفاظ على أمننا.
- من أهمّ الأفكار التي سوف يتضمّنها البيان الختامي: ضرورة الحفاظ على مجلس التعاون كضرورة استراتيجيّة، كما أنّ الاستمرار في الإصلاح يُعَدُّ مسألة استراتيجيّة، يتعيّن على دول مجلس التعاون انتهاج دبلوماسيّة استباقيّة للحفاظ على أمنها، دول مجلس التعاون في حاجة إلى بلورة مفهوم استراتيجي جديد يحدّد طبيعة تلك التحوّلات وتأثيرها على الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول المجلس، في حالة دخول دول مجلس التعاون في حوار مع إيران لا بدّ من إيجاد حلول للقضايا العالقة بين دول مجلس التعاون وإيران.

البيان الختامي للمؤتمر:

عقد مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة مؤتمره الثاني للأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل، تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل" خلال الفترة من 23-24 إبريل 2014، وقد توافق المشاركون حول عدد من التوصيات وهي:

أوّلاً: إن بقاء مجلس التعاون ضرورة استراتيجية وأمر حتمي في ظل ما تواجهه دول المجلس من أخطار إقليمية، ليس أقلها حالة الانكشاف الاستراتيجي في ظل المخاض الصعب الذي تشهده بعض الدول المحورية منذ عام 2011 وحتى الآن، فضلاً عن التطورات الإقليمية في كل من سوريا والعراق واليمن؛ بما يعني أن مجلس التعاون يواجه خطراً كبيراً، بالإضافة إلى أخطار الجماعات العابرة للحدود، ومن ثمّ فإنّ هناك حاجة ماسة للانتقال بالعمل الخليجي إلى مرحلة جديدة تتجاوز مفهوم التعاون نحو صيغة أكثر تكاملاً، حيث إنّ خسائر الانسحاب من المجلس ستكون فادحة، فضلاً عن كون ذلك الاتحاد هو التطور الطبيعي للتنظيمات الإقليمية، وتقع على وسائل الإعلام مهمّة كبرى في تسليط

المزيد من الأضواء على مسألة الاتحاد الخليجي ومزاياه وأهميته الاستراتيجية لدول مجلس التعاون. من ناحية أخرى فإنّ المواطن الخليجي يعدّ جزءًا من المنظومة الأمنية الجماعية لدول المجلس؛ حيث إنّه معني بحماية نفسه ومجتمعه وكيانه الخليجي، كما إنّ التكامل بين دول المجلس في قضايا الدفاع يعدّ أمراً مهمّاً.

ثانياً: إنّه في ظلّ تغيّر التحالفات وما قد ترتّبه من تغيّر في موازين القوى الإقليمية، فإنّ دول مجلس التعاون في حاجة ماسة إلى بلورة مفهوم استراتيجي خليجي يحدّد طبيعة تلك التحوّلات وتأثيرها على أمنها الوطني والإقليمي، بل والأهم من ذلك تحديد الآليات المناسبة لمواجهتها، إذ لم يعد أمراً منطقياً مواجهة تهديدات جديدة بأساليب قديمة، وذلك على غرار ما تصدره المنظمات الإقليمية المماثلة كحلف شمال الأطلسي، بحيث يكون ذلك المفهوم مكمّلاً للميثاق المنشئ للمجلس ولا يتقاطع معه، بمعنى آخر يتعيّن على دول المجلس الاستعداد لمواجهة الاحتمالات كافة إقليمياً ودولياً بما فيها تغيّر استراتيجيات الدول الكبرى تجاه المنطقة.

ثالثاً: مع أهمية الحوار مع العالم كأمر حتمي في ظل ظاهرة العولمة، فإنّ الحوار الأهمّ لدول مجلس التعاون في هذه المرحلة هو الحوار مع الذات الذي يجب أن ينطلق من معالجة الهواجس التاريخية والتي لا تلقي بظلالها على الحاضر فحسب، بل تعوق تقدّم دول المجلس نحو المستقبل.

رابعاً:_إنّ دول مجلس التعاون تشهد الآن مرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها في تاريخها، حيث تعيش معضلة أمن؛ ومردّها أنّها لا تستطيع حماية نفسها ذاتياً، وفي الوقت ذاته لديها شكوك في التحالفات الخارجيّة، بما يعني أنّ الآن هو وقت العمل الجماعي الخليجي كأمر حتمي تفرضه طبيعة هذه المرحلة.

خامساً: إنّ الاستمرار في مسيرة الإصلاح والتحديث يعدّ مسألة استراتيجيّة لدى قادة دول المجلس انطلاقاً من قناعة مفادها أنّ الأمن لا ينحصر في بعده العسكري فقط، إذ إنّ هناك أهميّة للاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الاهتمام بمناهج التعليم لترسيخ قيم قبول الآخر، وترسيخ الهوية الخليجية المنشودة، فضلاً عن أنّ الإصلاحات من شأنها الحدّ من إمكانية استفادة الأطراف الخارجية من التوترات الداخلية. وعلى الرغم من أنّ دول مجلس التعاون قد اتخذت سياسات تنموية سريعة لاحتواء تداعيات تحوّلات العالم العربي، فإنه لاتزال هناك أهمية لإشراك كل من الشباب والمرأة في العملية السياسية انطلاقاً من دورهما المحوري ضمن الاستراتيجيّات الحالية والمستقبلية لدول المجلس. من ناحية أخرى فإنّه في ظلّ اختلاط المفاهيم وتشويه القيم نتيجة لبعض الاستخدام السلبي لثورة الاتصالات الحديثة، لاتزال دول مجلس التعاون في حاجة للمزيد من الآليات التي من شأنها ترسيخ أسس الدولة المدنية الحديثة بعيداً عن الانتماءات الضيّقة، وترسيخ الانتماء

والمواطنة، فضلاً عن أهمية تعزيز سيادة القانون من أجل التصدي للأيدولوجيات المتطرّفة من خلال مشروع توعوي في هذا الشأن.

سادساً: مع التسليم بتعدّد التحديات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون فإنّ تحديد الأولويات يعدّ أمراً مهمّاً، حيث إنّه هناك قضايا ملحّة، وتأتي في صدارة الأمن الوطني, وتحتاج إلى حلول عاجلة، ومنها قضيتا الخلل في التركيبة السكانية والأمن المائي.

سابعاً: إنّ الخلاف الخليجي مع إيران لا يمكن اختزاله في المسألة النووية، حيث إنّه لاتزال هناك قضايا خلافية بين دول مجلس التعاون وإيران، ومن ثمّ فإنه حال دخول دول مجلس التعاون في حوار مع إيران يتعيّن التركيز على إيجاد حلول لتلك القضايا أولاً من خلال إيجاد وسائل جديدة للتعامل مع إيران مغايرة لما سبق، بحيث تسفر عن إيجاد حلول لتلك الخلافات.

ثامناً: في ظلّ التحوّلات الراهنة تبرز الحاجة إلى تأسيس مركز دراسات يهتم بالشؤون الإيرانية من أجل التعرف على الفرص والمخاطر التي يفرضها الجار الإيراني، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء قناة فضائية موجّهة من دول مجلس التعاون إلى الشعب الإيراني بعيداً عن الخلافات السياسية، تستهدف إيضاح الصورة الحقيقية للمجتمعات الخليجية لدى الشعب الإيراني، فضلاً عن إنشاء مراكز تهتم بالقضايا الآسيوية؛ حيث تعدّ آسيا شريكاً استراتيجياً لدول مجلس التعاون، وبخاصّة على الصعيد الاقتصادي.

تاسعاً: إنّ دول مجلس التعاون الذي لعب أدواراً مهمّة تجاه الأزمات الإقليمية ومنها الأزمة اليمنية، لديها القدرة على مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية الراهنة من خلال انتهاج الدبلوماسية الاستباقية تجاه تحديات الأمن الإقليمي. من ناحية أخرى يتعيّن أن تسعى دول المجلس لترسيخ مكانتها لدى التجمّعات الدولية.

عاشراً:_ضرورة اتفاق دول مجلس التعاون على مصادر الخطر الداخلي، وكذلك المخاطر الإقليمية كخطوة أولى من شأنها تحديد أيّها أشدّ خطراً ويحتاج لاستراتيجيات عاجلة. من ناحية أخرى لاتزال هناك حاجة لإيضاح طبيعة العلاقة بين التطوّرات الإقليمية وأمن دول مجلس التعاون؛ حتى يمكن بلورة آليات خليجية موحدة للتصدي لتلك المخاطر، ويقترح تشكيل لجنة من المتخصّصين في قضايا الأمن والدفاع لتحديد التحديات والمخاطر الأمنية وبلورة استراتيجيات لمواجهتها.

القضايا الإقليمية

أحداث العراق وتأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مستقبل العراق وتأثيره على الأمن الإقليمي الخليجي

د. محمد السعيد إدريس

تنظيم داعش وتأثيره على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. أشرف محمد كشك

مستقبل العراق وتأثيره على الأمن الإقليمي الخليجي

د. محمد السعيد إدريس [1]

مقدمة: الخليج والإشكالية العراقية

كان العراق، ومازال، ينظر إليه من جانب الأطراف الإقليمية في منطقة الخليج كمصدر رئيسي للتهديد سواء بالنسبة لما يُعرف بـ "الأمن الوطني" أو من منظور التدخل في الشؤون الداخلية ودعم القوى والجماعات المعارضة، أو لما يُعرف بـ "الأمن الإقليمي" الخليجي. كان العراق هكذا أثناء هيمنة بريطانيا على الخليج وبالذات بعد تفجر الثورة العراقية في يوليو/ تموز 1958 وسقوط النظام الملكي الهاشمي الحليف لبريطانيا (في حلف بغداد)، وبقى هكذا بعد الانسحاب البريطاني الرسمي من الخليج في ديسمبر عام 1971، وانتقال الهيمنة على الخليج من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واستمر هكذا باستثناء السنوات الثماني للحرب العراقية- الإيرانية (سبتمبر 1980- أغسطس 1988) عندما ساندت بعض دول المجلس العراق ضد إيران عقب تفجر الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه في 11 فبراير 1979"، قبل ذلك كانت هذه الدول قد تحالفت مع الشاه ضد العراق عقب الانسحاب البريطاني من الخليج وحتى سقوط نظام الشاه. وبعد أن انتهت الحرب العراقية – الإيرانية، فرضت معادلة جديدة للتحالف الإقليمي نفسها عندما دخلت بعض دول مجلس التعاون، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية في مواجهة مع إيران والعراق عقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة "الاحتواء المزدوج" لبغداد وطهران باعتبارهما مصدرين أساسيين لتهديد المصالح الأمريكية في الخليج العربي بشكل يفوق من المخاطر المتوقعة من الاتحاد السوفيتي الذي كان قد دخل مرحلة التفكك والانهيار.

وجاء الغزو العراقي للكويت (2 أغسطس 1990) واحتلال العراق للكويت ليفاقم من إدراك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمخاطر التهديدات المتوقعة من العراق الأمر الذي حدا بتلك الدول أن تشارك في التحالف الدولي الذي استهدف تحرير دولة الكويت، وعلى الرغم من كل ما أصاب العراق من دمار وإضعاف لقدراته وما أصابه من إنهاك لقدراته العامة في ظل سياسة الحصار والضغوط الأمريكية والغربية بعد انتهائها إلا أنه ظل مصدراً لتهديد أمن دول مجلس التعاون وذلك بالنظر إلى تداعيات الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

---

1 المستشار العلمي لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لشؤون الدراسات العربية والإقليمية -أستاذ متخصص في دراسة العلاقات الدولية – الإقليمية.

وينبغي التأكيد على أن الولايات المتحدة ظلت هي الفاعل الرئيسي في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال الاتفاقيات الدفاعية والأمنية الثنائية مع كل دولة من الدول الست أعضاء مجلس التعاون منفردة. وهكذا بقي العراق يُنظر إليه كمصدر للتهديد إلى أن تم غزوه ثم احتلاله من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003، وهو الاحتلال الذي أدى إلى تدمير قدراته الاستراتيجية وليس العسكرية فقط، واستهدف تفكيك رابطته الوطنية ودفعه دفعاً نحو الانخراط في مخطط التقسيم إلى دويلات ثلاث عرقية وطائفية: كردية وشيعية وسنية، وتحول بسبب هذا كله إلى كيان ضعيف، المفارقة الكبرى أن العراق بعد عام 2003 قد تحول إلى مصدر جديد للتهديد، "تهديد الضعف" الذي لا يقل في خطره عن "تهديد القوة". والآن تفاقم الشعور بمخاطر التهديدات الآتية من العراق في ظل التطورات الجديدة الناتجة عن نجاح تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) السيطرة على محافظات عراقية مهمة خاصة الرمادي ونينوى والسيطرة أيضاً على مدن مهمة مثل الموصل وتكريت والوصول إلى كركوك ومدن كردية والأهم من ذلك مناطق النفط التي تمثل مصالح عليا أمريكية يجدد العراق، طوراً ثالثاً من مصادر التهديد للخليج وللأمن الخليجي.

سوف نركز في هذه الورقة على استعراض مصادر التهديد العراقية لأمن الخليج العربي في مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى ظهور خطر تنظيم "داعش" وفي مرحلة الخطر الراهن في ظل تمدد نفوذ "داعش" وجهود تشكيل تحالف دولي-إقليمي للقضاء على هذا النفوذ أو حتى إضعافه.

أولاً: تداعيات الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجى

يمكن رصد العديد من التداعيات التي نتجت عن الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عامة والأمن الخليجي بصفة خاصة من أبرزها ثلاثة تداعيات مهمة أولها الانعكاسات السلبية لتدمير الجيش وقدرات الدولة في العراق وظهور عراق جديد مفعم بالصراعات الطائفية والعرقية على الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون ، وثانيها الظهور القوى للنفوذ الإيراني في العراق وهو النفوذ الذى أخذ يتنامى إقليمياً في الخليج العربي وسوريا ولبنان وفلسطين وجعل من إيران خطراً غير مسبوق على التوازن الإقليمي في الخليج العربي خصوصاً في ظل تنامى القدرات النووية والعسكرية الإيرانية، وأخيراً فتح معادلة الأمن الإقليمي الخليجي على مصراعيها أمام خيارات وآفاق جديدة وتكاليف سياسية ومادية غير مسبوقة.

1- تهديد الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون:

كان من أهم وأبرز التداعيات التي نتجت عن غزو العراق واحتلاله وهيمنة الولايات المتحدة على قراره السياسي ودور الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر في فرض معادلة المحاصصة السياسية على مكونات العراق

وتمكين القوى المعارضة الموالية للغزو من السيطرة على النظام الجديد نتائج شديدة الخطورة على هيكلية الدولة والمجتمع في العراق وعلى الأخص ما يتعلق بالظهور القوى للتيارات الإسلامية الشيعية والسنية وتكوين مليشيات طائفية مسلحة واندلاع الصراع الداخلي على أساس طائفي. هذه النتائج لم تبق محصورة داخل العراق بل امتدت إلى جواره الإقليمي على وجه الخصوص، في ظل تنازع التيارات الإسلامية على السلطة داخل العراق، نتيجة انخراط قوى إسلامية سنية في المقاومة ضد القوات الأمريكية ونجاح بعض أجنحة وفرق تنظيم "القاعدة" في التغلغل داخل العراق خاصة "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" بزعامة أبو مصعب الزرقاوي. هذا التطور فتح أبواب التطوع أمام الكثيرين من الشباب العرب للمشاركة في مقاومة الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق، وكان هذا الانخراط بداية لظهور جماعات "العائدين من العراق" على غرار "العائدين من أفغانستان" أو "الأفغان العرب"، الذين أخذوا يعودون إلى بلادهم في توجه لنقل المعركة ضد الأمريكيين من العراق إلى الدول العربية الموالية لواشنطن، ومن ثم تحولت الساحة العراقية منذ بداية عام 2005 من معقل لإيواء المتطوعين العرب والمسلمين وتدريبهم واستيرادهم، إلى ساحة تخريج ومركز تصدير لهم إلى الدول الأخرى، خاصة المجاورة للعراق مثل السعودية والكويت والأردن. فبينما كانت مراكز أجهزة المخابرات الغربية تحاول رصد أماكن توزع هؤلاء المتطوعين وأعدادهم وتحركاتهم، إذا بها ترصد عمليات اختفاء بالجملة لمئات منهم، بل إن تقارير أجهزة المخابرات الغربية أشارت في أواخر يناير 2005 إلى خروج حوالي200 مقاتل عربي من العراق خلال هذا الشهر فقط.

وقد تزامنت عودة المقاتلين الإسلاميين غير العراقيين إلى بلدانهم مع الإعلان عن تكوين "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، وعملية الولاء والمبايعة من الزرقاوي إلى بن لادن، وذلك في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات مباشرة بين سيف العدل والزرقاوي في طهران خلال أكتوبر 2004، ويتضمن إعلان الجهاد في أكثر من ساحة عربية ودولية في وقت واحد، وتحديداً توسيع رقعة الجهاد من العراق لتشمل كل منطقة الخليج العربي.

كما تزامن ذلك أيضاً مع معلومات تحدثت عن فتح خمس معسكرات تدريب للمجاهدين تتوزع بين مناطق المثلث السنى بوسط العراق، وتمتد من الحدود السورية إلى الموصل، وصولاً إلى الرمادي، والفلوجة، وأن هذه المعسكرات كانت تعمل بإشراف مشترك من ضباط عراقيين سابقين من الحرس الخاص لصدام حسين، وثلاثة من القيادات العسكرية للقاعدة انتقلوا إلى العراق عبر إيران بعد سقوط حركة طالبان في أفغانستان، وأن عشرات المتطوعين العرب القادمين من دول عربية وأخرى أوروبية قد أرسلوا بواسطة تنظيم القاعدة إلى العراق ليخضعوا لدورات تدريبية سريعة في تلك المعسكرات تتراوح مدتها بين شهر ونصف الشهر إلى ثلاثة أشهر، يجرى خلالها تدريب هؤلاء المتطوعين على صنع المتفجرات والعبوات الناسفة والعربات المفخخة وحرب الشوارع، وفى نهاية الدورة يطلب من تلك العناصر تنفيذ عملية فعلية، ومن يخرج منها حياً سليماً يطلب منه العودة إلى بلاده والانضمام إلى الخلايا القائمة هناك، مع البقاء على أهبة الاستعداد لبدء "الجهاد المحلى".

وعلى الرغم من أن دول الجوار للعراق قامت بإغلاق حدودها مع العراق، فإن التقارير الميدانية أشارت إلى أن عدداً غير قليل من الذين تسللوا سابقاً إلى العراق عادوا إلى بلادهم، وأن عدداً منهم يقدم خدماته إلى النشطين المحليين تمهيداً للتحضير لعمليات جديدة ضد المصالح الغربية في المنطقة وأنظمة الحكم الوطنية. وقد عبرت أجهزة المخابرات في عدة دول عربية وإسلامية عن مخاوفها من أن استقرار الأوضاع في العراق، قد يؤدى إلى الإخلال بالأوضاع الأمنية في تلك الدول، خاصة دول الجوار، لاسيما بعد أن تنتهي المقاومة في العراق ويعود الباقون إلى بلادهم محملين بمزيد من الأفكار الأيديولوجية ضد نظم الحكم في بلدانهم، ويكون لهم تأثير كبير على المواطنين المحليين، كما كان الحال عندما عاد الأفغان العرب إلى بلادهم من أفغانستان، وكانوا مصدر إعجاب من المواطنين العاديين. وقد ازدادت خطورة الأمر عندما اكتشفت قوات الأمن في إحدى دول الجوار الخليجية كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر جاهزة للتهريب إلى داخل البلاد عبر منفذ الحدود مع العراق.

2- الظهور القوى للنفوذ وللقوة العسكرية والسياسية الإيرانية

مما لاشك فيه إن الغزو الأمريكي للعراق قد أدى إلى تحويله إلى منطقة نفوذ إيراني مطلق على حساب النفوذ الأمريكي خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وقبله فى ظل التوافق الإيراني- الأمريكي داخل العراق على تقاسم النفوذ، وما أدى إليه ذلك من إغراء إيران على أن تسعى لتوسيع نفوذها داخل دول مجلس التعاون وخاصة في البحرين والكويت والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في محاولة لفرض منطقة نفوذ شيعية على الضفة الغربية من الخليج العربي بعد أن أصبحت طهران تهيمن على القرار السياسي داخل بغداد ضمن معادلة حكم فرضتها خريطة توازن قوى جديدة طائفية بتوافق أمريكي – إيراني.

لقد كان الحديث عن وجود مشروع إيراني في العراق ومازال قريناً لمراحل مختلفة مرت بها العلاقات الإيرانية – العراقية بين صعود وهبوط، بين نجاحات وانتكاسات، وفي كل تلك المراحل كان لإيران مشروعها في العراق الذي يعبر عن خصوصية كل مرحلة من تلك المراحل ابتداءً من غزو الشاه إسماعيل الصفوي للعراق واحتلاله بغداد عام 1508 ميلادية، مروراً بعهد نادر شاه، ثم عهود الدولة القاجارية ثم الدولة البهلوية وقيام الجمهورية الإسلامية على أنقاض إمبراطورية محمد رضا بهلوي في فبراير 1979.

في كل تلك المراحل كان المشروع الإيراني الخاص بالعراق يعبر عن مصالح محددة مرتبطة بخصوصية كل مرحلة، والآن وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق وابتداءً من يوم سقوط حكم حزب البعث في 9 أبريل 2003 نستطيع أن نتحدث عن مصالح إيرانية جديدة أفرزها واقع الاحتلال الأمريكي للعراق، ومنها تتبلور معالم المشروع الإيراني الجديد في العراق، وهي التي حددت مجمل السياسات الإيرانية الراهنة الخاصة بالعراق.

لقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى مكاسب إيرانية على مستويين؛ الأول المستوى العراقي، والثاني المستوى الخليجي.

أدى الغزو إلى تعزيز الوجود الإيراني في العراق انطلاقاً من الارتباط المذهبي بين شيعة العراق ونظرائهم في إيران، وهم: العراقيون الشيعة من أصل إيراني؛ العراقيون الذين يتكلمون بالفارسية، أو أولئك الذين يحملون اسم عائلة فارسية؛ رجال الدين الشيعة وأعضاء أحزابهم، مثل الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية؛ الأكراد الفيالين، وهم فرع من فئة "الفارسي" ويتشكلون من أكراد شيعة عراقيين، ويعيشون بشكل رئيسي في بغداد والمدن الواقعة شرقها باتجاه الحدود الإيرانية، مثل الكوت؛ العراقيون الذين حاربوا إلى جانب إيران في الحرب العراقية – الإيرانية.

وانطلاقاً من تلك الروابط الدينية، استطاعت إيران ممارسة نفوذ وتأثير واضحين من خلال اعتمادها لاعتبارات السياسة الواقعية التي تعد مزيجاً من الأبعاد الأيديولوجية والواقعية التي فرضت على صانع القرار الإيراني التفرقة بين المصالح الاستراتيجية والأهداف التكتيكية الثانوية في العراق؛ فعلى الصعيد الأول أدركت إيران أن الأوضاع في العراق قد تؤول إلى أي من المشاهد التالية: اندلاع حرب أهلية لن تكون الأقلية العربية في إيران بمنأى منها، أو حدوث انهيار تام للعراق ومن ثم استقلال إقليم كردستان، وهو ما من شأنه أن يصبح نموذجاً لتحريض الأكراد الإيرانيين أو غيرهم من الأقليات العراقية على الانفصال، أو احتمال ظهور حكومة وحدة عراقية بقيادة السنة وتتمتع بحماية الولايات المتحدة، أو احتمال ظهور حكومة دينية شيعية تنافس إيران، فرض تهديد عسكري على إيران من جانب القوات الأمريكية، حيث يمكن أن تتدخل هذه القوات في إيران حال نجاح السياسة الأمريكية في العراق.

ولقد انتهجت إيران إزاء هذه المشاهد المحتملة سياسة ذات أبعاد ثلاثة، في محاولة لدرء مخاطر المشاهد أو السيناريوهات السابقة، ابتداءً بدعم الأحزاب الشيعية والعملية السياسية، حيث إن من شأن دعم المكون الشيعي العراقي الطاغي أن يضمن استمرارية النفوذ الإيراني، مروراً بخلق فوضى دائمة (يمكن السيطرة عليها) في العراق، بما يؤدى إلى رفع التكلفة السياسية والعسكرية للبقاء الأمريكي في العراق إلى الحد الذى يحول دون احتمالات التدخل العسكري في إيران، وانتهاءً بدفع تحالف متعدد الأقطاب، حيث تحتفظ إيران بعلاقات سياسية مع السنة والأكراد والشيعة بما يضمن لها حداً أدنى من النفوذ إذا تغيرت موازين القوى. أما الأهداف التكتيكية، فهي دفع العملية الديمقراطية في العراق كمبدأ عام، والنهوض بدولة مركزية.

وتعكس الأهداف الاستراتيجية الإيرانية في العراق حقيقة مؤداها أن لإيران مشروعاً سياسياً في العراق، ومن ثم فإن مجمل تفاعلات إيران وأدوارها مع الأزمة الناتجة عن احتلال العراق كان انعكاساً وتعبيراً مباشراً عن ذلك المشروع الذي تمتد جذوره إلى أعوام الحرب العراقية-الإيرانية، وربما إلى ما قبلها بعقود طويلة، وهو جزء من طموحات الهيمنة الإقليمية لإيران. وقد كان من أهم نتائج النفوذ الإيراني في العراق ما يلي:

1. نجاح السياسة الإيرانية في إجبار الولايات المتحدة على تغيير سياساتها تجاه إيران، إذ أن الإدارة الأمريكية قبلت، وللمرة الأولى، إجراء مباحثات مباشرة مع إيران على مدى ثلاث جولات تركزت حول العراق، وذلك تنفيذاً لإحدى توصيات لجنة دراسة العراق التي شكلها الكونجرس الأمريكي من جيمس بيكر وزير

الخارجية الأسبق ولي هاميلتون النائب الديمقراطي السابق، وقد طالبت – ضمن توصيات عدة-بقبول التفاوض مع كل من سورية وإيران.

2. تعزيز النفوذ الإيراني في العراق، وهو ما اعتبر إخلالاً بتوازن القوى الإقليمي الذي ظل معتمداً على التنافس التاريخي بين إيران والعراق، مع دور موازن للمملكة العربية السعودية، مدعوماً من بلدان مجلس التعاون الصغرى، من شأنه أن يحول العراق إلى قوة مضافة إلى القوة الإيرانية، بما يدعم المشروع الإيراني في المنطقة في نهاية الأمر. ذلك المشروع الذي ينهض على فرضية مؤداها أن من شأن توازن الرعب في الخليج والحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي أن يمثلا عامل ضغط تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لقبول إيران كشريك إقليمي، وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في تلك المنطقة المهمة من العالم، أي أن المشروع الإيراني لا يستهدف المصالح الأمريكية في تلك المنطقة وإنما يستهدف نسق تلك المصالح.

وعلى المستوى الخليجي أدى الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق إلى تعزيز النفوذ الإيراني في دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، حيث وجدت هذه الدول نفسها محلاً للاستقطاب بين الولايات المتحدة وإيران، حيث انتهج الخطاب الرسمي الإيراني ازدواجية في التعامل مع دول المجلس مزجت بين الإغراء والتهديد. ففي مجال الإغراء والطمأنة قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بزيارة الكويت في فبراير/ شباط 2006 من أجل طمأنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء البرنامج النووي الإيراني، مؤكداً أن إيران جار يريد الاستقرار لجيرانه وللمنطقة برمتها. وانتقل إلى الإمارات في مايو/ أيار 2007؛ في أول زيارة لرئيس إيراني للإمارات منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، كما زار عُمان في الشهر ذاته. وقد استهدفت زيارتاه محاولة تحييد دول مجلس التعاون خلال الأزمة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى طمأنتها.

وفي الوقت الذى كرست إيران جهودها لطمأنة تلك الدول، انطوت سياستها على تهديدات، ومنها تحذير الأميرال على شمخاني وزير الدفاع الإيراني الأسبق، "دول الخليج المتعاونة مع الولايات المتحدة من أنها ستصبح هدفاً لوابل من الصواريخ الباليستية"، ومن "أن الصواريخ الإيرانية لن تطلق على القواعد العسكرية الأمريكية فقط ولكن على أهداف استراتيجية خليجية أيضاً، مثل مصافى النفط ومحطات الكهرباء"، متهماً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمساعدة الولايات المتحدة على إضفاء شرعية على نواياها العدوانية تجاه إيران، وكذلك صدور بيان عن الخارجية الإيرانية في 7 يوليو/ تموز 2007 يعيد التشديد على أن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من أراضى إيران، وذلك رداً على بيان وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الذى عقد في جدة في الخامس من يوليو/ تموز 2007، بالرغم من أن ما جاء في البيان كان مطالبة إيران بضرورة الاستجابة لمساعي حل أزمة الجزر بالطرق السلمية.

أما على الصعيد غير الرسمي، فقد استطاعت إيران توظيف الورقة الشيعية لتعزيز نفوذها الإقليمي في منطقة الخليج العربي التي تحتوي على مكون شيعي مهم، فضلاً عن السعي إلى نشر التشيع التزاماً بالمذهب الإمامي الاثني عشري الذي تعتمده إيران مذهباً رسمياً للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد أعلن المسؤولون الإيرانيون صراحة نشر التشيع، وفي ذلك يقول آية الله هاشمي رفسنجانى: "إننا باعتبارنا دولة شيعية تساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا حزباً أو أقلية برلمانية.. لقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية".

وقد كان لتعزيز النفوذ الإيراني الرسمي وغير الرسمي في منطقة الخليج العربي عدة نتائج يمكن الإشارة إليها كما يلي:

1. عرقلة السياسة الأمريكية التي استهدفت في المنطقة تغيير الأنظمة التي تعتبرها "مارقة" ومن بينها إيران.
2. في الوقت الذي سعت الولايات المتحدة إلى عزل إيران من خلال تقسيم المنطقة إلى محورين: أحدهما معتدل والآخر راديكالي، استطاعت إيران اختراق المحور المعتدل، سواء على الصعيد الرسمي، أو على الصعيد غير الرسمي، وهو ما أوجد مأزقاً صعباً أمام بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مفاده البحث عن منطقة توازن بين مقتضيات التحالف مع الولايات المتحدة ومعطيات الجغرافيا والجوار مع إيران.

3- استطاعت إيران تأكيد نفوذها داخل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تضم مكوناً شيعياً مهماً. ولم يقتصر النفوذ على التهديد، بل اتخذ أيضاً أشكالاً عملية عبرت عنها مواقف الشيعة تجاه الأحداث المختلفة التي شهدتها المنطقة، وما يحدث حالياً من تصعيد للخطاب السياسي الشيعي فى البحرين وخاصة من جمعية "الوفاق الإسلامي" ليس سوى صدى للدعم الإيراني المتصاعد.

وبشكل عام يمكن القول إن النفوذ الإيراني تفاقم في العراق وامتد إلى دول عربية خليجية أخرى ومنها تعمق في لبنان وهو الآن يتجلى في سوريا من خلال دعم عراقي (موالي) ودعم لبنان (موالى) "حزب الله"، وفي اليمن عبر أنصار عبد الملك الحوثي، وأضحت إيران فاعلاً إقليمياً له كلمته الحريص على إعلانها وربما فرضها وفق قدراته وإمكاناته وما كان له أن يصل إلى ذلك لولا الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق.

3- فرض نظام جديد للأمن الخليجي

سعت الولايات المتحدة منذ احتلالها للعراق لتوظيف هذا الاحتلال لفرض نظام أمن إقليمي جديد فى الخليج بتوافق مع مجمل المصالح والأهداف والدوافع الأمريكية من غزو العراق دون اعتبار لدول المنطقة ومصالحها.

نظام الأمن الإقليمي الجديد، الذي أرادت الولايات المتحدة صياغته، ظل متوقفاً بدرجة أساسية على مستقبل التفاعلات التي تحدث في العراق، ومدى قدرة الولايات المتحدة على خلق نفوذ سياسي – عسكري أمريكي في العراق، لخلق واقع أمنى جديد فى المنطقة. بهذا المعنى كان المتصور أن عملية إعادة بناء النظام الأمني الإقليمي في الخليج العربي سوف تأخذ في اعتبارها مجموعة من الحقائق الجديدة التي فرضت نفسها فى المنطقة.

الحقيقة الأولى: هي أن إسقاط الولايات المتحدة الأمريكية لنظام صدام حسين واحتلالها العراق يتضمن سقوطاً موازياً للنظام الأمني الخليجي الذي فرضته الولايات المتحدة على المنطقة منذ قيادتها لحرب الخليج الثانية.

الحقيقة الثانية: أن الولايات المتحدة التي اعتبرت أن حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت عام 1991) مرحلة فاصلة فى التاريخ الأمريكي وفي الدور الأمريكي العالمي، لن تتراجع عن سياسة تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بعد تمكنها من إسقاط نظام صدام حسين وفرض الاحتلال الأمريكي على العراق عام 2003.

الحقيقة الثالثة: أن بناء النظام الأمني الجديد فى الخليج العربي سوف يتم في ظروف غير مواتية بالنسبة للأطراف المحلية في إقليم الخليج (إيران ودول مجلس التعاون والعراق) وفى ظروف عجز شبه كاملة للنظام العربي. وهذا يعنى أن النظام الجديد سوف يعكس، في الأساس، مصالح الطرف القوي في معادلة الأمن الخليجي وهو الولايات المتحدة، وأن ذلك النظام الأمني الجديد لن يتوافق، بالضرورة مع المصالح العربية، تماماً كما كان الحال بالنسبة للنظام الأمني الذي فرضته الولايات المتحدة على الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية، وهو النظام الذي حرص على توظيف النظام الأمني الخليجي لدعم مشروع السلام الأمريكي – الإسرائيلي.

الاستئثار الأمريكي بالجهد الأكبر لإعادة بناء النظام الأمني الإقليمي الجديد في الخليج العربي افترض بداية ثلاثة أمور:

أولها، أن هذا النظام يجب أن يكون الأكثر فعالية والأقل تكلفة والأكفأ في تحقيق المصالح الأمريكية.

ثانيها، أن العراق الجديد سيكون محوراً أساسياً في هذا النظام، بما يمكن أن يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على محورية الدور السعودي في النظام الأمني الخليجي السابق لاحتلال الولايات المتحدة للعراق.

ثالثها، أن النظام الأمني الجديد يجب أن يهتم بمواجهة ثلاثة إشكاليات تهدد الاستقرار والأمن الإقليمي: إشكالية الاستقرار في العراق وهى إشكالية كانت تتأكد خطورتها يوماً بعد يوم ومع تزايد خطورة عمليات المقاومة العراقية، والإشكالية الإيرانية بما تعنيه من أدوار إيرانية لا ترضى عنها الولايات المتحدة فى العراق والخليج والصراع العربي – الإسرائيلي، ناهيك عن أزمة أسلحة الدمار الشامل المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة، وأخيراً إشكالية توتر العلاقات الخليجية على المستوى الشعبي مع الولايات المتحدة وعلى الأخص العلاقات السعودية – الأمريكية على ضوء خبرة تلك العلاقات خلال الحرب الأمريكية فى أفغانستان ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة والحرب ضد العراق حيث أدركت واشنطن مدى التردد والعزوف الرسمي السعودي لدعم الجهود الأمريكية ومدى الرفض الشعبي السعودي لأى تعاون مع الولايات المتحدة.

والواقع، أن مسألة ترتيب وإعادة تنظيم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي اعتبرت واحدة من أبرز الدوافع الكامنة وراء اتخاذ قرار شن الحرب الأمريكية على العراق ذاتها، حيث سعت الولايات المتحدة إلى الاستفادة من هذه التطورات من أجل إحداث تغيير جذري لسياستها في المنطقة، وبالذات فيما يتعلق بتعديل خطط الوجود الأمريكي في الخليج العربي، بحيث يكون العراق الجديد قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، مع إمكانية الاستغناء عن انتشار القوات الأمريكية فى العديد من دول المنطقة الأخرى، وذلك لما يتمتع به العراق من موقع استراتيجي مهم، وبهدف إنهاء الحساسيات التي يثيرها الوجود العسكري الأمريكي في بعض الدول الأخرى بالمنطقة.

ولذلك، بدأت وزارة الدفاع الأمريكية فور انتهاء الحرب على العراق في صياغة سياسة جديدة تجاه منطقة الخليج العربي، تقوم على إعادة تقييم علاقاتها وروابطها الاستراتيجية مع دول المنطقة، وتغيير مناطق الوجود العسكري الأمريكي، عبر إعطاء ثقل أكبر للوجود العسكري الأمريكي في العراق ومع أن ملامح تلك السياسة لم تتبلور بصورة كاملة، وتعثرت إلى حد ما مع تصاعد المقاومة الداخلية في العراق، إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية بدأت فور انتهاء الحرب على العراق فى تغيير خطط الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة، ولم تكن تلك التغييرات مرتبطة فقط بالتحول في استراتيجية نشر القوات الأمريكية، ولكنها ارتبطت أيضاً بطائفة متنوعة من الأهداف، من بينها تقليص العبء المالي الواقع على كاهل الميزانية الأمريكية الناجم عن نشر أعداد كبيرة من القوات الأمريكية في الخليج العربي والاستجابة لمطالب بعض الحكومات العربية بشأن تقليص حجم الوجود العسكري الأمريكي، بالإضافة إلى عملية الاستبدال الروتيني للقوات الأمريكية من وإلى المنطقة.

وتبلورت تلك الخطط على المستوى العملي في صدور تسريبات عن وزارة الدفاع الأمريكية إلى وسائل الإعلام كانت تشير إلى أن الولايات المتحدة كانت تعتزم تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. ونشرت وسائل الإعلام الأمريكية بالفعل تقارير منذ أواخر أبريل 2003، عن اعتزام وزارة الدفاع الأمريكية إقامة أربع قواعد عسكرية في العراق، بما يتيح للولايات المتحدة الوجود عسكرياً في كل المناطق المهمة فى العراق. كما أشارت التقارير إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية كانت تعتزم جعل وجودها العسكري في العراق بمنزلة الركيزة الأساسية فى الاستراتيجية الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة الممتدة عبر الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط، وصولاً إلى المحيط الهندي، لكن الانسحاب الأمريكي الاضطراري من العراق أربك كل تلك الحسابات.

ثانياً: تمدد "داعش" بالعراق وانعكاساتها على الأمن الخليجي

رغم إخفاق المشروع الأمريكي في العراق على النحو الذي كانت تريده واشنطن بسبب بسالة المقاومة العراقية التي تفجرت صبيحة سقوط بغداد إلا أن الولايات المتحدة قد نجحت في تحويل العراق إلى كيان قابل دائماً للانفجار وعدم الاستقرار نظراً لما غرسته من عوامل التفتيت والتفكيك للكيان الوطني العراقي وأبرزها

الدستور الطائفي ونظام المحاصصة السياسية، فضلاً عن تمكين الكرد من شمال العراق وترك العراق ساحة مفتوحة أمام النفوذ الإيراني على حساب العرب السنة وعلى حساب المشروع الوطني العراقي.

الآن يتجدد مشروع إعادة ترسيم الخرائط ولكن بآفاق جديدة وبآليات جديدة تفوق خطورة كل محاولات إعادة الترسيم والتقسيم السابقة من خلال نجاح تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) في استغلال كل مساوئ نظام الحكم العراقي وبالذات حالة الاحتقان الشديدة لدى العرب السنة وخاصة شيوخ وثوار العشائر والقبائل، وحالة الاستقطاب الحاد بين الحكم المركزي في بغداد والحكم الكردي في أربيل لفرض تقسيم العراق كأمر واقع، وربط نجاحات ذلك التنظيم في سوريا بنجاحاته في العراق كخطوة أساسية لإعلان دولة جديدة تتجاوز حدود سايكس – بيكو تربط بين شمال غرب العراق وشمال شرق سوريا، لتكون بداية لإعادة تقسيم العراق وسوريا معاً أو لإسقاط كل الحدود وإقامة دولة الخلافة المزعومة.

لقد استطاعت (داعش) أن تحقق نجاحات مهمة ضمن هذا المسعى بعد أن سيطرت على مساحات واسعة من الأراضي العراقية والسورية ووصلت أصداؤها إلى لبنان وحدود الأردن مع العراق في ظل تطور مثير وخطير بعد ان سلم أمراء "جبهة النصرة" مفاتيح مدينة البوكمال في ريف دير الزور (شمال شرق سوريا) إلى خصمهم اللدود "داعش" بعد ما قدموا البيعة لأميره أبو بكر البغدادي. فهذه الخطوة سوف تمكن "داعش" من تحقيق حلم الربط بين الأراضي التي تسيطر عليها بين العراق وسوريا لتقيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، ولتؤسس لمرحلة جديدة من الصراعات الطائفية والعرقية سوف تتفجر تباعاً عندها سيصبح مشروع إعادة ترسيم الخرائط السياسية انطلاقاً من العراق هو سيد الموقف ولكن بنكهته الطائفية والدموية الرهيبة.

لقد استطاع نوري المالكي كرئيس للحكومة العراقية على مدى دورتين أن يعمق الحكم الطائفي في العراق، وأن يفرض مشروع "حزب الدعوة" كمشروع بديل للمشروع الوطني الديمقراطي، الأمر الذي هيأ العراق لردود فعل كردية وسنية رافضة لأن يكون هذا هو مصير العراق. أزمة أربيل مع بغداد كانت مؤشراً مهماً، وانتفاضة السنة في الأنبار ومدن الفالوجة وغيرها ضد الحكم الطائفي كانت هي الأخرى مؤشراً مهماً لرفض هذا الحكم إلى أن جاءت غزوة "داعش" التي قلبت الأمور في العراق رأساً على عقب.

وعلى الرغم من اضطرار نوري المالكي رئيس حكومة العراق المنتهية ولايته للتنحي عن فرض نفسه رئيساً للحكومة العراقية للمرة الثالثة بعد تزايد الضغوط الداخلية والخارجية عليه وتخلي معظم حلفائه عنه فإن مستقبل العراق يبقى غامضاً، والأسئلة التي مازالت صعبة الإجابة هي الأخرى ليست فقط كثيرة بل إنها تتزايد في ظل مجموعة من القضايا المهمة التي يحرص كثيرون على تجنب الخوض في معتركاتها.

** **أولى هذه القضايا** تتعلق بسوء تشخيص الأزمة العراقية، وانسياق الكثيرين، وخصوصاً في الإعلام العربي، وراء أكذوبة شخصنة الأزمة في العراق، فعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، وحتى قبل الشروع في التوجه نحو إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة جرى التركيز على شخص نوري المالكي ودوره الشيطاني في تعظيم أزمات

العراق، بل اتهم الرجل أنه المسؤول الأول عن كل أزمات العراق بسوء انحيازاته الطائفية في الداخل وبسوء تحالفاته العربية (مع النظام السوري) والإقليمية (مع إيران) في الخارج، قد تكون تلك الاتهامات صحيحة، وربما يكون نوري المالكي قد تسبب فيما هو أفدح وما هو أسوأ بالنسبة للعراق، لكن الحقيقة تختلف كثيراً عن ذلك .

الحقيقة أن العراق يعيش منذ مارس/آذار 2003 تداعيات أزمة احتلاله بعد غزوه أمريكياً وبريطانياً. كان القرار الذي اتخذ وباستحسان وتشفي إيران هو تدمير العراق وليس إسقاط النظام، تدميره كي لا يبقى قادراً على تهديد أحد: لا "إسرائيل" ولا إيران ولا العرب، فإذا بهذا التدمير يعيد العراق مجدداً مصدراً لتهديد كل تلك الأطراف مرة أخرى وربما أسوأ من السابق. فالعراق المدمر والضعيف أضحى مصدراً للخطر وللتهديد لكل من أرادوا التخلص منه، فهو الآن بؤرة استقطاب غير مسبوقة لكل أشرار الأرض من إرهابيي العالم عرباً وعجماً ومن كل الجنسيات جاءوا ليقيموا في العراق نواة "خلافة إسلامية شيطانية" من وحي تخريفاتهم أو بإملاء من صنعوهم وممولوهم وأشرفوا على تدريبهم وألقوا بهم في العراق وفي سوريا لينتشر الوباء في كافة أرجاء أرض العرب ويمتد الخطر إلى الجوار الإقليمي الذي لم يعد بمنأى عن تداعياته وأخطاره. العراق الذي جرى تدميره، والقوانين التي وضعت لهذا العراق، والدستور الذي وصفوه بالجديد، والطبقة الحاكمة الجديدة وبواقع التقسيم الفعلي العرقي والطائفي (شيعي - سني - كردي) والحليف الدولي الأمريكي راعي تفكيك الوطن العراقي وصاحب الفضل الأول في تدمير جيشه ومصادر قوته هو معمل تفريخ أزمات العراق واختفاء نوري المالكي عن المنافسة على منصب رئاسة الحكومة، أو حتى عن الحياة السياسية كلية، بل وخروجه تماماً من العراق، لن يحل أزمات العراق، كما يتوقع كثيرون، أو كما يروج كثيرون فالمعادلة لم تتغير كثيراً فالعراق يضم الآن ثلاث قوى سياسية أساسية فاعلة تجسد واقع التقسيم العرقي - الطائفي للبلد: حزب الدعوة الذي جاء منه نوري المالكي في السابق، وجاء منه الآن حيدر العبادي رئيس الحكومة الجديد، وتنظيم "داعش" الذي يفرض نفسه كقوة أمر واقع سنية، وكنواة لمشروع التقسيم، ليس فقط في العراق، بل في العراق وسوريا لإقامة "نواة" دولة "الخلافة الإسلامية"، وأخيراً تقف حكومة إقليم كردستان العراق ورئيس هذا الإقليم مسعود برزاني الذي كان قد أوغل في عدائه لشخص نوري المالكي خلال الأشهر القليلة الماضية لتبرير مشروع الانفصال وإقامة الدولة الكردية الكبرى على أرض العراق وسوريا، أو بتحديد أدق "الدولة الكردية شبه الكبرى" بدعم ومباركة أمريكية - "إسرائيلية" وضوء أخضر من حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا في صفقة تضمن لرجب طيب أردوغان زعيم هذا الحزب فرصة الفوز المريح برئاسة الجمهورية في تركيا .

معادلة الصراع في الداخل مازالت على ما هي عليه وستبقى على ما هي عليه لفترة طويلة، وفي الوقت ذاته تبقى معادلة التوازن الخارجية هي الأخرى كما هي من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وطالما بقيت كل من واشنطن وطهران على رهانهما بتحسن العلاقات الثنائية وطموحهما بحل سلمي - سياسي لأزمة برنامج إيران النووي ستبقى التفاهمات الإيرانية - الأمريكية بالعراق على ما هي عليه ما يعني أن اختفاء المالكي

ربما يساعد على تشكيل حكومة جديدة، وإكمال مهام الاستحقاقات الدستورية، لكنه لن يؤدي إلى إيجاد حلول حقيقية للأزمات المحورية المستحكمة بالعراق طالما بقي العراق محكوماً بالدولة التي فرضها الاحتلال، وبالمشروع السياسي - الاستراتيجي الذي دفع أمريكا لاحتلال العراق، وبقاء الطبقة السياسية التي فرضها الاحتلال على العراق بكل ما يعنيه بقاء تلك الطبقة من مصالح ونفوذ وسلطة وفساد، لكن ما هو أهم هو ما يعنيه بقاء هذه الطبقة من عداء شديد مصلحي وسياسي للمشروع الوطني القادر على إنقاذ العراق، لسبب بسيط ودقيق هو أن هذا المشروع يعني ضمن ما يعني حتمية تغييب هذه الطبقة نهائياً عن مقاليد الحكم والسلطة في العراق .

وجاءت "وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية 2014" لتكشف أن "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) قدمت أكبر خدمة لطرفين أساسيين في معادلة الصراع بالعراق. الطرف الأول هو تيار نوري المالكي رئيس الحكومة السابق الذي قاد العراق إلى ما هو فيه الآن من تعميق للطائفية وانهيار للأمن وتداعي للفساد. أما الطرف الثاني فهو الاحتلال الأمريكي، وإن كان من خلال فرض الإرادة وليس من خلال الحكم المباشر.

فعلى مدى السنوات الأخيرة من حكم نوري المالكي كانت أطراف شيعية مهمة ذات نفوذ ومكانة مثل المجلس الإسلامي الأعلى برئاسة عمار الحكيم، والتيار الصدري برئاسة مقتدى الصدر قد أدركت حقيقة مهمة وهي أن بقاء نوري المالكي رئيساً للحكومة العراقية للمرة الثالثة على التوالي لن تكون له غير نتيجة واحدة هي ضياع ما تبقى من وحدة العراق، ومن هنا جاء الإصرار على الحيلولة دون التجديد للمالكي لدورة ثالثة في رئاسة الحكومة، وكان المتوقع أن تتبع تلك الإزاحة للمالكي مراجعة لسياساته الفاشلة والسعي نحو تأسيس عملية سياسية بديلة غير طائفية وقادرة على تحقيق الوحدة الوطنية العراقية وإعادة بناء العراق، لكن حرب "داعش" بددت كل هذه الطموحات وأعادت العراق أكثر طائفية، بل وأعادت نوري المالكي ورجاله على رأس الحكم العراقي الجديد بعد تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية وفرض أعوانه على رأس أهم الوزارات والمواقع الحكومية والجيش والقوات الأمنية. أما الطرف الثاني المستفيد فهي الولايات المتحدة التي عادت مجدداً ليس لمحاربة "داعش" فقط بل لاستمرار نفوذها في العراق.

فقد كشفت تلك الوثيقة التي تأسست حكومة حيدر العبادي وفقاً لها أن التحالف الوطني الشيعي عاد ليكون صاحب القرار الحقيقي في العراق، وأن المرجعية الشيعية للسيد على السيستاني لها الكلمة العليا فوق الجميع، ما يعني أن العراق سيبقى خاضعاً للحكم الطائفي ولذات العملية السياسية التي أرساها الاحتلال الأمريكي بقبول وتوافق مع إيران والمرجعية الشيعية والقوى السياسية الشيعية التي تتصدر هذه العملية السياسية.

فالتحالف الوطني الشيعي هو من صاغ هذه الوثيقة، وأحزاب هذا التحالف هي التي اختارت وزراءها في الحكومة الجديدة وليس رئيس الحكومة حيدر العبادي القيادي في حزب الدعوة وتحالف دولة القانون الذي

يتزعمه نوري المالكي. فعلى سبيل المثال اختار ائتلاف الإصلاح الوطني رئيسه إبراهيم الجعفري ليكون وزيراً للخارجية، أما كتلة المؤتمر الوطني فقد اختارت رئيسها أحمد الجلبي وزيراً للإعمار والإسكان، واختار المجلس الأعلى الإسلامي مرشحيه عادل عبد المهدي وزيراً للثقافة وباقر جبر صولاغ وزيراً للنقل والمواصلات، وعبد الحسين عبطان وزيراً للشباب والرياضة، كما اختار ائتلاف الكتلة الوطنية رئيسه إياد علاوي لمنصب نائب رئيس الجمهورية لشؤون المصالحة الوطنية.

الوثيقة المذكورة لم تستهدف ترسيخ الطائفية كأساس للحكم فقط ولكنها اجهضت كل الطموحات في إعادة عملية سياسية بديلة في العراق للتخلص من حكم الاحتلال الأمريكي وتوابعه يكون المدخل إليها هو صياغة دستور جديد يعبر عن مشروع وطني عراقي ينهي التقسيم العرقي والطائفي مع اعتراف واحترام للتعددية داخل الوطن العراقي الموحد شعباً وأرضاً، وإنهاء كل صيغ الإقصاء كمدخل لابد منه لتحقيق تلك الوحدة الوطنية المأمولة.

فقد تضمنت الوثيقة في ديباجتها نصاً يقول بأن "الالتزام بالدستور والعمل بجميع مواده وبنوده من دون انتقائية وحل جميع الخلافات العالقة على أساسه باعتباره الجامع المشترك لكل العراقيين"، ولذلك خلت الوثيقة من أي إشارة إلى أن هدف الحكم هو إقامة دولة المواطنة، وجعل مبدأ "المواطنة المتساوية" أساساً للحكم، مما يعني إصرار واضعي هذه الوثيقة على أن تبقى الطائفية والعرقية قاعدتان أساسيتان للحكم، ولذلك أيضاً كان الإصرار على تجاوز طموحات المصالحة الوطنية مع الأطراف المهمشة أو التي جرى إقصاؤها عمداً عن أن تكون شريكاً في الحكم، وكان الإصرار على استمرار الإقصاء متعمداً خاصة لأعضاء حزب البعث السابقين.

ففي الوقت الذي دعت فيه هذه الوثيقة إلى "ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وبث روح السلم الأهلي من خلال المضي قدماً في مشروع المصالحة الوطنية واستكمال متطلباتها بإصدار قانون للعفو العام" إلا أن الوثيقة استثنت من هذا العفو من تلطخت أيديهم بدماء العراقيين. (وهنا تدمج الوثيقة المقاومة العراقية التي قاتلت الاحتلال الأمريكي وأجبرته على الرحيل بالمنظمات الإرهابية مثل (داعش) وأخواتها)، لكن الأخطر هو أن الوثيقة دعت في ذات النص إلى إصدار تشريع ينص على "حظر حزب البعث" واستعانت الوثيقة في سبيل تحقيق ذلك بما نصت عليه (المادة 7) من الدستور التي تقول في أولاً: "يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، أو يحرض أو يمهد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون".

العودة إلى هذا النص الدستوري في هذه الوثيقة معناه أن الحكم الجديد في العراق سيبقى أبعد ما يكون عن الحكم الوطني المأمول وأن من يحكمون العراق الآن هم ذاتهم من تحالفوا مع الاحتلال ومع إيران لفرض أنفسهم، دون غيرهم، حكاماً للعراق، وأنهم لا يرون عراقاً يُحكم على أساس وطني، بل أن المحاصصة الطائفية والعرقية ستبقى هي قاعدة الحكم.

** **ثانية هذه القضايا** المهمة التي تحول دون انفتاح آفاق مستقبل واعد للعراق باختفاء نوري المالكي سياسياً وتنحيه عن منصب رئاسة الحكومة قضية "داعش" ومكانها ضمن المشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط.

ودون الدخول في الزوبعة التي أثيرت حول ما احتواه الكتاب الذي أصدرته هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة بعنوان: "خيارات صعبة" بخصوص مسؤولية الولايات المتحدة عن تأسيس تنظيم "داعش"، فإن الشيء الذي يصعب إنكاره ما ورد على لسان الرئيس الأمريكي باراك أوباما في حواره مع الكاتب الأمريكي الشهير في صحيفة "نيويورك تايمز" توماس فريدمان مؤخراً، فقد ذكر فريدمان أن أوباما تحدث عن آفاق نظام جديد للشرق الأوسط يفرض نفسه على أنقاض نظام معاهدة "سايكس - بيكو" لعام 1916 التي قسمت الوطن العربي وبالذات المشرق العربي والهلال الخصيب .

كلام أوباما كان يرتكز على تحليل للأدوار التي تقوم بها الآن المنظمات "الجهادية" التكفيرية في حروبها داخل العديد من الدول العربية ومردودها التقسيمي المحتمل للدول العربية، وهذا يعيدنا إلى تذكر الشعار الذي حمله مشروع الاحتلال الأمريكي للعراق وهو "إعادة ترسيم الخرائط السياسية بالمنطقة" من أجل التأسيس لنظام إقليمي بديل للنظام العربي القائم هو النظام الإقليمي للشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من غرب الصين شرقاً إلى الحدود الشرقية للمحيط الأطلسي غرباً، ومن جنوب روسيا وتركيا شمالاً وحتى منابع النيل جنوباً، وهي المساحة المتسعة التي تضم دول "العالم الإسلامي" باستثناءات محدودة، نظام يقوم على أساس تفكيك الدول القائمة على قواعد تقسيم طائفي - عرقي .

توماس فريدمان نفسه "اليهودي الصهيوني من أصل روسي" سبق أن أعطى المبرر السسيولوجي لهذه الدعوة التقسيمية للدول العربية وبضرورة إسقاط نظام معاهدة "سايكس - بيكو" البريطاني - الفرنسي . ففي معرض دعوته لإعادة تقسيم الدول العربية وإسقاط حدود "سايكس - بيكو" أرجع فريدمان الدافع الأساسي وراء توجه من أسماهم بإرهابيي "القاعدة" لشن هجمات 11 سبتمبر 2001 على واشنطن ونيويورك إلى "الدولة الفاشلة" التي "فرخت هؤلاء الإرهابيين" وليس العداء العربي للولايات المتحدة لانحيازها ودعمها المفرط لـ "إسرائيل".

انحياز أوباما وانجراره وراء فكرة توظيف الحرب الإرهابية الدائرة الآن في العديد من الدول العربية سواء في العراق أو سوريا أو ليبيا أو اليمن وربما مصر لإنجاح مخطط إعادة التقسيم ظهر واضحاً في تمنعه عن الاستجابة لمطالب نوري المالكي بالتدخل عسكرياً ضد معركة "داعش" عندما اجتاحت محافظات عراقية مهمة، لكن تدخل فقط وبشكل غير حاسم وبالطائرات الأمريكية من دون طيار عندما امتد خطر "داعش" إلى إقليم كردستان العراق، ما يفهم منه أنه تطور خارج المعادلة المتفاهم عليها والتي تبقى حدود "داعش" في المناطق السنية دون غيرها سواء في العراق أو سوريا .

وقد حسم أوباما هذا التوجه في حديثه عن نجاحات طائراته ضد قوات "داعش" في جبل سنجار ومناطق كردستان العراق بقوله: "إن الغارات الجوية ضد عناصر التنظيم المتشدد ستتواصل طالما استمروا في تهديد

مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان، وإذا ما هدد هؤلاء الموظفين الأمريكيين والمنشآت الأمريكية في المنطقة"، هذه هي محظورات "داعش" عند أوباما، وغيرها مستباح وهذه هي قواعد اللعبة الأمريكية الجديدة في المنطقة، على الرغم من تأسيس التحالف الدولي – الإقليمي بقيادة أمريكية وبمشاركة عربية وعلى الرغم من امتداد هذه الضربات إلى مواقع "داعش" و"جبهة النصرة" في سوريا، فهذه الحرب، دون تدخل بري تبقى أهدافها محدودة، كما أعلن أكثر من مصدر أمريكي وهو إضعاف "داعش" وليس القضاء عليها، إذ ربما تكون "داعش" هي أحد أهم المدخلات الجديدة في تفاعلات النظام العربي للتأسيس لـ "سايكس- بيكو" الجديدة التي يجرى الترويج لها.

هذه التطورات المتلاحقة والمكثفة تمثل تهديدات مباشرة للأمن الخليجي من أكثر من منظور على النحو التالي:

1- ضرورة البحث في معادلة جديدة للأمن الخليجي على ضوء ما تأكد من تردد وتقاعس أمريكي في مواجهة غزوة "داعش" للعراق، وإعلانها لـ "دولة الخلافة على الأراضي التي سيطرت عليها في سوريا والعراق. لم يعد مقبولاً أن تبقى واشنطن هي العنصر الحاسم في معادلة الأمن الخليجي، ولابد من مراجعة مصادر القوة ومصادر التهديد لهذا الأمن.

2- ضرورة التحسب لخطر تنامي المنظمات الإرهابية داخل الدول الخليجية فالعائدون من العراق ومن سوريا من هؤلاء الإرهابيين سوف يمثلون عنصر تهديد شديد الخطورة على الأمن. من المهم التركيز والاستعداد من الآن لمواجهة هذا المصدر الجديد لتهديد الأمن بسياسات واسعة فعالة بالضرورة لن تكون أمنية فقط بل ستكون حتماً سياسية وثقافية واجتماعية.

3- الأخذ في الاعتبار تنامي الدور الإيراني في العراق وفي معادلة حكم العراق. فإسقاط نوري المالكي تم بإرادة إيرانية – أمريكية. هذا التفاهم الأمريكي حول إدارة العراق والحرب على الإرهاب في العراق لن يتأثر كثيراً بتعثر ذلك التقارب في الحرب على الإرهاب في سوريا، نظراً لرفض إيران استبعاد سوريا عن التحالف الذي يستهدف الحرب على الإرهاب والدعوة مع روسيا لتفاهمات مع سوريا. رغم هذا الخلاف فإن دور إيران يتصاعد والتفاهمات مع إيران لم تعد مع الولايات المتحدة فقط ولكن مع أطراف إقليمية سعودية أولاً وربما مصرية أيضاً. زيارة نائب وزير الخارجية الإيراني للرياض ولقائه بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، والتصريحات الإيجابية التي صدرت في طهران عن هذا اللقاء، ثم إعلان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف استعداده لزيارة السعودية، ثم لقائه مع وزير الخارجية السعودي في مقر الأمم المتحدة على هامش أعمال دورة الأمم المتحدة واعتبار هذا اللقاء تمهيداً لزيارة محمد جواد ظريف للرياض كلها مؤشرات تقول إن دور إيران يفرض نفسه ولو اضطرارياً وأن الحرب على الإرهاب فرضت على أطراف عربية أن "تسبح عكس التيار". وهذا تطور سوف يفرض نفسه وسوف يؤثر بقوة على معادلة الأمن الخليجي ودور إيران في هذا الأمن.

4- احتمال توجه أطراف خليجية لتوطيد علاقاتها مع أطراف من خارج الإطار الخليجي على نحو ما تفعل قطر الآن في علاقاتها مع تركيا وتؤكد زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للدوحة (14 سبتمبر 2014) ذلك، حيث أكد وهو في طريقه إلى الدوحة على أن "استمرار العلاقات الوثيقة مع قطر في ظل رئاسته للجمهورية كما كانت في فترة رئاسته للحكومة" مشيراً إلى أن "رؤية تركيا وقطر للمسائل الإقليمية تتقاطع بشكل كبير".

5- ضرورة الأخذ في الاعتبار، ومن الآن، الدور العراقي كشريك في الأمن الإقليمي الخليجي، ومراجعة سياسة إقصاء العراق عن أن يكون شريكاً، وفق أي صيغة ترتضيها كل الأطراف. فإقصاء العراق يفقد دول الخليج قوة مهمة لا يستهان بها قادرة على موازنة قوى أخرى منافسة.

سقوط حكم نوري المالكي بكل سوءاته وتأسيس حكم جديد في بغداد يمكن أن يساهم في إعادة صفحة جديدة من العلاقات بين دول المجلس والعراق خاصة في ظل مساهمة بعض دول مجلس التعاون في الحرب المباشرة ضد الإرهاب في سوريا والعراق. هذا الدور يمكن أن يؤسس لتفاهمات جديدة مع بغداد تساندها التفاهمات السعودية الجديدة مع إيران، في اتجاه المراجعة الشاملة للأمن الإقليمي الخليجي.

تنظيم داعش وتأثيره على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. أشرف محمّد كشك [1]

مقدّمة

على الرغم من أنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام المعروف اختصاراً باسم "داعش" ليس بالظاهرة الجديدة، إذ إنّه يعدّ نتيجة طبيعية للغزو الأمريكي للعراق عام2003 والذي ترتّب عليه عدّة نتائج سلبية منها : عدم وجود مشروع وطني موحّد يجتمع حوله العراقيون، فضلاً عن قرار الحاكم المدني للعراق بعد الغزو بول بريمر بحلّ مؤسسات الدولة العراقية ومنها الجيش العراقي، حيث خلطت الولايات المتحدة بين العداء للنظام العراقي السابق والعداء للدولة ذاتها؛ مّما أتاح المجال لتنامي قدرات الجماعات دون الدول التي باتت تتحدّى سلطة الدولة المركزية، ومن ثمّ فقد كان نتيجة ذلك تحوّل العراق إلى ساحة صراع إقليمي- إقليمي، وإقليمي دولي، ومن ثمّ فإنه في ظلّ استمرار مخاطر ذلك التنظيم وفي ظلّ تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربته تثار ثلاث قضايا :

الأولى: حول ماهيّة ذلك التنظيم وقدراته التسليحية والمالية.

والثانية: حول تأثير ذلك التنظيم على أمن دول مجلس التعاون. **والثالثة**: الآليّات الخليجية لمواجهة تنظيم داعش.

وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

أوّلاً: ماهيّة تنظيم داعش وقدراته التسليحيّة:

ارتبطت نشأة تنظيم داعش بحالة عدم الاستقرار الأمني في العراق بعد عام 2003، حيث أعلن التنظيم عن ذاته للمرّة الأولى عام 2004 تحت مسمّى جماعة التوحيد والجهاد في العراق بزعامة "أبو مصعب الزرقاوي"، قبل أن يصبح "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وفي عام 2011 أعلن التنظيم أنه امتداد لجبهة النصرة في سوريا وأنه تمّ اندماجهما معاً تحت اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وتشير بعض المصادر إلى أنّ مقاتلي داعش من سوريا وليبيا، وبعض المقاتلين السابقين في أفغانستان والشيشان، ولا توجد تقديرات مؤكّدة حول أعداد هذا التنظيم ،إلّا أنّ بعض التقديرات تشير إلى أنهم نحو 15 ألف فرد ، بالإضافة إلى العديد من الأجانب، ومنهم نحو ألفي شخص من بعض الدول الأوروبية من بينهم حوالي 3 آلاف انتحاري.

---

1 *مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

من ناحية أخرى لا يعدّ تنظيم "داعش" مجموعة تعمل بشكل عشوائي بل يعدّ بنية عسكرية منظّمة تنظيماً جيداً، ولديها مشروع سياسي يتمثّل في إقامة دولة الخلافة عبر العالَمَيْن الإسلامي والعربي، حيث أعلن تنصيب "أبوبكر البغدادي" خليفة للمسلمين في 29 يونيو2014 ، وعلى الرغم من محدودية أعداد ذلك التنظيم مقارنة بقوات الأمن العراقية فإنّ هناك مصادر لتعزيز قوة التنظيم ،منها ما يتمّ الاستيلاء عليه من أسلحة وعتاد خلّفتها قوات الأمن العراقية المنسحبة أمام هجمات التنظيم، وهي جميعها أسلحة متطوّرة، فضلاً عن وجود فصائل مسلّحة أخرى في العراق ربما يكون لديها تنسيق مع داعش، ولدى التنظيم قدرات مالية وفقاً لصحيفة الديلي تليجراف فإنه لدى التنظيم ثروة تتجاوز 1,2 مليار جنيه إسترليني، حيث إنه يتواجد في منطقة غنية بالنفط ، و يسيطر على خمسة حقول للنفط يحصل منها على 1,8 مليون جنيه إسترليني يوميًّا كإيرادات، كما يسيطر على الأراضي الزراعية التي تنتج40% من القمح.

ثانياً: تأثير داعش على أمن دول مجلس التعاون:

لا شكّ أنّ دول مجلس التعاون هي أكثر تأثّراً من غيرها بحالة عدم الاستقرار الإقليمي عموماً التي يعدّ تنظيم داعش أبرز مؤشراتها، وهو ما أشار إليه صراحة د. عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون خلال مؤتمر "الخليج العربي والتحدّيات الإقليمية الذي عقد بالرياض في سبتمبر 2014 بالقول "منطقة الخليج العربي تواجه تحدّيات كبيرة ومتعدّدة لا سيما في ظل وقوعها في محيط جغرافي مضطرب أفرز تهديدات تتعلّق بصراعات سياسية وطائفية خطيرة مثل المخاطر الإرهابية وأعمال القرصنة والجرائم العابرة للحدود والهجرات غير الشرعية ، فضلاً عن المشكلات الإنسانية الحادّة بما ترك تأثيرات واضحة على أمن واستقرار المنطقة".

وتتمثّل أهمّ مخاوف دول مجلس التعاون من تنامي تنظيم داعش فيما يلي:

1- الصراع الطائفي:

وفي هذا السياق أشار جريجوري جوز في دراسة له صادرة عن مركز بروكينجز بعنوان "ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط " إلى أنّ ما تواجهه المنطقة الآن يشبه الحرب الباردة التي نشبت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتي أطلق عليها مالكوم كير اسم "الحرب العربية الباردة" ، حيث تتجاوز تلك الحرب حدود العالم العربي من خلال صراع لعبة توازن القوى باستخدام الطائفية، ومن ثمّ فإنّ استمرار تنظيم داعش على هذا النحو من شأنه إذكاء الروح الطائفية في العراق وانتقالها إلى دول الجوار، وتكمن الخطورة في العلاقة الوثيقة بين الجماعات التي تنتهج الطائفية مع أطراف إقليمية مّما يعني وجود حروب بالوكالة من نوع جديد تستهدف تفتيت النسيج الاجتماعي في دول المجلس.

2- تهديد أمن دول مجلس التعاون بشكل مباشر:

فعلى الرغم من أنه لم تصدر تصريحات من جانب التنظيم بشأن دول مجلس التعاون بشكل مباشر، فإنّ هناك مؤشرات على استهداف أمن تلك الدول منها: نشر التنظيم خريطة أسماها "دولة الخلافة الإسلامية في الشام والعراق "، وتظهر فيها دولة الكويت باعتبارها جزءًا من تلك الدولة، وقد عكست تصريحات بعض مسؤولي دول المجلس خطورة ذلك التنظيم ، ومنها تصريح وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجار الله بالقول " لقد أشرنا إلى خطورة الموقف في العراق سابقاً وداعش لا تستهدف الكويت فقط وإنما المنطقة بأكملها، والخريطة التي نشرت تؤكّد هذا الكلام "، مؤكّداً على أن "الخطر موجود وعلينا الحذر وعلينا التحرّك بشكل جيد على مستوى التنسيق الأمني؛ بما يحصّن جبهتنا الداخلية في دول التعاون ".

من ناحية أخرى فإنّ تصريح صالح عاشور النائب السابق في مجلس الأمة الكويتي بأن هناك 20 ألف مقاتل في سوريا قرّروا الرحيل للكويت يؤكّد مدى التهديد الذي تواجهه دول مجلس التعاون، حيث يعيد ذلك إلى الأذهان العائدين من أفغانستان خلال الثمانينيات ، ويعدّ التسلل عبر الحدود أحد تلك المخاطر، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى إعلان وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية عن إيقاف 3924 متسللاً خلال شهر يوليو2014 عبر الحدود مع اليمن، بالإضافة إلى تقديرات الوزارة ذاتها من أن 1200 سعودي انضموا إلى متشدّدين إسلاميين في المعارك الدائرة في سوريا من ضمن حوالي 11 ألف مقاتل أجنبي ينتمون لنحو 70 دولة، كما تشير بعض التقديرات إلى أنّ هناك حوالي 4000 سعودي في تنظيم داعش، بالإضافة إلى حوالي 1500 شخص من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.

وربما يقلّل البعض من خطر ذلك التنظيم على أمن الخليج بدعوى أنّ أقرب مدينة عراقية يوجد فيها ذلك التنظيم هي مدينة الرمادي في محافظة الأنبار العراقية المحاذية للحدود السعودية، وتصل المسافة بينهما إلى أكثر من 760 كم والطريق يتسم بالطابع الصحراوي، أما العاصمة السعودية فهي أبعد نحو الضعف بأكثر من 1400 كم عن الرمادي ، ومع صحة ذلك التحليل فإنّ الخطر الأكبر يكمن في أنّ استمرار الصراع على هذا النحو قد يفضي إلى معادلة أمنية جديدة أو يرسّخ المعادلة القائمة بالفعل والتي مفادها أنّ الجماعات دون الدول قد أضحت لاعباً مهمّاً ضمن تلك التفاعلات الإقليمية الراهنة بما لديها من إمكانات وقدرات تتحدّى سلطة الدولة الموحّدة.

3- المخاوف من تقسيم العراق :

وبخاصة أنه لا يوجد مفهوم المشروع الوطني الواحد الذي يعزّز وحدة العراق، حيث إنّ وصف العراق "بدولة المكوّنات " هو أقرب إلى الواقع، وتوجد من الآليّات ما يعزّز ذلك، ومنها الدستور العراقي الذي نصّ على حق إقامة الأقاليم، ويعيد ذلك إلى الأذهان دراسة بعنوان "العراق التقسيم السهل"، والتي أعدّها

إدوارد بى جوزيف ومايكل أوهانلون، وصدرت عن مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط، مؤسسة بروكينجز في يونيو2007 التي تتناول تقسيم العراق كأحد البدائل المطروحة لحل الأزمة العراقية المزمنة، وفي مقدمة الدراسة يرى المؤلف أنه يمكن أن يتمّ الاتفاق بين العراقيين على تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق رئيسية لكل منها حكوماتها ومسئوليتها الأمنية الخاصة، وذلك على غرار المنطقة الكردية في الشمال بيد أن تنفيذ هذا المقترح سيكون أمراً صعباً ومحفوفاً بالمخاطر، إلّا أنه ـ وفقا للدراسة ـ عندما يقارن بالبدائل الأخرى التي تتمثّل إما في استمرارية الحرب الطائفية غير محدودة العواقب أو العراق ما بعد الانسحاب الأمريكي ، فإنّ خيار التقسيم يكون أكثر قبولاً، في ظلّ إخفاق جهود التسوية السياسية بين الجماعات العراقية، وبالتالي فإنّ التقسيم قد يصبح الوسيلة الوحيدة لتفادى الحرب الأهلية، ومع التسليم بالحجج التي أوردتها تلك الدراسة بشأن التقسيم، فإنه يلاحظ أنها ليست المرة الأولى التي تطرح فيها تلك الفكرة، ويأتي في هذا الإطار تصريح الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2003 بأنّ تقسيم العراق يعدّ تصحيحاً للخلل التاريخي الذى ارتكبه البريطانيون بإقامة عراق موحّد.

فضلاً عن تصريح السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة لصحيفة "لوموند" الفرنسية بالقول "ليس للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية في وجوب أن يكون هناك عراق واحد أو ثلاثة"، وتؤكّد تلك التصريحات بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الجدل بشأن التقسيم لا يقتصر على الجانب الأكاديمي، وإنما تتداوله أوساط صانع القرار الأمريكي، وعلى الرغم من مرور سبع سنوات على صدور تلك الدراسة فإن الفكرة ذاتها لاتزال تطرح في بعض التصريحات التي صدرت عن الجانب الكردي في هذا الشأن، ومنها تصريح الزعيم الكردي مسعود بارزاني الذي هدّد في مقابلة له مع محطة سي إن إن الأميركية بإجراء استفتاء على الانفصال عن العراق، حيث قال "إن الوقت حان ليحدّد الشعب الكردي مصيره"، وهو الأمر الذي ذكرته عدة شخصيات كردية بالقول إنّ الاتفاق الذي يبقي العراق دولة موحّدة مهدّد في الوقت الحالي، ويعيد ذلك إلى الأذهان تصريح رئيس ديوان رئاسة كردستان العراق عام 2011 بأنّ العراق" دولة مكوّنات ولا بديل عن الشراكة الحقيقية فيما بينها".

وثمّة مؤشرات في الوقت الراهن على مسألة التقسيم منها سيطرة الأكراد على مناطق متنازع عليها مع الحكومة المركزية في بغداد أبرزها منطقة كركوك في أعقاب انسحاب قوات الأمن العراقية، ولكن مكمن خطورة التقسيم أنه سيكون على أساس طائفي، ومن ثمّ فإنّ المواجهة المذهبية ليست مستبعدة، وبخاصة في ظل دعوة المرجع السيستاني بالتطوع لمقاتلة داعش من خلال مفهوم "الجهاد الكفائي" وتهديد الرئيس الإيراني حسن روحاني بدخول العراق للدفاع عن المراقد المقدسة، حيث قال "بالنسبة للأماكن المقدسة للأئمة الشيعة في العراق، كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء نحن نحذّر القوى العظمى واتباعها والقتلة بأنّ الشعب الإيراني العظيم سوف يبذل كلّ ما بوسعه لحمايتها"، وذلك بعد تصريح لأحد قادة داعش بالقول" إنّ تصفية الحساب ستكون في كربلاء والنجف"، فضلاً عن إعلان إيران أنّ لديها حوالي 20 ألف شخص من الميليشيات التي تمّ تدريبها وتسليحها في العراق بشكل جيد، ويمكنها التعاون في مواجهة داعش.

4- عدم الاستقرار في الإطار الإقليمي:

على الرغم من أنّ ظاهرة الإرهاب ليست بالأمر الجديد على دول مجلس التعاون فقد واجهت من قبل تنظيم القاعدة ، وبخاصّة بعد عام 2001 فإنّ تنظيم داعش يمثّل خطراً أكبر على أمن تلك الدول حيث إنّ نجاح ذلك التنظيم في العراق والذي يعدّ جزءًا لا يتجزأ من الأمن الإقليمي الخليجي من شأنه أن يمثّل حافزاً لتنظيم القاعدة بالازدهار في دول جوار أخرى، ومنها اليمن في ظل ضعف مؤسسات الدولة واستمرار تحدّي الحوثيين لسلطة الدولة المركزية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يمثّل تحدّياً هائلاً وغير مسبوق لأمن دول مجلس التعاون؛ حيث ستكون بين شقي رحى العراق شمالاً واليمن جنوباً، وهو ما أشار إليه نائب وزير الخارجية السعودي الأمير عبد العزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز خلال مؤتمر الخليج العربي والتحدّيات الإقليمية بالقول "إنّ ما يقوم به الحوثيون من تهديد صريح للدولة اليمنيّة لا يمثّل خطراً على اليمن فحسب بل على كل دول المنطقة".

ويعني ما سبق أنّ دول الخليج العربية ستكون بين شقي رحى وهما اليمن جنوباً والعراق شمالاً، بالإضافة إلى أنّ دول مجلس التعاون لن تكون بمنأى عن دخول العائدين من الصراع الراهن في العراق إلى أراضيها على غرار العائدين من العراق بعد عام 2003، أو العائدين من أفغانستان في الثمانينيات.

5- تهديد أمن الطاقة:

وقد تمثّل ذلك التحدّي في محاولة سيطرة داعش على أكبر مصفاة للنفط العراقي في "مدينة بجيي" والتي تصل طاقتها التكريرية إلى 300 ألف برميل يومياً، والتي تمثّل نصف الطاقة الإجمالية للعراق، ممّا قد يجبر العراق على استيراد مشتقاته النفطية من الخارج، وهو الأمر الذي يعيد إلى الأذهان قيام الجماعات المسلّحة في ليبيا بتصدير النفط للخارج بالقوة، رغماً عن الحكومة الليبية، وهي المحاولة التي أجهضتها قوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط.

وتشير بعض المصادر إلى أنّ تنظيم داعش يحقّق دخلاً يوميًّا يقدّر بمليون إلى 3 ملايين دولار من بيع النفط بشكل غير قانوني، حيث يتحكّم فيما يقرب من 60% من حقول النفط في سوريا وعدة أصول منتجة للنفط في العراق، ومن ثمّ فإنّ عملية البيع تلك من شأنها الإضرار بسوق النفط في المنطقة، وكذلك إيرادات دول مجلس التعاون.

ثالثاً: الآليات الخليجية لمواجهة تنظيم داعش:

لدى دول مجلس التعاون قناعة مؤدّاها أنّ ظاهرة الإرهاب تتطلّب مواجهة شاملة وليس فقط الجانب العسكري، وذلك من خلال آليات عديدة على النحو التالي:

1- التعاون الاستخباراتي:

مّما لا شكّ فيه أنّ التعاون المعلوماتي يعّد أمراً مهمّاً للغاية حيث إنّ الإحاطة بطبيعة ذلك التنظيم ومصادر تمويله من شأنه دعم الإجراءات الاستباقية التي تجهض عملياته، ولعلّ مقترح المملكة العربية السعودية بتأسيس المركز الدولي لمكافحة الإرهاب وتخصيص 110 ملايين دولار لدعم أنشطة ذلك المركز يعدّ خطوة مهمة للغاية على صعيد مواجهة تلك الظاهرة.

- من ناحية ثانية لدى دول مجلس التعاون بالفعل العديد من آليات العمل الأمني المشترك وهي القيادة العسكرية الموحّدة، والأكاديمية الخليجية للدراسات الدفاعية والأمنية والاستراتيجية.

- ومن ناحية ثالثة فإنّ العمل الخليجي المشترك من خلال الاتفاقية الأمنية يعدّ أمراً مهمّاً والتي تمّ إقرارها خلال القمة الثالثة والثلاثين لمجلس التعاون في ديسمبر عام 2012، حيث تنصّ على بنود عديدة في مجال أمن الحدود، وكذلك تبادل المعلومات، ومن أهمّها المادّة السادسة التي تنصّ على أن "تعمل الدول الأطراف على تبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها الإسهام في تطوير سبل منع ومكافحة الجريمة على اختلاف أشكالها وأنواعها لا سيّما الجريمة المنظّمة عبر الوطنية المستجدة، وتقديم الدعم الفني في جميع الشؤون الأمنية؛ بما يحقّق التكامل المنشود".

ولعلّ إعلان وزير الداخلية في دولة الكويت الشيخ محمد الخالد عن تشكيل "فرقة ملاحقة داعش" والتي تتكوّن من 80 من ضباط أمن الدولة يعدّ خطوة استباقية مهمّة يمكن الاحتذاء بها من جانب دول مجلس التعاون الأخرى.

2- تجفيف منابع تمويل الإرهاب:

وهي رؤية أشمل من المواجهة العسكرية، وضمن هذا السياق يأتي مقترح مملكة البحرين لاستضافة المؤتمر الدولي لبحث وسائل وطرق قطع الإمدادات والتمويل عن التنظيم، وذلك خلال شهر نوفمبر العام 2014، وفي هذا الإطار ذكر وزير خارجية مملكة البحرين خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في فرنسا خلال شهر سبتمبر 2014 أنّ هناك "ضرورة للعمل على ثلاثة محاور وهي المحور العسكري، ومحور التمويل والمحور الإيديولوجي، ويستهدف ذلك المؤتمر "وضع خارطة طريق لمكافحة تمويل الإرهاب وضمان عدم استخدام المؤسسات المالية والمنظّمات الخيرية في الشرق الأوسط معبراً لتمويل الجماعات الإرهابية".

3- تكامل الجهود الخليجية مع نظيرتها الدولية:

يمكن للآليات الخليجية التكامل مع نظيرتها الدولية للتصدّي لهذا الخطر، وأهمّها العمل مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولعلّ انعقاد ثلاثة مؤتمرات في وقت متزامن للتصدي لهذه الظاهرة يعكس مدى الاهتمام الإقليمي والدولي لمواجهتها، **الأول**: مؤتمر جدة والذي شهد مشاركة وزراء خارجية 12 دولة هي دول مجلس التعاون والعراق ومصر والأردن ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمّ الاتفاق على أن تسهم كل دولة في الاستراتيجية الشاملة لمواجهة تنظيم داعش، وهذه المساهمة تشمل منع تدفق المقاتلين الأجانب من دول الجوار، ووقف تدفق الأموال للتنظيم والجماعات المتطرفة الأخرى، ورفض أيديولوجيات الكراهية لدى تلك الجماعات الإرهابية، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم، ووضع نهاية لتهربهم من القانون، والمساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية، ومساعدة المناطق السكانية التي تعرضت لجرائم تنظيم داعش، وذلك من خلال إعادة الإعمار والتأهيل، ودعم الدول التي تواجه التهديد الأكبر من التنظيم، وحين يكون الأمر ملائماً للمشاركة في أوجه العمل العسكري المنّسق ضد ذلك التنظيم، **والثاني**: اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في 7 سبتمبر 2014 والاتفاق على القرار رقم 7804 بشأن مواجهة الإرهاب، وذلك ضمن اتفاقية الدفاع المشترك، وقد أكّد المجتمعون على منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من عوائد الفدية ومن التنازلات السياسية مقابل إطلاق سراح الرهائن تنفيذًا لقرارات مجلس الجامعة وقرار مجلس الأمن في هذا الشأن، **والثالث** المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس، تحت عنوان "المؤتمر الدولي بشأن السلام والأمن في العراق "، وقد خرج ذلك المؤتمر بنتائج مهمّة منها الالتزام بدعم العراق خلال حربها ضدّ الإرهاب من خلال إرسال مساعدات عسكرية، واعتماد القرار رقم 2170 أساساً للعمل الدولي، كما استهدف ذلك المؤتمر تحديد الأدوار العسكرية والمالية والاستخباراتية لكل دولة من دول الائتلاف.[1]

4- إجراءات داخلية وإقليمية:

بغضّ النظر عمّا ستؤول إليه التطورات الراهنة في العراق ، ومع التسليم باختلاط الأوراق الإقليمية بشكل كبير بما يصعب الفصل فيما بينها، حيث ربما تكون هناك أطراف إقليمية هي الرابحة من جراء ذلك الصراع، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن العراق هو جزء لا يتجزأ من الأمن الإقليمي الخليجي يتفاعل معه تأثراً وتأثيراً، ومن ثمّ فإن هناك عدة مسارات يتعين على دول مجلس التعاون انتهاجها لإدارة تلك الأزمة، فعلى الصعيد الداخلي يتعين اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع تسلّل أعضاء تلك الجماعات من وإلى دول المجلس، حيث

1 شارك في هذا المؤتمر كلّ من ألمانيا والمملكة العربية السعودية والبحرين وبلجيكا وكندا والصين والدنمارك ومصر والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والعراق وإيطاليا واليابان والأردن والكويت ولبنان وعُمان وهولندا وقطر والنرويج والجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة وروسيا وتركيا وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي).

تشير بعض التقارير إلى أنّ العناصر غير السورية وغير العراقية المقاتلة في صفوف داعش لديها النيّة في التوجّه نحو دول مجلس التعاون، فضلاً عن أهمية التوعية الفكرية، وتلك المهمّة الأولى لمؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس. وعلى الصعيد الإقليمي ضرورة بل حتمية التنسيق مع دول الجوار لوضع آلية لدعم استقرار العراق من خلال دعم حوار سياسي بين مكوّنات المجتمع العراقي كافة دون إقصاء أو تهميش لتيار ما. وعلى الصعيد الدولي ضرورة التنسيق بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى ليس فقط لوضع تصوّر لكيفية إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق فحسب، وإنّما من خلال رؤية شاملة لتصحيح الخلل الذي تشهده معادلة الأمن الإقليمي الخليجي عموماً منذ عام 2003 وحتى الآن.

خاتمة: مخاوف دول مجلس التعاون بشأن التحالف الدولي ضدّ الإرهاب:

على الرغم من أنّ دول مجلس التعاون لديها قناعة تامة بضرورة التصدّي لتنظيم داعش فإنّها لاتزال لديها بعض المخاوف:

أولها: أهمية التمييز بين داعش وبين السنّة، وهذأ ما أشار إليه وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة د. أنور قرقاش على صفحته الرسمية على تويتر بالقول "إنّ التحدّي الأساسي الذي يجب أن ننجح فيه ضمن مواجهتنا لداعش مكوناته ثلاثة وهي الأول: ألا تكون الحملة ضد داعش حملة ضدّ السنّة، فالتمييز والضمانات ضرورية للحشد والمساهمة، والثاني: ألّا يكون المستفيد من ضرب داعش قوى إقليمية تمتد بنفوذها عربياً على حساب المكوّن الشيعي ، والثالث: أن ندرك بوضوح أنّ الإرهاب هو الإرهاب ولا يوجد إرهاب "خطير" وآخر "متوسط"، فهو يهدّدنا جميعاً من اليمن إلى الصومال إلى ليبيا وشمال إفريقيا.

وثانيها: الخشية ألّا ينجح التحالف الدولي لعدة أسباب منها: أنه يضم دولاً تتباين في توجّهاتها ومصالحها، كما أنّ تلك الضربات المتوقعة ربما لا تقدّم ضماناً بالقضاء على ذلك التنظيم، وبخاصة إنّ الولايات المتحدة تعهّدت بعدم إرسال قوات برية للعراق ،على الرغم من وجود وجهات نظر أخرى ترى أن مسألة التدخل البري الأمريكي سوف تكون حاسمة، ومن ذلك ما أشار إليه الحاكم الأمريكي السابق للعراق بول بريمر في صحيفة الشرق الأوسط في 20 سبتمبر بالقول "لا بدّ من قوات أمريكية على الأرض لاسترجاع ما احتلته داعش" – ومن ثمّ ففي ظلّ عدم وجود تلك القوات فإنّ ذلك معناه إطالة أمد تلك المواجهات في ظل القدرات التسليحية لتنظيم داعش وإحجام الدول أعضاء التنظيم، وبخاصة الدول العربية، عن إرسال قوات برية إلى العراق لمحاربته، بمعنى آخر أنّ الحلول الأمنية ليست سوى حلولٍ "وقائية"، وهو الأمر الذي تدركه الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، فقد كان لها أكثر من 140 ألف جندي في العراق قبل عام 2011، ولم تتمكّن تلك القوات من فرض الأمن والاستقرار في العراق، فضلاً عن أنّ ذلك التحالف يعمل في ظلّ قيادة الولايات المتحدة دون وجود قرارات أممية صدرت لهذا الغرض تحديداً، إلا ان مجلس الأمن الدولي قد تبنى قراراً بالإجماع في

سبتمبر 2014م يستهدف وقف تجنيد وتنقلات الإرهابيين الأجانب المشتبه بهم، ويعد ذلك القرار الذي حظي بموافقة الدول الـ 15 ملزماً قانونياً لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة البالغ عددهم 197 عضواً.

وثالثها: ضرورة وجود تصوّر دولي وإقليمي لمواجهة التحدّيات الإقليمية، ومنها المسألة السورية، وما رتبته من أزمات إنسانية منها مقتل حوالي 200 ألف شخص، فضلاً عن مشكلة اللاجئين، بالإضافة إلى تداعياتها الطائفية المستمرة على المنطقة.

ومن ثمّ وفي ظل الواقع الإقليمي البالغ التعقيد يتعيّن على دول مجلس التعاون العمل على محورين متوازيين: على المدى القصير بمحاربة ذلك التنظيم من خلال كافة الآليات، وعلى المدى البعيد الحيلولة دون فشل دول الجوار الإقليمي ودعم عملية التحول السياسي في تلك الدول؛ لتشمل كافة الأطياف الوطنية دون إقصاء أو تهميش.

عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

أولاً: عروض الكتب

1. **دولة صغرى في منطقة خطرة: تقييم استراتيجي للبحرين**
   محمود عبدالغفار

2. **التعايش مع ندرة المياه**
   غادة البستكي

ثانياً: الندوات والمؤتمرات

1. **ندوة التكامل الاقتصادي الخليجي.. التحديات والحلول**
   عبدالعزيز الدوسري

2. **ندوة الدول الصغيرة: الديناميكية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط**
   د. محمد الهاجري

ثالثاً: الوثائق

1. **خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في منتدى اصيلة الثقافي الدولي 2014 في دورته السادس والثلاثين خلال ندوة الافتتاح تحت عنوان "الدولة الوطنية والاتحادات الاقليمية في عالم الجنوب"**

2. **"إعلان البحرين" لمؤتمر حوار الحضارات والثافات، 5-6 مايو 2014م**

3. **كلمة مملكة البحرين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 68 لعام 2014م**

أولاً: عروض الكتب

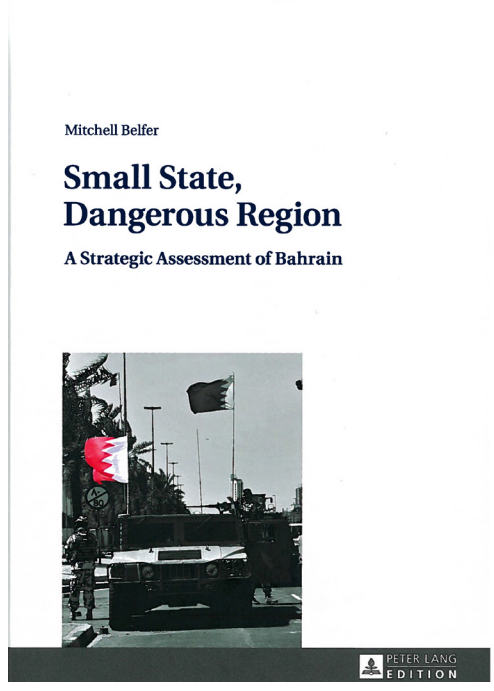

Mitchell Belfer

Small State, Dangerous Region: A Strategic Assessment of Bahrain

(Peter Lang GMbH - 2014)

دولة صغرى في منطقة خطرة: تقييم استراتيجي للبحرين

المؤلف: د. ميتشل بيلفر

عدد الصفحات: 412

عرض: محمود عبدالغفار [1]

1 محلّل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الكتاب التالي غنيٌّ بالمعلومات الوافية والمقدّمة في إطار جديد ومختلف، ولكن يتخلّله بعض الثغرات التي تحول دون تحقيق أهدافه بالكامل.

يبدأ الكاتب بإبراز الوضع الجغرافي والسياسي للبحرين، التي تمثّل – في نظره - النموذج المثالي المناسب ضمن نظرية الدول الصغرى. ولأنّها محاطة باضطرابات إقليمية، فقد لاحظ دكتور بيلفر التوازن السياسي الدقيق الذي يجب أن تلتزم به البحرين، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة أراضيها ومصالحها الوطنية في ذات الوقت.

ومن المثير للاهتمام، أنّ الكاتب قد أشار إلى أنّ الأزمة السياسية الحالية التي تواجه البحرين ليست بشيء جديد عليها، بل هي امتداد تاريخي لتوترات إقليمية مستمرة تؤجّجها أطراف فاعلة أكبر، وبشكل أكثر تحديداً إيران.

كما أشار الكاتب إلى توجّهات إيران التاريخية والمعاصرة للهيمنة، والتي غالباً ما تؤثّر سلباً على البحرين، ممّا اضطر هذه الدولة، لإجراء توازن دقيق مع طهران من خلال اتفاقيات تعاون متبادلة مع القوى العظمى أو الكبرى، وتحديداً بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإنّ المادة التاريخية الموجودة في هذا الكتاب غالباً ما تبدو متسرّعة وبدون مراجع دقيقة، وتبين بالفعل طموحات الهيمنة الإيرانية، والتي تتضمن أيضاً سياستها الإقليمية المعاصرة. على سبيل المثال، كان في إمكان الكاتب أن يثبت دور التغلغل الإيراني في العراق كنموذج لسعي ايران لفرض هيمنتها على السكان الشيعة في العالم العربي.

خلال هذا العمل كله، تتضح مكانة البحرين كدولة صغيرة باعتبارها جاذبة لتحليل سلوك سياستها الخارجية، وخصوصاً سلوكها الدقيق لتعمل باستمرار ضمن واقعها الجغرافي والسياسي.

حاول دكتور بيلفر أيضاً معالجة النزاع داخل التركيبة السكانية في البحرين، وذلك من خلال إجراء سلسلة مقابلات والرجوع إلى شهادات الزواج لتحديد التركيبة السكانية الطائفية داخل دولة معينة والمؤسسات التي تعمل منفردة. بينما تبدو هذه المحاولة ذات الأسلوب الروائي في البداية غير تقليدية، فإنها تعطى مبرراً لتقديم بديل لأساليب التنبؤ الفكري السابقة. أيضاً، تتضمن منهجية الكاتب، بالرغم من أنها مخلصة، أخطاء لأنها تصوّر بشكل شامل التكوين المجتمعي الحقيقي، وهذه المحاولات سوف تكون صعبة وحسّاسة جداً بالنسبة للسكان قليلي العدد في البحرين؛ ممّا قد يقوّض النسيج الاجتماعي.

إلى حدّ بعيد، ومما يثير الدهشة عدم ذكر المراجع لبعض الادعاءات الجوهرية المتناثرة داخل هذا العمل. لدى إيران بلا شك مطامع في البحرين، لا أحد ينكر وجود لعبة إقليمية تدار. ومع ذلك، الادعاءات مثل إنّ الجناح العسكري لحزب الله في البحرين لا يزال يحتفظ بوجوده في المملكة هي ادعاءات مشكوك فيها، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار نجاح جهاز أمن الدولة في إبعاد المنظمة قبل أن تتمكّن من الوصول إلى مرحلة العمل في منتصف تسعينيات القرن الماضي. ومع ذلك، كان التقليد الخطابي والعملي من جانب بعض

الجمعيات السياسية البحرينية للوسط السياسي الإيراني واضحاً، في ضوء التغطية المبسطة للبحرين التي غالباً ما تظهر في وسائل الإعلام.

وإلى حدّ بعيد أيضاً، يعتبر التقييم النظري الموجود في الفصل الثاني هو القسم الأكثر إمتاعاً في فصول الكتاب كله، وذلك من الناحية الأكاديمية؛ إذ يمتلئ هذا الفصل بإطارات نظرية عن الدور الذي تلعبه الدول الصغرى في العلاقات الدولية، وغالباً ما يعرض الدولة والأمثلة الجغرافية التي تتعلق بالفعل بوضع البحرين في منطقة غير مستقرة. وقد أخذت أيضاً هذه النماذج في الاعتبار حجم السكان والعمق الجغرافي الاستراتيجي والحجم الإقليمي كمؤشرات رئيسية تحدّد سلوك الدول الصغرى في علاقاتها مع جيرانها الأكبر. هذا الفصل يقدّر بقاء البحرين المتناغم مع ضعف وضعها الجغرافي والسياسي، وهذا الفصل مدروس بعناية.

جانب ذكي آخر موجود في هذا العمل خارج الإطارات النظرية المعروضة هو التحليل الجغرافي السياسي. موضوع الدولة الصغرى واضح خلال هذا التحليل؛ دائماً ما تقوم القيادة في البحرين باعتماد السياسات التي تؤدي إلى الاستقرار.

ومن خلال تحليل أزمة عام 2011 في البحرين في إطارها الجغرافي السياسي، أكّد الكاتب أنّ الأزمة لم تكن حدثاً لمرة واحدة بل كانت استمراراً للسياسات الإيرانية لما بعد عام 1979 (الثورة الإيرانية)، والتي كانت ملائمة لتعزيز موقفها الإقليمي في مواجهة جيرانها العرب. على هذا النحو، يسرد دكتور بيلفر رؤيته عن البحرين التي تعتمد على الاعتبارات الاستراتيجية بدلاً من التصورات المبسطة المعتادة التي يتم نشرها على نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام على حد سواء.

ومما يؤخذ على الكتاب الادعاءات المتعدّدة التي تفتقر إلى دعمها بالمراجع. بينما قد يكون ذلك تمّ عن قصد لوضع أساس لتحليل يقوم به الكاتب، فإنّ المُعلّق يعتقد أنّ السند الأكاديمي، بغض النظر عن شكله، يمكن أن يخدم على نحو أفضل الادعاءات الجوهرية الموجودة داخل هذا العمل. ومع ذلك، هذا لا يعني أنّ الكتاب ليس مفيداً، فهو يقدّم نهجاً شاملاً إلى حدٍّ ما في دراسة أدوار الدول الصغرى في العلاقات الدولية وتعاملاتها الحسّاسة في شؤونها الداخلية.

يخاطب الكتاب الأكاديميين ووسائل الإعلام والمهتمّين بالشؤون البحرينية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للكتاب أن يكون رصيداً قيّماً لطلّاب العلاقات الدولية مع وجود خلفية عن الشرق الأوسط، حيث إنّه يقدّم تصوّراً واقعياً عن منطقة تزداد تعقيداً.

في النهاية، وبعيداً عن أولئك الذين يفضّلون البقاء ضمن التغطية الإعلامية السائدة للبحرين، والتي غالباً ما تكون ضحلة، سوف يجدون عزاءً قليلاً في هذا العمل. ورغم ذلك، بالنسبة لأولئك الأفراد – الذين يرغبون في توسيع آفاقهم وفهم أفضل للسمات الجغرافية السياسية التي تحكم المنطقة – لا يجب أن ينظروا أبعد من آخر محاولة للدكتور بيلفر التي يشرح فيها مدى قدرة الدولة الصغرى المحاطة بمنطقة غير مستقرّة.

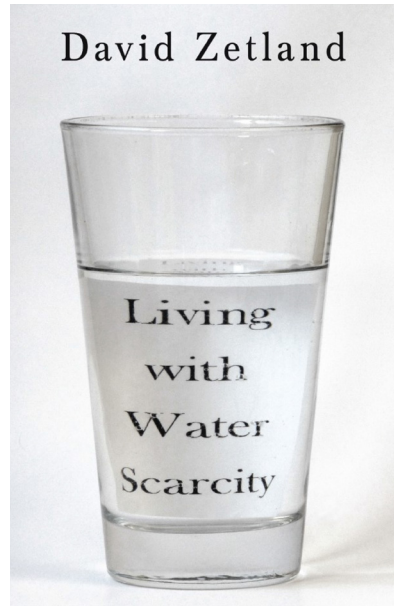

المؤلف: ديفيد زتلاند

عدد الصفحات: 103

عرض: غادة عبدالله [1]

الضغوط على موارد المياه آخذة في الازدياد، فلذلك إيجاد مصادر جديدة للمياه العذبة هو واحد من أكبر اهتمامات صانعي السياسات. ولكن هل زيادة العرض من خلال إيجاد مصادر جديدة للمياه العذبة هو الحل لمواجهة ندرة المياه؟ ديفيد زتلاند في كتابه يقول إن إمدادات المياه الإضافية لا قيمة لها، وزيادة العرض لا تتطرق إلى جذور القضية. إذا لم توضع سياسات محددة لاحتواء النموّ المتزايد في الطلب على المياه، سوف يطغى الطلب على العرض ويسبّب عجزاً مائيّاً؛ لذلك، فإدارة الطلب على المياه هي الحل لندرة المياه المتزايدة.

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

كتاب التعايش مع ندرة المياه (Living with water scarcity) هو بمثابة جرس إنذار من مخاطر الاستمرار في استهلاك المياه من غير الأخذ بالاعتبار ندرة المياه. وهو أيضا يدعو بقوة إلى السعي للتغيير الإيجابي للحصول على استدامة المياه. يستخدم الكتاب الأدوات الاقتصادية الأساسية والمنطق، لوصف السياسات التي يمكننا استخدامها لتمكننا من العيش مع ندرة المياه. ويعرض الكاتب أفكاره بسلاسة وانسيابية ويشرح أفكاره بإيجاز وبطريقة مبسطة. الفكرة الرئيسية التي يطرحها المؤلف في الكتاب هي أن السياسات التي تزيد من وعي المستهلكين وتشير إلى ندرة المياه يمكن أن تساعدنا في الحدّ من استهلاك المياه اليوم ومنع العجز المائي غداً. أسعار المياه عادةً لا تعكس تكلفة الفرصة البديلة لها، وتحدّد الأسعار غالباً عند مستويات أدنى من القيمة الحقيقية للمياه، وأسعار المياه أيضاً تكون أدنى من كلفة العجز المائي، وهذا يشجّع على الاستهلاك غير المستدام، وبالتالي يجب إصلاح أسعار المياه. لذلك يقترح الكاتب تغييراً في طريقة جمع شركات المياه لإيراداتها، فيجب زيادة حصة الرسوم الثابتة وتقليل حصة الرسوم المتغيرة للتقليل من القرارات الإدارية التي تهدف إلى زيادة استهلاك المياه لرفع الإيرادات. ويقترح الكتاب ايضا رفع الدعم عن المياه ووضع سعر ندرة فوق سعر المياه للإشارة إلى ندرة المياه. هذه المقترحات ستؤدي إلى إرتفاع أسعار المياه، وبالتالي سيحدّد الفرد أولوياته في استهلاك المياه، مما يتيح للناس اختيار كمية المياه للاستخدام، وسيتراجع النمو المتسارع في استهلاك المياه. كما أن انخفاض استهلاكنا من المياه اليوم لا يؤدي بالضرورة إلى الضرر بنوعية حياتنا. كما يقول ديفيد زتلاند في كتابه، "الاختيار هو خيار لطيف مقارنة مع عجز المياه".

من حكمة المؤلف أنه نظر أيضاً في القضايا السياسية المتعلقة بندرة المياه؛ نظراً للطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للمياه. ويمكن اعتبار المياه على حد سواء مياهاً خاصة ومياهاً عامة. وبالتالي فإنه من الصعب في بعض الأحيان تقسيم ما يسمّيه الكاتب "ماء المجتمع" بين الأطراف المتنازعة، أو أن تُقرّر كمية المياه التي تؤخذ بعيداً عن البيئة للاستخدام الخاص، ومن يجب أن يتولى بناء البنية التحتية للمياه، وكيف يجب اتخاذ القرار بشأن كيفية تخصيص حقوق المياه للفقراء. الكتاب يرى أن الصراعات يجب دراستها ومعالجتها على المستوى الصحيح. ويوصي المؤلف ألّا تتدخل الحكومات في النزاعات بين المجتمعات على المياه.

في تحديد كمية المياه التي يجب أن تؤخذ من البيئة، يقول الكاتب إنّ الخبراء في العلوم الطبيعية هم الذين يجب أن يحدّدوا المستوى المناسب لاستخراج المياه. ويؤكد أيضاً على ضرورة إدارة "مياه المجتمع" من خلال الحرص على حقوق الملكية. وبالتالي لا بد من تسجيل حقوق الأراضي والمياه. وهذا أمر مهم خاصة بالنسبة للبلدان النامية، التي يؤدّي الفساد فيها عادة إلى حرمان الفقراء من المياه. ومن المثير للاهتمام، تأكيد الكاتب أنه يمكن ضمان إمدادات المياه للفقراء في جميع أنحاء العالم إذا سعّرت المياه بالكامل ووفّرت من قبل شركات مستقلة وذات كفاءة عالية.

وعلى الرغم من أنّ الكتاب يركّز على ندرة المياه فإنه يرسم صورة لكيفية إدارة الندرة بشكل عام. فالكتاب ذو أهمية خاصةً لمديري المياه والمسؤولين المحليين والسياسيين والاقتصاديين ومستخدمي المياه عامة. وهو

يصف حلولاً معقولة ومختبرة بشكل جيد للعيش مع ندرة المياه. ودروس الكتاب يمكن تطبيقها على المستوى الحكومي أو على المستوى الفردي. كما يمكن للأفراد على جميع المستويات إحداث تغييرٍ إيجابيٍّ والمساعدة في التخفيف من عبء نقص المياه. كما يمكن لهذا الكتاب أن يساعد السياسيين والمسؤولين المحليين والاقتصاديين من وضع المؤسسات المناسبة لتقسيم مياه المجتمع، ويساعدهم على إقامة أسواق ذات كفاءة للمياه، ويشجّع أيضاً الأفراد على توفير استهلاك المياه من خلال خطوات بسيطة. باختصار الكتاب يرسم بوضوح المسار المستدام لإدارة المياه.

ثانياً: الندوات والمؤتمرات

ندوة التكامل الاقتصادي الخليجي..التحدّيات والحلول

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة والطاقة "دراسات" و مركز الخليج للأبحاث

البحرين: 22/9/2014م

عرض: عبدالعزيز الدوسري [1]

نظّم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بالتعاون مع مركز الخليج للأبحاث، وبمشاركة نخبة من المسؤولين وممثّلي الغرف التجارية والأكاديميين والباحثين الخليجيين ندوة "التكامل الاقتصادي الخليجي.. التحدّيات والحلول"؛ لمناقشة سبل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بدأت الندوة بكلمة افتتاحيّة لكلّ من الدكتور محمّد عبد الغفّار مستشار جلالة الملك للشئون الدبلوماسية رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ثمّ بكلمة لوزير الصناعة والتجارة السعودي د. توفيق بن فوزان الربيعة. أكّد الدكتور محمد عبدالغفار في كلمته على إنجازات دول مجلس التعاون في مجال التكامل الاقتصادي مدلّلا على ذلك بالزيادة في إجمالي التجارة البينيّة بين دول مجلس التعاون، حيث نمت بنسبة 768% في 20 سنة بين 1993-2012، لتبلغ الآن ما يزيد عن 90 مليار دولار أمريكي. مضيفاً أنّ هناك خططاً واعدة، على رأسها مشروع الوحدة النقدية وشبكة السكة الحديد التي تتضمن إقامة جسر جلالة الملك حمد. وأشار إلى أنّه بالرغم من هذه الإنجازات، إلّا أنّه لم تحقّق الدول الأعضاء في مجلس التعاون حتى الآن المردود الأكبر الذي يتعلّق بالتكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أنّها لم تعمل بعد ككتلة اقتصادية موحّدة أمام المجتمع الدولي. لافتاً إلى انّ التغييرات الراهنة في الاقتصاد الدولي تمنح فرصاً هامّة لدول مجلس التعاون. وأكّد الدكتور محمد عبد الغفار على أنّه ينبغي على دول مجلس التعاون أن تبلور تفاصيل المصلحة العامة الخليجية، وأن تمنح الأمانة العامة مؤسسات مجلس التعاون الأخرى مزيداً من الصلاحيّات لكي تنفّذ الرؤية المشتركة، وفي نفس الوقت يجب رسم آليّة تضمن للدول الأعضاء أنّه في حالة تنازل دولة ما عن مصلحتها لأجل المصلحة العامة، ستعوّض فوراً أو لاحقاً، وبطريقة موثوق بها وشفّافة.

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

وفي كلمته أكّد د. توفيق بن فوزان الربيعة أنّ اقتصاد دول مجلس التعاون أثبت قدرته على تجاوز الأزمات العالمية والإقليمية، واحتفظ بموقع متقدّمٍ على المستوى العالمي، فهو ضمن قائمة أكبر 12 اقتصاداً عالميّاً، وبلغ حجمه في العام الماضي 2013م حوالي 1.65 تريليون دولار، مع توقّع زيادته إلى 1.7 تريليون دولار مع نهاية العام الجاري 2014م، بنسبة نموّ متوقّعه 4.2%. وأضاف أنّ دول المجلس تأتي في المرتبة الخامسة عالميّاً، من حيث حجم تجارتها الدولية بقيمة 1.4 تريليون دولار في عام 2012م، كما أنّ موجودات الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون تبلغ 2.3 تريليون دولار؛ لتستحوذ على ما نسبته 35.4 % من مجموع موجودات الصناديق السيادية في العالم.

وأشار أيضاً إلى أنّ تطبيق اتفاقية الاتحاد الجمركي حققت الكثير من الفوائد، فقبل توقيعها كان متوسط حجم التبادل التجاري بين دول المجلس سنوياً حوالي 12.5 مليار دولار، ثمّ بعد توقيعها بسنوات قلائل ارتفع إلى أكثر من 58 مليار دولار سنوياً، وهذه الزيادة الملحوظة في حجم التبادل التجاري الخليجي تدفعنا إلى السعي نحو تحقيق المزيد، حيث مازال حجم التجارة البينيّة الخليجية يمثّل نسبة 6.2 % من إجمالي حجم تجارة دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بما نسبته 63.6% لدول الاتحاد الأوروبي.

وفي الجلسة الأولى من الندوة كان المحور الرئيسي هو "توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل"، ترأس هذه الجلسة الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث. وتحدّث في هذا المحور الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الزامل رئيس مجلس الغرف السعودية متسائلاً عن مدى قدرة دول مجلس التعاون على تحقيق التكامل الاقتصادي في الأجل القريب، في ظلّ وجود تحدّيات كبيرة، مشدّداً على ضرورة تنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون عبر "التوسع الأفقي"، أي إنشاء صناعات جديدة مختلفة عن القائمة حاليّاً. وقال الزامل: إنّ استمرار الاعتماد على الاستيراد الخارجي لن يؤدّي إلى تنمية اقتصادية كبيرة، مضيفاً أنّه بدون "التوطين" يصعب تحقيق الطموحات الاقتصادية المرجوّة في دول التعاون. في هذا الصدد أشاد الزامل بقرار مملكة البحرين إعطاء الأولويّة للمقاول البحريني في المشاريع الحكومية. وقال الزامل إنّه من الضروري أن تتعامل دول مجلس التعاون مع المؤسسات المسؤولة عن القطاع الاقتصادي والتجاري مثل الغرف التجارية، على أنّها شريك سابع في مجلس التعاون الذي يضم ست دول.

من جانبه قال الشيخ محمد بن عبد الله الحارثي رئيس الجمعية الاقتصادية العمانية: إنّ الاقتصاد الخليجي قاعدته الإنتاجية "ضعيفة"، وارتباطه بالخارج أقوى من ارتباطه بالداخل، محذّرا من الاعتماد الكبير على ريع صادرات ثروة طبيعية ناضبة وهي النفط. وذكر أنّ معظم المبادلات التجارية بين دول المجلس هي عبارة عن إعادة تدوير منتجات مستوردة من الخارج. وقال: إنّ الوضع الحالي بين دول المجلس أقرب للتنافس من التكامل، مضيفاً: إنّ تطلّعات دول الخليج حكومات، وقطاعاً خاصّاً، لا يواكبها تنفيذ على أرض الواقع، وإنْ وجدت بعض الجهود فهي بطيئة ومتواضعة. ولفت إلى الدور التشريعي في تخفيف العراقيل والمساعدة في إذابة العقبات الخاصة بالجمارك وحركة الاستيراد والتصدير بين دول الخليج.

وقال السيد محمد أحمد أمين مساعد المدير العام للشؤون الاقتصادية والدولية في غرفة تجارة وصناعة الشارقة: إنّه من الضروري التركيز على توطين اقتصاديات المعرفة بدول المجلس، مذكّراً بأنّ المعلومات تعتبر من ببأن بب من الأصول الهامة في الاقتصاد الحديث. مشيراً إلى أنّ الإحصاءات الخليجية في هذا الجانب دون مستوى الطموح، وقال: إنّ الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا هي ركائز اقتصاد المعرفة، ويجدر التركيز عليها خليجيّاً. واختتم حديثه قائلاً: إنّ أهمّ التحدّيات التي تواجه دول مجلس التعاون هو غياب السياسة الاقتصادية الموحّدة بين دول الخليج.

وقال الدكتور عبد الحسين ميرزا وزير الدولة لشؤون الكهرباء والماء وعضو مجلس أمناء مركز "دراسات" في مداخلة له: إنّ البنية التحتية في مشروع الربط الخليجي الكهربائي أثبتت نجاحها، وجارٍ بحث المرحلة الثانية.

وذكر الباحث الأمني والاستراتيجي د. مصطفى العاني في مداخلة له عقب الجلسة أنّه يجب النظر إلى التكامل الخليجي والاتحاد بنظرة شاملة كضرورة مرحلية ملحّة، دون الوقوف عند بعض العوائق قائلاً: إنّه إذا لم يتمّ النظر للإيجابيات والضرورات لما قام أو نجح أيّ مشروع اتحادي عالمي.

في الجلسة الثانية والتي كان محورها بعنوان" مستقبل الطاقة في دول مجلس التعاون"، تحدّث الدكتور هيثم حسن لنجاوي أستاذ العلوم السياسيّة بجامعة الملك عبد العزيز قائلاً: إنّه بالرغم من أنّ السياسة الخليجية النفطية لم تتغيّر كثيراً، إلّا أنّه في بداية الألفيّة الثانية قد حصلت بعض المتغيرات التي ربما تدفع إلى اتجاهات قد تختلف عن فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. كالتواجد الأمريكي في العراق عام 2003 وما أحدثه من زيادة في أسعار النفط ومن ثمّ الخروج في عهد الرئيس أوباما، والنمو الاقتصادي المتنامي لدول البريكس (روسيا والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل والصين)، وظهور نظرية الذروة النفطية، وزيادة عدد السكان لدول الخليج العربي، والأحداث العربية الأخيرة. وما تطلبه من تغيير السياسات التي كانت تميل لإشراك القطاع الخاص في الصناعة النفطية، وأخيراً ظهور توجّه عالمي نحو الطاقة المتجدّدة والاقتصاد الأخضر، هي متغيّرات أثّرت وستؤثّر بشكل كبير على سياسات دول الخليج النفطية، وأيضا على أسعار النفط في هذه الفترة والعقود المقبلة.

وركّزت الجلسة الثالثة من الندوة على القطاع الخاصّ والاستثمارات الخليجية المشتركة. وقد ترأس هذه الجلسة الأمين العام لاتحاد الغرف الخليجية عبد الرحيم نقي. في هذا المحور تحدّث الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية الكويتية سامي ناصر الصقعبي قائلاً إنّ دول الخليج بحاجة إلى استراتيجيات للتنمية المستدامة، ووضع التشريعات التي تضمن إشراك القطاع الخاصّ كشريك رئيسي في عملية التنمية مع أهمية الاستفادة من مرئيّات الغرف التجارية في دول المجلس، فهي لاعب أساسي في برامج التنمية الاقتصادية. وأضاف: إنّ نجاح التكامل الاقتصادي لا بدّ أنْ يتمّ خلال إطار قانوني وفي إطار مؤسسيّ، فالإطار القانوني وحده ليس كافياً، ويجب أنْ يتزامن مع قيام مؤسسات تشرف على تطبيق الاتفاقيات بين دول الخليج. ودعا دول مجلس التعاون إلى الاهتمام بالصناعة التحويلية التي تندر في هذه الدول مقارنةً بالصناعات الاستخراجية.

من جانبه قال الأستاذ الدكتور حبيب الله تركستاني أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز: إنّ السوق المشتركة انعكس إيجاباً على مستويات عدّة في كل بلد خليجي، وساهم في رفع الناتج القومي المحلي في دول المجلس منذ إنشائه حسب ما تشير الإحصاءات. وعلى مستوى الشركات والمؤسسات يستفيد من السوق الخليجية المشتركة رجال الأعمال من خلال ممارسة المهن الحرة وتملك العقار للاستثمار. ولفت تركستاني إلى أهميّة تنويع القاعدة الاقتصاديّة بكل دولة خليجية والتوسع بالتالي في السوق العربي، ومن ثمّ إلى السوق العالمية، وقال: إنّ تكتل دول مجلس التعاون خيار استراتيجي لا يمكن التراجع عنه، وهو ليس ترفاً؛ فالعالم لا يحترم إلّا الدول المتكتلة، وخاصّة في المجال الاقتصادي الّذي تستطيع أن تفرض نفسها فيه على النادي الدولي.

وقدّم الباحث بمركز "دراسات" الدكتور عمر العبيدلي عدداً من التوصيات بناءً على خبرة المجتمع الدولي في تفعيل الاتفاقيات الدولية، قائلاً: إنّ دول مجلس التعاون بحاجة إلى وضع منظومة رقابة شاملة، تفتح مجالات لكل أصحاب المصلحة أن يساهموا في الرقابة. ولفت إلى وجود صعوبات حتّى الآن في استخراج تراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصاديّة في عدد من الدول الخليجية، كما أنّ هناك عوائق أثناء شحن البضائع بين الدول الخليجيّة. وقال العبيدلي إنّ التكامل الاقتصاديّ الخليجيّ يفترض أن يكون أمراً بسيطاً مقارنة بالتكامل الاقتصاديّ الأوروبيّ بسبب تجانس الشعوب الخليجية، إلّا أنّ عدم نضج بعض المؤسسات الخليجية المركزية هو الذي يعيق تفعيل التكامل الاقتصادي، مضيفاً أنّه ينبغي على دول المجلس أن تطوّر مؤسّساتها، وأن تستفيد بشكل منهجيّ من خبرة المجتمع الدوليّ. وأضاف قائلاً: إنّ دول الخليج تحتاج إلى جهة - على غرار المفوضية الأوروبية- تملك صلاحية إلزام الدول على تنفيذ القرارات والاتفاقات.

ندوة الدول الصغيرة: الديناميكية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة والطاقة "دراسات"

البحرين: 2014/9/29م

عرض: فاروق المراغي [1]

في ظلّ التحوّلات الإقليميّة الراهنة والتي أفرزت تحديات أمنيّة غير مسبوقة بالنسبة لدول المنطقة كافة على نحوٍ عام، ودول مجلس التعاون على نحو خاص، أثيرت تساؤلات عديدة بالنسبة للدول الصغيرة، منها: ما هي التهديدات الأمنية التي تواجهها تلك الدول الصغيرة ومن بينها دول مجلس التعاون؟ وما هي خياراتها لمواجهة تلك التهديدات، وبخاصة في ظل وجود دول مجلس التعاون ضمن إقليم مضطرب، ويتفاوت أطرافه في القدرات العسكرية، فضلاً عن التباين الاقتصادي، واختلاف أنظمة الحكم؟ وما هي معوقات دول مجلس التعاون للحفاظ على أمنها؟ وانطلاقاً من ذلك وضمن متابعة وتحليل تلك القضايا وغيرها من القضايا الاستراتيجية نظّم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" في 29 سبتمبر 2014 ندوة بعنوان " الدول الصغيرة: ديناميكيّة الأمن في منطقة الشرق الأوسط" "تحدّث فيها كل من الدكتور ميشيل بيلفر مؤسّس ورئيس قسم العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية بجامعة ميتروبوليتان براغ، والدكتور جين مارك ريكلي الأستاذ بقسم الدراسات الدفاعية في كلية كينجز بلندن.

وقد بدأت الندوة بكلمة للدكتور محمّد عبد الغفّار رئيس مجلس أمناء "دراسات" أكّد فيها أنه ليس من الصواب التعامل مع المستجدّات الأمنية الإقليمية بأساليب تقليدية، لافتاً إلى الحاجة للمهارة والخبرة والثقافة المختلفة للتعامل مع المتغيّرات، وخاصة فيما يتعلق بفكر وتنظيم الحركات السياسية غير الوطنية والعابرة للحدود التي أدّت ممارساتها الى تفتيت وحدة النسيج الوطني في عدد من الدول العربية والتي كانت تتمتع سابقاً بترابط النسيج الاجتماعي.

وقال إنّ الاستراتيجية الأمريكية والغربية بدأت تتغير في منطقة الخليج العربي، ومن أبرز سمات ذلك التغيير التقليل التدريجي من التواجد العسكري في المنطقة وفي مناطق التوترات في العالم عموما؛ لأسباب استراتيجية واقتصادية، مشيراً إلى أنّ مثل تلك التغيّرات تحتّم على الدول الصغيرة ومنها الدول الأعضاء في مجلس التعاون

1 مشرف إعلام بوحدة الدعم المعلوماتي بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ضرورة التفكير الجادّ في بناء نماذج للأمن الداخلي والخارجي، فضلاً عن إمكانية إنشاء مفهوم استراتيجي لدول مجلس التعاون بحيث يتكامل مع الجهود الدولية للحفاظ على أمن المنطقة.

وأضاف: إنّ معضلة الدول الصغيرة تتمثّل في إشكاليات ثلاث: الأولى على المستوى المحلي، وبخاصة أن تلك الدول ليس لها عمق استراتيجي كبير والذي يعزّز من قوة الدولة عموماً ، والثانية على المستوى الإقليمي حيث إنّ مشكلة تلك الدول ليست في صغر حجمها فحسب بل وفي تأثير تلك السمات على وضعها الإقليميّ، وخاصة إذا كانت دولاً تتمتع بثروات هائلة مقارنة بجيرانها، وتقع ضمن إقليم تتفاوت قدرات دوله العسكرية وتختلف أنظمته السياسية، والثالثة على المستوى الدولي حيث إنّ بنية النظام الدولي ذاته من شأنها التأثير على سياسات الدول الصغيرة. وذكر أنّ خيارات الدول الصغيرة في الدفاع عن نفسها تتلخّص في أربعة خيارات وهي: الأمن الذاتي، التحالفات الإقليميّة، الحياد العسكري، التحالفات الدولية.

من جانبه قال الدكتور جين مارك ريكلي إنّ الخيارات المتاحة أمام الدول الصغيرة تكمن في اختيار الحياد أو الدخول في تحالفات إقليمية ودولية، مشيراً الى أنّ الهدف الرئيسي للدول الصغيرة بشكل عام هو تعزيز قدرتها على المناورة من أجل البقاء. وتحدّث ريكلي عن خياري التحالف ومسايرة القوى الإقليمية والدولية أو سياسة "التحوّط" حسب وصفه، وهي محاولة إقامة علاقات جيدة مع كل دول المنطقة، مستعرضاً إيجابيات وسلبيات كلّ من تلك الخيارات الاستراتيجية المتاحة بالنسبة للدول الصغيرة.

وأكّد د. ريكلي أنّ القوّة الناعمة لدى الدول الصغيرة ليست كافية بدون "القوّة الخشنة" – أي قوة السلاح -إذا لم يصاحب تلك القوة الناعمة ما وصفه بالقوة "الذكية". وقال إنّ سياسة الدخول في تحالفات مع الدول الكبرى يجلب معه التزامات كثيرة للدول المنضوية تحت الحلف، واستشهد بالتحالف الأمريكي الأوروبي ودخول دول أوروبية في صراعات وحروب ربّما لم تكن ترغب فيها مثل حرب الولايات المتحدة في العراق.

وفي المحاضرة الثانية قال الدكتور ميشيل بيلفر إنّ البحرين تعدّ مثالاً لدولة صغيرة تقع في منطقة خطرة في العالم، وتواجه ما تواجهه أيّ دولة صغيرة الحجم في العالم، مؤكّداً على أنّ البحرين قد استطاعت أن تتجاوز تهديدات حقيقيّة وبالغة الخطورة؛ بفضل القيادة السليمة التي لديها تقدير صائب لمجريات الأحداث وتوجّهاتها. وأشار بيلفر الى أنّ الدول الصغيرة "لا تملك رفاهية البطء في فهم ما يجري من حولها"، بمعنى أنّ عليها دائماً استيعاب المتغيرات الإقليمية والدولية بسرعة فائقة، وتحديد اتجاهاتها في العلاقات الدولية، والتصرّف بحكمة بناء على تقدير آثار تلك المتغيرات، لافتاً إلى أنّ مملكة البحرين تمكّنت من قراءة الوقائع والمتغيّرات والتعامل معها بسرعة، وهو الذي أدّى إلى استقرار البحرين ونموّها في منطقة تشهد اضطرابات سريعة ومتلاحقة وغير مسبوقة. وفي هذا الصدد أثنى بيلفز على قرار مملكة البحرين بالمشاركة في التحالف الدولي لمحاربة الفكر الإرهابي ومنع انتشاره.

وقال بيلفر إنّ الدول الصغيرة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتعيّن عليها التخطيط لخياراتها في مواجهة أيّ تغيرات مستقبلية؛ إذ إنّ هناك عدّة أحداث وتطوّرات، قد تغيّر واقع المنطقة، ومنها الأحداث في اليمن، وكذلك أحداث العراق ومحاولات تقسيمها، معتبراً أنّ تقسيم العراق من أكبر الأخطار التي تهدّد المنطقة حالياً، علاوة على تغيّر سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، والتي تبدي مرونة أكثر مع قوى لها مطامع في المنطقة، ورغبتها في التعاون مع تلك القوى التي كانت تعتبرها عدوّاً في السابق، والتي ستستمر في التدخّل في شؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وذكر بيلفر أنّ العالم قد أخطأ سابقاً في تجاهل ما يجري في الدول الصغيرة مقابل التركيز على نموّ الصين مثلاً وموقع الولايات المتحدة في عالم اليوم، مؤكّدا أنّ كلفة تجاهل الدول الصغيرة غالية؛ بسبب تأثيرات الأحداث فيها على المشهد العالمي ككل.

وأكد بيلفر أنّ خيار الحياد ليس خياراً متاحاً أمام الدول الصغيرة في منطقة الخليج العربي، بل خيار التحالف هو المنطقيّ، لافتاً إلى أنّ هذه الدول عليها اتخاذ إجراءات وقائية؛ لعدم تضرّرها من الاضطرابات الإقليمية والدولية، وأضاف: إنّ النظام الدولي والبيئة الأمنية الدولية لن تنتظر دول الخليج العربية لتقوم بتنظيم أنشطتها وفقا للمصالح، كما أنّ منظمات السلام العالمية لم تعد قادرة على أداء دورها الذي أنشئت من أجله. مؤكداً أننا نشهد اليوم تغيّرات على مستوى اللاعبين الدوليين وعلى المستوى الاستراتيجي العالمي، مشيراً إلى توجّه الولايات المتحدة نحو آسيا، وهو ما يثير قلق بعض الدول الصغيرة في المنطقة، في ظلّ وجود قوى إقليمية تسعى للهيمنة على المنطقة بكل الطرق.

وقال بيلفر إنّه بالتزامن مع ظهور ما يسمّى بتنظيم الدولة الإسلامية " داعش" فإننا نشهد اليوم أيضاً بروز أجيال جديدة من ميليشيات تشبه حزب الله في العراق وفي سوريا ومناطق أخرى، في إشارة للمخاطر المتعدّدة التي تواجه دول الخليج العربية من الجماعات الإرهابية والميليشيات المتطرّفة. وأكّد على ضرورة توحيد دول الخليج العربية موقفها تجاه القضايا المصيرية المشتركة، لافتاً إلى أهمية رسم سياسة موحّدة تنتهجها تلك الدول؛ لحماية نفسها والتصدّي لمحاولات الإضرار بها.

وقد أعقب المحاضرة عدّة تساؤلات ومداخلات من الحضور دارت حول الخيارات المتاحة الراهنة لدول مجلس التعاون لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية، وأولوية تلك الخيارات ومدى قابليتها للتحقّق في ظلّ تسارع وتيرة تلك التطوّرات، وأهمّها التطوّرات الداخلية في اليمن وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون.

ثالثاً: الوثائق

خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين
بمنتدى أصيلة السادس والثلاثين، المملكة المغربية
أغسطس 2014

أصحاب المعالي والسعادة ،
حضرات السيّدات والسادة ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يطيب لنا بداية، أن نتوجّه بالتحيّة والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمّد السادس، ومن خلال شخصه الكريم نحيّي الشعب المغربيّ الشقيق، لاحتضانه مملكة البحرين، ضيف شرف الدورة الحاليّة لموسم أصيلة الثقافي الدولي السادس والثلاثين .

إنّ مملكة البحرين، لتقدّر هذه الالتفاتة من مؤسّسة منتدى أصيلة، المنظّمة لهذه التظاهرة الفريدة، صيف كلّ سنة، بدأب وانتظام، منذ حوالي أربعة عقود، فأصبحت إحدى منارات المغرب الثقافية المضيئة، دالّة على ما ينعم به بلدكم العزيز، من حريّة وانفتاح وتسامح واعتدال، ولا أدلّ على ذلك، من أنّ جلالة الملك محمّد السادس، يخصّ موسم أصيلة برعايته الموصولة ودعمه القويّ، منذ أن كان وليّاً للعهد.

لقد استمرّ هذا المنتدى بفعالياته الفنية والفكرية عبر تراكم النجاح، متمتّعاً بسمعة محمودة لدى المحافل الفكرية والثقافية داخل وخارج المغرب الشقيق، فقد سعى من أجل ترسيخ قيم الحوار الحرّ المفتوح على كلّ جهات التفاهم، منطلقاً من رحابة الفكر واتساع أفق الآداب والفنون، محتفياً بشتّى الاتجاهات والمدارس التي امتزجت وتعارفت فيما بينها، حملتها الرموز الفنية والفكرية التي توافدت تباعاً من مختلف البلدان والمشارب على مدينة أصيلة الجميلة.

لم تكن مملكة البحرين غريبة ولا بعيدة عن فضاء هذا المنتدى الرحب، بل شكّل مفكّروها وكتّابها وفنّانوها وإعلاميّوها، طليعة الروّاد الذين شاركوا بحيوية، في فعاليات مواسم أصيلة المتتالية. أقاموا جسوراً مشهودة، وطّدت الوشائج الثقافية والإنسانية بين المملكتين الشقيقتين.

حضرات السيّدات والسادة
الحضور الكريم

إنّ موضوع "الدولة الوطنيّة والاتحادات الإقليميّة في عالم الجنوب" قضيّة نعتبرها في صميم الاهتمامات الفكرية والسياسيّة الراهنة، للنخب وصنّاع القرار، في عالم الشمال والجنوب على السواء.

بات اقتناع الدول في العالمين قويّاً بأنّ أكثر الأخطار والتحدّيات السياسيّة والاقتصادية، وكذلك البيئيّة والأمنيّة، أحد أسبابها الرئيسية يكمن في تشتّت الدول وبعثرة جهودها وانكفاء سياساتها على نفسها، في حين يحتّم الواقع الجديد والتحوّلات العميقة المتلاحقة، أن نتعاضد ونتكاتف، ليكمل بعضنا البعض، عبر اعتماد صيغ ملائمة من تنسيق السياسات الكبرى والتوجّهات الصائبة.

ونحن متيقّنون بأنّه لا يصحّ استنساخ التجارب بحذافيرها، بل المراهنة على الجوهريّ فيها، وتطويرها والارتقاء بها لتصبح ملائمة لتطلّعات الشعوب في التقدّم والازدهار.

وحريٌّ بنا أن نسجّل هنا، كشعوب عالم الجنوب، أنّ دول الشمال اهتدت، بفضل اجتهاد نُخَبِها، وعلم مفكّريها، وكفاح قادة الإصلاح فيها، إلى إمكانيّة التغيير وضرورته، فأطلقت الدعوات المجدّدة إلى توحيد الجهود ولمّ الشمل وتكامل الموارد، انطلاقاً من رسم أهداف مشتركة، ومشاريع مدروسة قابلة للإنجاز والتطوير والمراجعة، دون أن تحسّ هذه الدولة أو تلك أنّها دون أو فوق شركائها.

حضرات السيّدات والسادة
ضيوف موسم أصيلة الكرام

إنّ مملكة البحرين، اختارت منذ مدّة الانخراط في هذا الزخم الثقافي الجديد من خلال دعم العمل المشترك على الصعيدين الإقليمي والعربي، فكانت ضمن المؤسّسين الأوائل لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تساهم بإرادة وفعالية، في تطوير هياكله ومؤسّساته وتفعيل أجهزته، مشدّدة على تنسيق محكم وواقعي ومتدرّج للسياسات بين دول المجلس. تغلّب المصلحة الجماعيّة، باعتبارها الوسيلة والرهان نحو تحقيق المنفعة والقوّة على الأصعدة السياسيّة والاقتصاديّة، الأمنيّة والاستراتيجيّة، ليتحقّق الازدهار والرفاهية للجميع .

إنّنا ندرك، أنّ قيام التكتّلات الطبيعيّة والمنطقيّة بين الدول المحتاجة إلى بعضها، ليس خياراً سهلاً، ما لم يأخذ في الاعتبار القواسم المشتركة، لتقويتها وجعلها المحرّك الدافع والموجّه نحو آفاق رحبة، جلباً للسعادة والطمأنينة.

وتجاوباً مع هذه الثقافة الحديثة، فقد رسخت قناعتنا في مملكة البحرين، نخباً وصنّاع قرار، بأنّ بلوغ الأهداف المذكورة في التكامل والتكتّل، له مسلك واحد لا بدّ من عبوره يتمثّل في جعل الاختيار الديمقراطي، أساساً في ممارسة الحكم.

ونعتقد، والحمد لله أنّنا قطعنا الأشواط الصعبة في هذا المجال، وما زال دأبنا موصولاً وإرادتنا ثابتة، للسير بخطاً حثيثة على ذات المنهج القويم.

وفي هذا السياق، رعت مملكة البحرين، أوّل مؤتمر دولي "حوار الحضارات لخدمة الإنسانية" توجّت أعماله المثمرة بإعلان البحرين كوثيقة توافقيّة جامعة، حدّدت معالم طريق للحضارات كي تصبح فعلاً في خدمة الإنسانيّة، إنّ مشاركة ثلّة من مثقّفينا ومبدعينا في فعاليات موسم أصيلة، إلى جانب زملائهم في مختلف البلدان، لا يحقّق لهم الفائدة ومتعة الاكتشاف فقط، وإنّما يرمز هذا الحضور إلى انخراط مملكة البحرين في هذا المنتدى الثقافي التنويري المتعدّد والمتجدّد، في أصيلة المنبسطة على ضفاف المحيط.

وسواء في الرباط أو المنامة، يخامرنا شعور قويّ أنّنا نسلك طريقاً يستوعبنا جميعاً. كلّ منّا يسير وفق خطواته وسرعته المعقولة، نحمل دلالات على أنّنا سائرون نحو وجهة حضاريّة، لنتعايش في هدوء واطمئنان، يكمل بعضنا البعض، يصبح إسهامنا الجماعي مميّزاً في منظومة الحضارة الكونيّة.

ولا يسعنا في الختام إلّا الإعراب عن الشكر الصادق لأشقّائنا في المغرب. فإخوانهم في البحرين يحسّون في أصيلة أنّهم متواجدون في أيّ جزء من ربوع المملكة المغربيّة العزيزة، يعرضون أمامهم أجود ما أنتجه فكرهم ووجدانهم من ألوان الفكر وفنون الإبداع، كما يسرّنا أن نشكر معالي محمّد بن عيسى أمين عام المنتدى على دعوته للتحدّث في هذا المحفل، مقدّرين جهوده المشهودة في إقامة هذا المنتدى الثقافيّ والفنيّ الجامع.

وفّقكم الله وكلّل فعاليات موسم أصيلة، بالنجاح الدائم، وحقّق لها الصيت الجديرة به في المحافل الفكريّة والإبداعيّة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مداخلة سموّ الشيخ محمّد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء
مملكة البحرين

في نـــدوة
"الدولة الوطنيّة والاتحادات الإقليميّة في عالم الجنوب"
الجمعة 8 أغسطس 2014
جامعة المعتمد ابن عباد الصيفيّة
(الدورة 29)
"منتدى أصيلة الثقافي الدولي السادس والثلاثون"

أصحاب المعالي،
أصحاب السعادة،
السيّدات والسادة،

يطيب لي أن أحيّيكم جميعاً وأن أنقل لكم تحيّات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، الذي يدعم ملتقى أصيلة للثقافة والفنون في موسمه السادس والثلاثين، الذي يأتي ضمن فعاليات موسم أصيلة الثقافي الدولي برعاية كريمة من صاحب الجلالة الملك محمّد السادس، ملك المملكة المغربيّة الشقيقة.

ويسرّني أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لأخي معالي محمّد بن عيسى، أمين عام مؤسسة منتدى أصيلة، ولدعوته الكريمة لي للتحدّث في هذا المحفل الثقافي والفنّي، الذي أصبح تقليداً مغربيّاً عالميّاً على مدى قرابة الأربعة عقود، ليضع مدينة أصيلة على خارطة الثقافة والفنّ في العالم، يعزّزه موقعها الجغرافي الجميل الملهم للفكر والإبداع.

وإنّ ما يبعث على السعادة والاعتزاز أن يكون بلدي مملكة البحرين ضيف شرف هذا الموسم، في ظلّ ما تتميّز به علاقاتها مع المملكة المغربية الشقيقة من سمات، ووشائج أخوية حميمة، بفضل ما يدعمها من الرعاية والتوجيه من لدن مليكيها صاحبي الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وأخيه الملك محمّد السادس حفظهما الله. إضافة إلى ما يجمع بين البلدين من انتماء عربي إسلامي، وإرث إنساني وحضاري،

وتماثل في النظام السياسي، والتواصل القائم بين شعبي البلدين الشقيقين.
وإنّه لمن دواعي سعادتي أن أشارك بالرأي في موضوع الندوة المطروح أمامنا "الدولة الوطنية والاتحادات الإقليمية في عالم الجنوب"، وهو موضوع يحظى باهتمام دولنا في هذا الجزء من العالم.

الحضور الكريم

إنّ تطوّر الفكر السياسي بعد الحرب العالمية الثانية أدّى إلى العديد من الأحداث البارزة التي كانت وراء إبراز مفهوم التعاون جنوب - جنوب. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ المؤتمر الأفرو- آسيوي ، الذي عقد في باندونج بإندونيسيا عام 1955م، أكّد على مفهوم التعاون التقني بين الدول السائرة في طريق النموّ، وأسّس لقيام مجموعة 77 في يونيو 1964 وذلك في أعقاب الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

كما أنّ قرار الأمم المتحدة في عام 1978م، وفي أعقاب مؤتمر بوينس آيرس الخاص بالتعاون بين الدول النامية، أسهم في إنشاء وحدة معنية بتعاون عالم الجنوب التي أسست عهداً جديداً من التعاون، وعن تحوّل أساسي في مساره، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة عدّة قرارات وتوصيات تدعو الدول والمنظّمة الدولية لتحسين مناخ التعاون بين الدول النامية (دول الجنوب) وتطوير آفاقه، وذلك أسوة بدول الشمال وما جنته من فوائد في ظلّ تجاربها في توحيد جهودها وتكامل مواردها تحقيقاً لمصالحها المشتركة في كافة المجالات.

ومن واقع إيمان مملكة البحرين بموضوع هذه الندوة، فإنّه ليسرّني الـــتأكيد على ما جاء في كلمة صـــاحب الجلالة الملك حـــمد بن عيسى آل خليفة الموجّهة إلى المنتدى، "باعتبار موضوع الندوة قضية من صميم الاهتمامات الفكرية والسياسية الراهنة للنخب، وصنّاع القرار في عالم الشمال والجنوب على السواء، وبأنّه لا يصحّ استنساخ التجارب في هذا المجال بل الاهتمام بالجوهري فيها وتطويرها والارتقاء بها لتصبح ملائمة لتطلّعات الشعوب في التقدّم والازدهار.

وحريّ بنا أن نسجّل هنا، كشعوب من عالم الجنوب، أنّ دول الشمال اهتدت، بفضل اجتهاد نخبها، وعلم مفكّريها، وكفاح قادة الإصلاح فيها، إلى إمكانية وضرورة التغيير، فأطلقت الدعوات المجدّدة إلى توحيد الجهود ولمّ الشمل وتكامل الموارد، انطلاقاً من رسم أهداف مشتركة، ومشاريع مدقّقة قابلة للإنجاز والتطوير والمراجعة، دون أن تحسّ هذه الدولة أو تلك أنها دون أو فوق شركائها".

ولقد أدركت مملكة البحرين أهميّةَ العمل المشترك. فبعد أن قطعت شوطاً في بناء دولة الوطن، الذي بدأ

باستكمال استقلالها الوطني في عام 1970م، شرعت المملكة في وضع أسس الدولة الحديثة من خلال وضع خطط وبرامج التنمية والتطوير التي طالت كافة المجالات كالتعليم الذي بلغت نسبة الأمية فيه 1,3 % والصحة الوقائية والعلاجية حيث يبلغ متوسط عمر الإنسان في البحرين اليوم 78 عاماً، والاقتصاد وغيرها، والعمل على تنويع مصادر الدخل وذلك بفضل ما حباها الله من ثروة بشرية منتجة مكّنتها من بناء اقتصاد وطنيّ ملبٍّ لاحتياجات المجتمع وتحقيق الرخاء لكافة أبنائه، وذلك بشهادة الأمم المتحدة في تقاريرها التي أكّدت حصول مملكة البحرين على المركز الأول عربياً في مجال التنمية البشرية ولعدة سنوات متتالية. إضافة على أن تكون مملكة البحرين مركزاً مالياً مرموقاً وموثوقاً إقليميّاً ودوليّاً.

وإيماناً منها بحقيقة أنه لا يمكن للدول أن تتقدّم بشكل انفرادي، وبجدوى الاندماج الإقليمي وشبه الإقليمي والعمل المشترك، سعت مملكة البحرين، وبالتشاور والتنسيق مع شقيقاتها في منطقة الخليج العربي في عام 1981، إلى إقامة كيان مشترك يوحّد جهودها ويحقّق المصالح المشتركة لدول ومواطني المجلس، مستندة في ذلك إلى تلاقي إرادة قياداتها وشعوبها في ظلّ ما يجمع بينها من عوامل جغرافية وتاريخية وعلاقات ووشائج أخوية ومصير مشترك وما تواجهه من تحدّيات وأخطار تهدّد أمنها واستقرارها.

ولا شكّ أنّ التقييم النهائي لهذه التجربة الرائدة في المنطقة، وإن لم تكتمل مراحلها، فإنّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبعد مرور ثلاثة عقود على قيامها، قد استطاعت أن تحقّق الكثير من الإنجازات في مجال التنسيق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي ووصولاً إلى إنشاء السوق الخليجية الموحدة والتوافق على آليات ونتائج العملة الخليجية الموحّدة، إضافة إلى ما تحقّق كحرية التنقل والعمل فيما بين دول المجلس والربط الكهربائي والمائي وإنشاء السكّة الحديد تحقيقاً للمواطنة الخليجية المنشودة. وبالإضافة إلى أنّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد استطاعت أن تفرض نفسها كقوّة إقليمية واقتصادية، فإنّ مجالات التنسيق والتعاون في المجالين العسكري والأمني قد وصلت إلى إنشاء القيادة العسكرية الموحدة وإلى الربط الفني للاتصالات والمناورات العسكرية المشتركة وإنشاء قوة "درع الجزيرة" والتوصّل إلى الاتفاقية الأمنية الموحّدة.

وتأكيداً لإرادة قيادات دول المجلس ونزولاً عند آمال وطموحات مواطنيها، فقد جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، للانتقال من التعاون إلى الاتحاد ملبية لتلك الإرادة والآمال والطموحات، حيث جاءت ردود فعل مواطني دول المجلس إيجابية إيماناً منها بما لهذه الخطوة من أثر في تعزيز قوّة ومكانة هذا الاتحاد في تحقيق الآمال ومواجهة ما تشهده المنطقة من تحدّيات وعدم استقرار.

وإيماناً من دول المجلس بما للحوار والتعاون من جدوى وأهميّة، فقد بدأت في فتح قنوات الاتصال والتواصل والحوار مع المجموعات السياسية والاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والصين، ومجموعة ريو ومجموعة السيلاك والآسيان، تعزيزاً لمبدأ الحوار وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول والمجموعات والتكتلات النامية منها والمتقدّمة على السواء.

أمّا في محيطها العربي والدولي، فتشارك دول مجلس التعاون شقيقاتها العربية، وفي إطار جامعة الدول العربية، مجالات التنسيق والتشاور السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها، في ظلّ ما يحدّده ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقات الثنائية.

وفي هذا الإطار شاركت مملكة البحرين في القمة التي جمعت الدول العربية بدول أمريكا اللاتينية الجنوبية في عاصمة برازيليا بجمهورية البرازيل وذلك في 2005. حيث كان لي شرف ترؤّس وفد مملكة البحرين إلى تلك القمّة التي جاءت لتعزيز الحوار السياسي والتعاون متعدّد الأبعاد، وأهميّة التنسيق بين المجموعات في المحافل الدولية وتعاون جنوب- جنوب، كوسيلة للنهوض بالتنمية والحدّ من الفقر، عن طريق استثمار القدرات وتشجيع الابتكار من أجل خلق قيمة مضافة للموارد، لدفع النمو والتنوع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والتبادل فيما بين الدول والمجموعات.

الحضور الكرام،

إنّ عالمنا الواسع الذي نعيش فيه قد أصبح قرية صغيرة بفضل وسائط الاتصال ووسائل المواصلات التي تخترق فضاءاته وتعبر حدوده. وتلك ميزة يجب استغلالها في تعزيز الحوار وتقوية التعاون فيما بين دولنا وشعوبنا تأكيداً لإيماننا بالتوصل إلى الصيغة الأمثل لعلاقات دولنا الاقتصادية، كأساس للتبادل بين الدول النامية (جنوب - جنوب) وفق مبادئ التكامل والمعاملة بالمثل، وذلك بهدف النهوض بالمنفعة المتبادلة في التبادل التجاري وبدعم المؤسسات المالية الإقليمية لتقوية التنمية وفق الاستخدام الأمثل للطاقات والإمكانات في إطار الحدود الوطنية والإقليمية والدولية.

وختاماً يسرّني التأكيد على بعض ما نراه هامّاً وعاملاً مساعداً لما نطمح إلى تحقيقه من تعاون لخير وصالح دولنا وشعوبنا:

1. رفع الحواجز التي تعيق التبادل التجاري والاستثمار المتبادل.
2. العمل على تبادل الخبرات في المجالين الزراعي والصناعي.
3. تنمية الطاقة البشرية القادرة على إنشاء اقتصاد جنوب-جنوب وتنمية التجارة البينيّة والاستثمار.
4. تعزيز التعاون في مجال التغيّر المناخي الذي أصبح يهدّد مصير العالم؛

5. تعزيز التعاون في قطاع النقل الجوي، بما في ذلك تسيير الرحلات الجوية المباشرة بين الإقليمين.
6. تعزيز وتطوير التعاون الثقافي والإبداعي، وذلك للتعريف بالتنوّع الثقافي في كلا الإقليمين.
7. التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية.

أتمنّى لمنتدى أصيلة كلّ التوفيق والنجاح، في ظلّ ما حظي به من إعداد وتنظيم مشهود، شاكراً ومقدّراً ما قوبلنا به من استقبال أخويّ حارّ ورعاية وضيافة كريمة.
وشكراً.

"إعلان البحرين" لمؤتمر حوار الحضارات والثقافات

مملكة البحرين، 5 – 7 مايو 2014 م

بمبادرة سامية ورعاية كريمة من لدن عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، نظّمت مملكة البحرين مؤتمر حوار الحضارات والثقافات، والذي استضافته مملكة البحرين في الفترة 5 – 7 مايو 2014 تحت شعار " **الحضارات في خدمة الإنسانية**"، بمشاركة نخبة من رموز الديانات السماوية والمذاهب والمعتقدات الاخرى.

ونصّ إعلان البحرين على ما يلي:

1. إنّ الإنسانية هي الأصل المشترك الذي يجمع البشر جميعًا على اختلاف ألوانهم وأعراقهم ولغاتهم وتوجّهاتهم الفكرية والثقافية والدينية والروحية.

2. الحوار هو القاعدة والأداة والرافعة التي تحمل مسؤولية ترسيخ وحدة الإنسانية في إطار تنوّعها واختلافها وتعدّدها؛ تحقيقًا للسلم والأمن والعدالة والتنمية والمساواة والحرية والديمقراطية.

3. التشجيع بجميع الوسائل المتاحة على ثقافة الحوار والمعرفة المتبادلة هو من صميم التحالف الحضاري المنشود.

4. إنّ جميع أشكال خطابات الكراهية هي ممارسات منافية لحقوق الإنسان، تتعارض مع المدنية وتجافي الحضارة، فهي تصدر عن علاقة بالآخر يحوّلها الجهل به إلى كراهية، وهي لا تؤدّي إلّا إلى الإقصاء والتمييز، وإلى التشجيع على التعصّب والتطرّف والإرهاب، والدعوة إلى الانغلاق بدل الحوار، وإلى العنف بدل السلام، وإلى التباغض بدل التعاون والتحالف.

5. إنّ الاستغلال السياسي للأديان والحضارات بالتشجيع على تكريس العقليات الفئوية والعنيفة وغير المتسامحة هو مدخل للتشويش على الحوار الحضاري لكل مجهودات التضامن الحضاري تحت راية القيم المشتركة، وطريق للتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمعات والدول ذات السيادة، وتعطيل للتنمية، وغلق لأبواب التطوّر السياسي الطبيعي للمجتمعات بتكريس منطق التصلّب والمغالبة وأشكال المحاصصات السياسية، بدل منطق التسامح والتعاون والولاء المشترك للوطن.

6. يدعو المؤتمر إلى أن تعمل السياسات الثقافية والتعليمية والإعلامية بكافة صيغها المشروعة على أن تذكي في مجال المعتقد روح الاعتدال والوسطية، وإشاعة ثقافة العيش المشترك في نطاق احترام سلامة الأوطان، والعمل على تعزيز علاقة الإنسان بالإنسان في إطار التكريم الإلهي للبشر جميعًا.

7. إنّ حقوق الإنسان لمّا كانت هي الإطار القانوني والأخلاقي للعلاقات بين الأمم والشعوب لا يمكنها أن تكتسب نجاعتها وفاعليتها إلّا في حدود معايير موحّدة في التطبيق العملي بين الحضارات كافة.

8. اعتبارًا لهذه الأهداف السامية، وضمانًا لتحقيقها، يدعو المؤتمر إلى أن تعمل السياسات الوطنية والمحلية في كلّ أنحاء العالم، ومن خلال برامج التربية والثقافة والمقاربات الإنمائية التي ترتكز على حقوق الإنسان في ضوء الاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب، ومن خلال المنظومات التشريعية، والسياسات التنموية عامة، على التلاؤم مع غايات الحوار الحضاري خدمةً للإنسانية، وخاصة مبادئ قيمة الإنسان وكرامته مهما كان لونه أو عرقه أو لغته أو معتقده أو جنسه، ومع ضرورة احترام الأديان ومنع تشويهها أو الاستهانة بها أو ازدرائها، ومع مبدأ حرية الفرد في معتقده وكفالة ممارسة شعائره طبقًا للحريات المدنية، وكذلك مبادئ التعارف الإنساني، وقبول الآخر، والعيش المشترك، والاحترام المتبادل، والمساواة في نطاق روح المواطنة وسيادة القوانين.

9. كما يؤكّد المؤتمر أهميّة مساندة جهود الأمم المتحدة ومختلف المنظّمات الإقليمية من أجل تكريس قيمة الحوار الحضاري خدمةً للإنسانية، وسبيلاً لا بديل عنه للعيش المشترك في عالمنا. وهو يحثّ الدول ومنظّمات المجتمع المدني العاملة في مجالات التنمية، بمفهومها الشامل، على الاستعانة في عملها بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (2013 – 2022)، وخطّة العمل المتعلّقة به والتي تمّ إعدادها في إطار منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وكذلك الخطط والبرامج ذات الصلة التي تم إقرارها في إطار المنتدى الدولي لتحالف الحضارات، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

10. يتطلّع المشاركون في المؤتمر إلى أن يأخذ المجتمع الدولي ومنظّمات الأمم المتحدة والمؤسّسات الدولية والإقليمية، ومؤسّسات المجتمع المدني ذات الصلة، التوصيات سالفة الذكر بعين الاعتبار لتفعيل مبدأ الحضارات في خدمة الإنسانية.

كلمة مملكة البحرين امام اجتماعات الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

قدمها معالي الشيخ خالد بن احمد بن محمد ال خليفة وزير الخارجية

نيويورك، 2014/09/29م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم، ومن خلالكم إلى بلدكم الصديق جمهورية أوغندا، بالتهنئة الحارة على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في هذه المهمة النبيلة المنوطة بكم، مؤكداً دعم مملكة البحرين لطرحكم الهادف حول العمل على بلورة وتبني أجندة التنمية لما بعد 2015، والتي لاشك في أنها ستضيف على ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، لما فيه خير الشعوب قاطبة. ولا يفوتني أن أشيد بجهود سلفكم، سعادة السفير جون آش، على حسن إدارته للدورة الثامنة والستين وعلى الجهود المتميزة التي بذلها لإنجاح أعمالها.

كما نقدر عالياً جهود معالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تدعيم وتعزيز دور المنظمة الدولية، وتحقيق أهدافها في جميع المجالات، وأشيد بالتقرير الذي قدمه لهذه الدورة عن أعمال المنظمة، والذي يوضح المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها، لإيجاد مناخ ملائم وحلول ناجعة للمشكلات والتحديات التي نواجهها جميعاً.

ولقد جاءت كلمة الأمين العام الاستهلالية في بداية المناقشة العامة موضحة جملة من التحديات، من بينها تغير المناخ، و انتشار الأمراض وخاصة وباء "إيبولا" في غرب أفريقيا، وتفاقم مشكلات اللاجئين وانتشار التطرف وسياسات الإقصاء والعنف، و انتهاك حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة، ومشاكل الصحة، والتعليم والأمن الغذائي. وإن بلادي تؤيد دعوة الأمين العام لضرورة التوصل إلى اتفاقية عالمية حول المناخ، في مؤتمري ليما وباريس القادمين، مؤكدين على أهمية دعم صندوق المناخ الأخضر الذي من أهدافه التخفيف من آثار تغير المناخ.

السيد الرئيس،،

إنني أشعر بالفخر والاعتزاز للجهود الكبيرة التي بذلتها مملكة البحرين، والانجازات العظيمة التي حققتها رغم التحديات الكثيرة وحالة عدم الاستقرار والاضطراب التي تمر بها المنطقة، وسوف نواصل هذه المسيرة لنحافظ على مكانة البحرين المصنفة في قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وهي المكانة التي حققتها بعمل جاد ومتواصل و ما تزال مستمرة فيه، وفقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، التي تعتمد على عدة معايير إحصائية موضوعية أهمها الرعاية الصحية والتعليم ومستوى الدخل وعدم التمييز ضد المرأة، غير أن تلك الأهداف لم تكن غاية في ذاتها، فالغاية الأولى هي تحقيق رفاهية المواطن البحريني، بل ورعاية كل من يعيش على أرض المملكة كواحة أمن وتعايش، دون تفرقة أو تمييز.

ويسعدني أن أشير إلى منح جائزة منظمة "التعايش بين الأديان" لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، تقديراً لإسهامات جلالته الكبيرة في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات، وإلى مؤتمر "الحضارات في خدمة الإنسانية"، الذي عقد في منتصف هذا العام في المنامة، برعاية كريمة من لدن جلالة عاهل البلاد المفدى، وبمشاركة الأمم المتحدة ونخبة من المفكرين والعلماء وأصحاب الرأي، وصدر عنه "إعلان المنامة" الذي أودعناه في الأمم المتحدة كوثيقة من وثائق المنظمة، وأن أشير أيضاً إلى مبادرة جلالته بالدعوة لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، والتي وافقت جامعة الدول العربية عليها، وأقرت نظامها الأساسي. كما أود أن أنوه بتدشين تقرير الأمم المتحدة عن المياه في مملكة البحرين في نوفمبر من العام الماضي الذي دعا إلى اعتماد استراتيجية عربية موحدة للمياه.

لقد حرصت مملكة البحرين على أن تكون بلداً فاعلاً ضمن منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في العمل من أجل التطوير والإصلاح بأسلوب تدريجي وثابت، معتمدةً على النهج الإصلاحي والتحديثي لجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، القائم على الرؤية الاستراتيجية والقواسم المشتركة بين الجميع، والحوار المتواصل المفتوح، وتبادل الرأي الوطني الحر، بما أسهم في التحقيق المبكر للأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، والاستعداد للاستراتيجيات والخطط المرسومة لما بعد عام 2015، وذلك من خلال العمل المتواصل وبنفس العزيمة والإصرار والنية الصادقة والتخطيط الشامل بغية تعزيز التقدم المنتظم والمستمر، وبما يحقق مصلحة المواطنين والمقيمين على حد سواء.

السيد الرئيس،،

إن المنطقة التي نعيش فيها تمر اليوم بمرحلة بالغة الصعوبة، إن لم تكن الأصعب في تاريخها الحديث، حيث تسودها حالة من عدم الاستقرار والفوضى والتوتر والإرهاب الدموي الوحشي، الذي لم يسبق له مثيل في وقتنا المعاصر، وساهمت في ظهوره عدة عوامل وتحديات، يتمثل أبرزها في التالي:

التحدي الأول هو الظهور المتزايد للجماعات الإرهابية، الذي اخذ أبعاداً مختلفة في عالميته وانتماءاته، واستشرى في منطقتنا بصورة أكثر وحشية وضراوة، فأصبحت تلك الجماعات لا تستهدف حياة الأفراد فحسب، بل زادت أيضاً في ممارساتها اللا إنسانية من القتل الجماعي، وقطع الرؤوس علانية واضطهاد الأقليات العرقية والدينية، وتشريدهم وهدم موروثهم الحضاري والثقافي، وسلب ممتلكاتهم وحرياتهم الدينية، والهجوم على مدن بأسرها وإعلان الحرب على دول ذات سيادة في المحيط الإقليمي والدولي، غير مكترثة بتعاليم دين أو فطرة إنسانية سليمة، تعايشت فيها وعليها الحضارات الإنسانية عبر العصور، ومنها حضارتنا العربية الإسلامية، على أسس من قيم التسامح والمساواة والاعتدال، والحفاظ على التراث المتنوع، ثم تأتي تلك الجماعات الإرهابية الطائفية، كالقاعدة وداعش وحزب الله الإرهابي وامتداداته ونظائره، عن طريق تجنيد المقاتلين من الشرق والغرب، للقيام بأعمال إرهابية شنيعة يقتل فيها الكبير والصغير، وتسبى النساء وتهجر العوائل، وتنتهك الحرمات، بهدف تقويض الأمن وإشاعة الفوضى وإسقاط الدول.

وعليه فإن التصدي للجماعات الإرهابية يستوجب علينا العمل معا في ثلاثة محاور رئيسية: أولها المحور الأمني والعسكري، حيث تفاقم خطر تلك الجماعات الإرهابية بحصولها على أسلحة ثقيلة، استطاعت من خلالها الاستيلاء على مدن بأكملها وتمركزت فيها، فأصبحت ملاذاً لها، لانطلاق عملياتها الإرهابية، التي تهدد استقرار وأمن منطقتنا. ومن هنا انطلقت مسؤولياتنا المشتركة مع الدول الشقيقة والحليفة للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي حيث ساهم سلاحنا الجوي بالتعاون مع تلك الدول باستهداف بعض مواقع هذا التنظيم، وإن المملكة ترحب بقرار مجلس الأمن 2178 الصادر في 24 سبتمبر 2014،الذي ركز على تجنيد المقاتلين الأجانب، وفي هذا السياق نؤكد مواصلتنا للمراقبة الدقيقة للحدود والمنافذ ومنع اتصال مواطني المملكة بالجماعات الإرهابية، أو الانضمام إليها، واعتقال كل من يثبت انتماؤه إلى أي منها فور عودته إلى البلاد وإحالته إلى القضاء.

أما المحور الثاني فهو محاربة الفكر الأيديولوجي الذي يحرف الفطرة الإنسانية ويشوه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف عن جوهرها، ويسيء إلى مبادئها. وهنا تكمن أهمية دور رجال الدين والعلماء المسلمين في التصدي لهذا الفكر الضال، وإننا ندعو المراكز والمؤسسات الدينية الإسلامية والعلماء المسلمين في شتى أنحاء العالم،

لمواصلة نبذ وتجريم تلك الأفكار التي لا تتصل بجوهر الدين الإسلامي بأي صلة، مثمنين دورهم الريادي في هذا المجال وضرورة الوقوف صفا واحدا ضد أفكار تلك الجماعات الإرهابية.

أما المحور الثالث فهو المحور المالي الذي يعتبر الشريان المغذي لتلك الجماعات الإرهابية بما يمكنها من شراء السلاح والذمم وإغراء بعض الشباب من أصحاب النفوس الضعيفة، وعلى هذا الأساس فقدت أعلنت مملكة البحرين عن نيتها استضافة مؤتمر دولي رفيع المستوى خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر القادم، سيخصص لبحث تمويل الإرهاب وسبل مكافحته وتجفيف منابعه، إيماناً منها بأن إيقاف تمويل الجماعات الإرهابية هو نصف المعركة لهزيمتهم والقضاء عليهم.

السيد الرئيس،

أما التحدي الثاني الذي يهدد أمن واستقرار منطقتنا فيتمثل في الأطماع السياسية والسعي نحو الهيمنة وبسط النفوذ، وعدم احترام سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، والذي عانت منه جميع دول المنطقة دون استثناء، عن طريق تصدير ثورات الفتنة والفوضى وتدريب الإرهابيين، مما يعد انتهاكاً للقوانين الدولية، وخرقاً لمبادئ الأمم المتحدة، ويعبر عن فكر أيديولوجي تجاوزه العصر، في بعده السياسي، أو في تحديه للقيم والمبادئ التي كرستها المواثيق الدولية المتعددة. ويمثل استخدام الأدوات الإعلامية وخاصة القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تستغل لتشويه الحقائق، وإثارة القلاقل في دول المنطقة، أحد وجوه هذا التدخل. وإننا ندين هذه الممارسات غير الشرعية وغير القانونية التي تتعارض مع المبادئ والقيم الدولية.

ويهمنا الإشارة هنا، إلى ما تتعرض له الجمهورية اليمنية الشقيقة، التي ما أن تتقدم خطوة نحو الاستقرار، حتى تنطلق الجماعات الإرهابية المرتبطة خارجياً، نحو أهدافها الإجرامية لزعزعة الأمن والاستقرار فيها. وتؤكد مملكة البحرين دعمها لفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وللجهود الكبيرة التي يبذلها لإنجاح التوافق الوطني، الذي تم التوصل إليه عبر حوار وطني شامل شاركت فيه مختلف أطراف المجتمع اليمني، وساهمت في إرساء دعائمه المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أما في العراق الشقيق، الذي عانى من التدخل السافر وانعدام الأمن و محاولات الهيمنة وإشاعة الفوضى، فإننا نرى أملا وتطورا ايجابياً مهماً يصب في مصلحة هذا البلد الشقيق، ويسرنا أن نعرب عن ترحيبنا بانتخاب فخامة الرئيس فؤاد معصوم رئيساً للجمهورية، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور حيدر العبادي، متمنين أن يكون ذلك خطوة نحو تعزيز العملية السياسية والتنموية، بما يسهم في ترسيخ أمن واستقرار العراق، وحماية سيادته وسلامته الإقليمية، وتعزيز جسور تواصله مع أشقائه في إطار محيطه العربي الطبيعي.

أما بالنسبة لسوريا الشقيقة، فالصراع فيها يزداد كل عام حدةً وتعقيداً، ويدفع المدنيون العزل الثمن غالياً، بأرواحهم وممتلكاتهم وكرامتهم، ويتدهور الوضع الأمني من سيء إلى أسوأ كل يوم، في ظل غياب حل سياسي شامل يحقن دماء الشعب السوري الشقيق ويخرج هذا البلد العزيز من محنته المتواصلة، من خلال عملية سياسية متكاملة تحقق الإصلاح والتعددية السياسية. ومن الجانب الإنساني، فإننا نؤكد على ضرورة إزالة كافة العوائق أمام إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين واللاجئين السوريين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن تقدير بلادي الكبير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في إيواء واستضافة اللاجئين السوريين، وتقديم مختلف المساعدات لهم، ونقدر أيضا دور الجمهورية اللبنانية والجمهورية التركية، والدور الذي تقوم به المفوضية السامية للاجئين في هذا المجال الإنساني.

وفيما يتعلق بجمهورية مصر العربية الشقيقة، فإن مملكة البحرين ترحب بالتطور الديمقراطي الذي شهدته مصر، وتنفيذها لخارطة المستقبل بإصدار دستور يعكس إرادة الشعب المصري، والانتهاء من الانتخابات الرئاسية، والإعداد لإجراء الانتخابات النيابية، بما يؤدي لاستكمال المؤسسات الدستورية للدولة. وتؤكد مملكة البحرين رفضها التام لأي تدخل في شؤون مصر الداخلية، كما تعرب عن تأييدها للجهود التي يبذلها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومساندة إجراءاته في محاربة الإرهاب، والحفاظ على أمنها واستقرارها، ومواصلة دورها الاستراتيجي الفاعل في الأطر العربية والإقليمية والدولية. وأود الإشادة هنا بالمبادرة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، بالإعلان عن "قمة مصر الاقتصادية" بهدف مساندة مصر وتنمية اقتصادها.

ونؤكد مجدداً على موقف مملكة البحرين التاريخي والمبدئي والثابت بالتضامن مع المملكة المغربية الشقيقة ودعمها الكامل لمبادرتها الخاصة بالحكم الذاتي في الصحراء المغربية في إطار السيادة المغربية ووحدة التراب المغربي، ووفقا للشرعية الدولية.

وفي الشأن الليبي، فإن مملكة البحرين تعرب عن قلقها البالغ لتدهور الأوضاع الأمنية في دولة ليبيا الشقيقة، جراء أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، وتداعيات ذلك على استقرار الدول المجاورة. وإن مملكة البحرين تدعم المؤسسات الدستورية الشرعية المتمثلة في مجلس النواب المنتخب، كما ترحب بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد عبدالله الثني، آملين في تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة وسلامة هذا البلد الشقيق.

وفي إطار الحرص على العمل الجاد للوصول إلى هدفنا الرئيسي، وهو تجنيب البشرية الحروب والنزاعات والكوارث، ورفض سياسة الهيمنة ومحاولات زعزعة الأمن والاستقرار، فإننا نكرر الدعوة إلى جعل الشرق

الأوسط، بما فيه منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وبخاصة السلاح النووي. ومن هذا المبدأ، نؤيد جهود مجموعة (5+1) مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، للتوصل إلى حل سريع لملف البرنامج النووي الإيراني وفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار واتفاقية السلامة النووية، بما يضمن الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية التي هي حق طبيعي للدول كافة في إطار الضمانات الدولية.

السيد الرئيس،،

أما التحدي الثالث والأخير، فهو الاحتلال غير المشروع لأراضي الدول الأخرى، والذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ونرى ذلك واضحاً بجلاء في الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، وخرقها لجميع القوانين والأعراف والمعاهدات والقرارات الدولية، من خلال استهداف شعبنا الفلسطيني والاستيلاء على أراضيه، وبناء المستوطنات و التوسع فيها، وفرض الحصار عليه، وتمثلت هذه الانتهاكات في أبشع صورها من خلال عدوانها الغاشم الأخير على قطاع غزة، الذي أسفر عن دمار كبير، راح ضحيته أكثر من ألفي شهيد، وشردت أعداد كبيرة من أبناء فلسطين، ودمرت البنى التحتية. وهنا أود أن أؤكد على ما تقدم به فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين الشقيقة، في كلمته أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، وطلبه توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وأراضيه الواقعة تحت الاحتلال، ومطالبة إسرائيل بالالتزام باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وضرورة وضع سقف زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في قيام دولة فلسطينية مستقلة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقاً لمبادرة السلام العربية، وحل الدولتين، وعلى أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نشيد بالدور المحوري الذي اضطلعت به جمهورية مصر العربية الشقيقة ومبادرتها التي تم من خلالها التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، ونثمن عالياً استضافتها، وبالتعاون مع مملكة النرويج، للمؤتمر الدولي حول دعم فلسطين وإعادة إعمار قطاع غزة خلال الشهر القادم. كما نشيد بالدور الإنساني الكبير الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "أنروا". أما بالنسبة لاحتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التابعة للإمارات العربية المتحدة الشقيقة، فإن مملكة البحرين تؤكد مجدداً على مواقفها الثابتة في رفض هذا الاحتلال، وتدعو إيران للاستجابة إلى مساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

السيد الرئيس،

تلك كانت أهم التحديات التي تواجه منطقتنا، والتي متى ما تغلبنا عليها، فإن ذلك سيمكننا، في إطار مسؤولياتنا المشتركة، من مواجهة التحديات العالمية التي جاءت في خطاب معالي الأمين العام، وسبق أن أشرت إليها في بداية كلمتي هذه، وهي القضايا الحقيقة التي إذا ركزنا عليها سنكون على الطريق الصحيح للتنمية المستدامة والإصلاح المطلوب بما يحقق تطلعات شعوبنا جميعاً.

أيها السيدات والسادة،

أن مملكة البحرين ستظل حريصة على الاستمرار في مسيرة التنمية والإصلاح والتفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، بالرغم من التحديات التي نواجهها جميعاً ومعاً، وبما يحقق الأهداف والتطلعات المنشودة. وإننا ومن خلال النهج الإصلاحي الراسخ الذي يقوده حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، سنواصل مسيرة الإصلاح والتنمية الحقيقية، وإرساء دعائم سيادة القانون والتعددية والمشاركة السياسية الفعالة، متطلعين إلى الانتخابات النيابية والبلدية الرابعة التي ستجرى في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر القادم، لتعزيز ما تم تحقيقه من إنجازات والبناء لمستقبل أفضل.

سيدي الرئيس، أختتم كلمتي، مؤكداً بأننا في مملكة البحرين خياراتنا واضحة، ورؤيتنا شاملة، واستراتيجيتنا متكاملة ومتفاعلة مع إطارنا الخليجي والعربي والدولي، وسنواصل العمل من أجل الاستقرار والسلام والأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان، ورفض وإدانة الإرهاب والعنف والكراهية، والعمل من أجل مجتمع يسوده الوئام وتتوافق فيه الآراء للمصلحة العامة، ولبناء مستقبل واعد بالفرص والآمال والإنجازات للأجيال القادمة.

شكراً السيد الرئيس.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أوّلاً: ترحّب دوريّة "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصّصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الإلكتروني، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية في الدراسة أو التقرير:

أ. أن تتّسم بالجدّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألّا تكون قد سبق نشرها، كليّاً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مرشّحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

ب. يوضّح الباحث إنْ كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معيّنة، وفي هذه الحالة فإنّه لا بدّ من الحصول على موافقة تلك الجهة.

ت. تتقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمَد.

ث. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

ج. أنْ تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألّا تزيد عن 8000 كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأنْ تكون مطبوعةً إلكترونياً.

ح. يرفق مع البحث أو الدراسة ملخّص تنفيذيّ لا يزيد عن 250 كلمة، باللغة الإنجليزية وآخر باللغة العربية، يتضمن أهداف الدراسة ونتائجها.

خ. تجري هيئة تحرير الدوريّة التقويم الأوليّ للدراسة، وتقرّر أهليّتها للنشر، وتلتزم هيئة التحرير إبلاغ الباحثين القرار النهائي بشأن الموافقة على النشر من عدمها، على أن يلتزم الباحث إجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدوريّة.

د. تلتزم الدوريّة بإخطار الباحثين بتلقّي أبحاثهم ودراساتهم في غضون أسبوعين من تلقّيها، كما تلتزم إبلاغ الباحث بقرار صلاحية الدراسة للنشر من عدمها خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّمها.

ذ. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدوريّة.

ثانياً: ترحّب الدوريّة بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدّمة للنشر الشروط التالية:

أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.

ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين، ويمكن الاستثناء بموافقة رئيس التحرير، بحسب القيمة العلمية للكتاب.

ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدّم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.

ث. يلتزم الموضوعية، ويتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.

ج. ألّا تكون المادة المقدّمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مقدّمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدوريّة حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي مواد قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقّب الدوريّة من الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمّن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدوريّة بحقّ إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر، على ألّا تؤثّر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تشجيعاً للبحث العلمي، وتحفيزاً للأكاديميين والباحثين والمتخصّصين، تقدم الدوريّة مكافآت مالية للدراسات والتقارير وعروض الكتب التي تحصل على موافقة نهائية على نشرها.

ج. تقدّم الدوريّة خمس نسخ من العدد لكل باحث مشارك في العدد.

رابعاً: طريقة كتابة الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسـلوب التالي:

الكتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
البحوث المنشورة في كتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" في عنوان الكتاب، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة الناشر)، رقم الصفحة.
الدوريات العلمية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" اسم الدورية رقم المجلد، رقم العدد، (تاريخ سنة النشر)، رقم الصفحة.
الصحف	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المقال أو التقرير، "اسم الصحيفة، تاريخ النشر، قسم النشر، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الورقة" (عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده).
الرسائل الجامعية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الرسالة" (الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، السنة)، الصفحة.
الموسوعات	(رقم الهامش). اسم الموسوعة، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، اختصار "عنوان البحث".
الوثائق الرسمية	(رقم الهامش). الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة، عنوان الوثيقة، اسم المؤلف، رقم النشر (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، أرقام الصفحات.
المصادر الإلكترونية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المرجع،" صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الالكترونية الكاملة على الانترنت (تاريخ دخول الموقع).

المصادر والمراجع:

الكتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، العنوان. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
البحوث المنشورة في كتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "العنوان". في عنوان الكتاب، اسم المحرر الكامل، الصفحات. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
الدوريات العلمية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الدورية (رقم المجلد، العدد)، تاريخ النشر : الصفحات.

الصحف	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الصحيفة تاريخ النشر، القسم، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الورقة". عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده.
الرسائل الجامعية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الرسالة". الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، سنة الاجازة
الموسوعات	اسم العائلة لمؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، الاسم الأول للمؤلف. اسم الموسوعة، مكان النشر: اسم الناشر. سنة النشر.
الوثائق الرسمية	الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة. اسم الوثيقة، اسم المؤلف. رقم النشر. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
المصادر الإلكترونية	اسم المؤلف. "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الالكترونية الكاملة على الانترنت.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدوريّة:

أ. يُشترط في الاستكتاب أنْ يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدوريّة، وتهمّ المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدّم بها المُستكتب للمركز، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ج. يقدّم الباحث إقراراً لإدارة الدوريّة بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمّة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أُخرى.

د. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والباحث يتضمّن حقوق الطرفين وواجباتهما، ويمثّل المركز في عقد الاستكتاب المدير التنفيذي.

ه. يلتزم الباحث بالقواعد والأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية.

و. يُرفق بالدراسة ملخّصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.

ز. الدراسات المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المقرّرة بالمركز.

ح. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.

ط. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدوريّة.

سادساً: الإسهامات البحثية:

أ. ترحّب دوريّة "دراسات" بإسهامات الكتّاب والباحثين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.

ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدوريّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدوريّة أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ج. الدوريّة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقّاها للنشر.

د. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ه. لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في الدوريّة "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّيّ مسبق من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

1. للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي aaljar@derasat.org.bh
2. توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب. 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752778 00973 - فاكس: 17754678 00973

T: (+973) 17 754 757
F: (+973) 17 754 678
P.O.BOX: 496, Manama, Kingdom of Bahrain
www.derasat.org.bh